

هل ستصبح إيران دولة نووية تخشأها
الدول المجاورة لها؟
القنبلة النووية الشيعية

الكتاب الأول

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/١٦٦٠٤

الترقيم الدولي: ISBN 977-17-2588-2

حسين حسنين

□ حسين على حسنين .

هل ستصبح إيران دولة نووية تخشأها الدول
المجاورة لها ؟ القنبلة النووية الشيعية.
الكتاب الأول

□ للاستعلام

e-mail: husseinaly@link.net

□ رقم الإيداع : ٢٠٠٥/١٦٦٠٤

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-17-2588-2

□ طباعة : عبد الله محمود

□ حقوق الطبع محفوظة للمؤلف. ويحظر كافة أشكال

النسخ أو إعادة الطبع بدون تصريح من المؤلف ، كما
يحظر الاقتباس بدون الإشارة الى المصدر.

الفهرس

- المقدمة
- الفصل الأول : مرحلة الشاه حتى الثورة الإسلامية في أول فبراير ١٩٧٩.
- الفصل الثاني : الثورة الإسلامية حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٩.
- الفصل الثالث: يناير ٢٠٠٠ حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١.
- المراجع .
- صدر للمؤلف.

المقدمة

يرجع اهتمام إيران بتكنولوجيا التصنيع النووي الى عهد شاه إيران محمد رضا بهلوى الذى كان تربطه علاقات جيدة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى دعمته فى بناء برنامجيه النووي ، بالإضافة الى بعض الدول الأوربية وعلى رأسها ألمانيا الغربية فى ذلك الوقت . ولكن لم يستمر الأمر طويلا بوجود الشاه حيث حلت الثورة الإسلامية فى فبراير ١٩٧٩ بقيادة آية الله خميني الذى أعلن حربيه المباشرة ضد كل ما هو غربي وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية ، وفوق ذلك اخذ الخميني على عاتقه تبني مشروع نشر الثورة الإسلامية فى شتى أرجاء العالم الإسلامي بدءا من منطقة الخليج ، مع المضي قدما فى بناء سلاحه النووي آملا بذلك فى القضاء على النفوذ الأمريكي بمنطقة الخليج الفارسي وليس العربى كما يرددون فى معتقداتهم الاستراتيجية.

مما تقدم يتبين لنا أن الإدارة الأمريكية تسعى الى تجميد الثورة الإسلامية وكبح زمام تمددها الى دول الخليج الضعيفة ، حيث ترى واشنطن أن هذه الثورة الشيعية هي المسئول الرئيسى عن زعزعة الاستقرار الأمنى بمنطقة الشرق الأوسط ، خاصة وأن واشنطن لازالت تتذكر أزمة رهائن السفارة الأمريكية فى إيران والتى استمرت ٤٤ يوما، ثم تدمير مقر المارينز ومقتل ٢٨٠ جندي أمريكي فى بيروت عام

١٩٨٢ ، إضافة إلى دعم إيران المتواصل لحزب الله اللبناني، ثم حركتا حماس والجهاد في فلسطين ، والتدخل في الشأن العراقي حاليا ، إضافة إلى تبني الدفاع عن النظام السوري العلوي الشيعي في سوريا . في الوقت ذاته تسعى إيران إلى أن تكون قوة نووية كبرى بالمنطقة لتتمك زمام الأمور بها ، وهي تطل ذلك بأنها محاطة بدول نووية عديدة منها باكستان وكازخستان وروسيا ، إضافة إلى القواعد الأمريكية في تركيا التي تضم أسلحة نووية علاوة على الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج وما به من أسلحة نووية متعددة الأنواع والأغراض ، وفوق كل ذلك وجود إسرائيل التي تمتلك وسائل تمكنها بسهولة من الوصول إلى عمق الأراضي الإيرانية مثل صواريخ أريحا وطائرات اف-١٦ وغيرها. وتشدد طهران على أن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط حيث تمتلك ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ رأس نووي ولم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حتى الآن . هذا وتشير التقارير إلى أن واشنطن لن يتوقف قلقها إلا بعد إزالة البرنامج النووي الإيراني وشبكة الصواريخ الباليستية الإيرانية وهو ما قد يؤدي إلى الكثير من العقبات والصدام المباشر وغير المباشر .

الفصل الأول

مرحلة الشاه حتى الثورة الإسلامية في

أول فبراير عام ١٩٧٩.



شاه ايران محمد رضا بهلوى ٣

لمحة حول مخاطر السلاح النووي

حتى تكون الصورة أكثر وضوحا علينا أن نتذكر القنبلة التي ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية فوق مدينة هيروشيما اليابانية في الساعة الثامنة والرابع صباح السادس من أغسطس عام ١٩٤٥ بواسطة طائرة الدفاع الجوي الأمريكي (B29). وبمجرد ارتطام القنبلة بأرض هيروشيما ارتفعت درجة حرارة سطح الأرض إلى أربعة آلاف درجة مئوية في دائرة نصف قطرها ثلاثة ونصف كيلو متر ووصلت سرعة الرياح إلى ٤٤٠ مترا في الثانية الواحدة ، وقد قتل نحو مائة (١٠٠) ألف نسمة في نفس لحظة الانفجار ، ووصل ذلك العدد إلى ١٤٠ ألف قبل بنهاية عام ١٩٤٥ ، ثم ارتفع ليصل إلى ٤٥٠ ألف قتيل بعد عدة سنوات نتيجة الإصابة بالإشعاعات وأمراض السرطان . لذلك يرجع رعب الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني إلى احتمال السباق النووي بالمنطقة خاصة وأن تركيا ومصر لن تقف مكتوفة الأيدي في حال وصول طهران إلى بناء القنبلة النووية الشيعية. إضافة إلى السلاح النووي الإسرائيلي من جهة ، ثم وجود باكستان وكازخستان وروسيا ، ثم القواعد الأمريكية بتركيا ، علاوة على وجود الأسطول الخامس الأمريكي بمياه الخليج القريبة من المياه الإقليمية الإيرانية.

العلاقات الأمريكية الإيرانية

ترجع العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى بدايات القرن التاسع عشر وتحديدًا عندما افتتحت واشنطن سفارتها في طهران عام ١٨٨٢ . ولكن علينا أن نضع في اعتبارنا قبل الاطلاع على هذا الكتاب أن إيران لم تستعمر (بالمعنى المتعارف عليه) في تاريخها الحديث إلا أنها قسمت في عام ١٩٠٧ إلى منطقتي نفوذ هما القسم الشمالي الغربي تحت النفوذ الروسي والقسم الجنوبي الشرقي تحت النفوذ البريطاني . وفي عام ١٩٤٦ قامت الإدارة الأمريكية بالضغط على الروس حتى تم الانسحاب من الجزء الشمالي الغربي (هذه أول وآخر مرة يعيد فيها الزعيم الروسي ستالين أرضا محتلة في الحرب العالمية الثانية) وكان ذلك أثناء فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي الذي خلف والده في عام ١٩٤٤ . في عام ١٩٥١ قام البرلمان الإيراني بزعامة أحد نوابه البارزين محمد مصدق بالتصديق على تأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية، إضافة إلى التخلص من النفوذ البريطاني في القسم الجنوبي الشرقي وهو ما دفع بريطانيا خوفاً على امتيازاتها البترولية إلى تجميد الأصول الإيرانية في البنوك البريطانية ورفعت لندن قضية التأميم إلى محكمة العدل الدولية التي حكمت لصالح إيران . وفي عام ١٩٥٣ ومع تزايد نفوذ محمد مصدق وافق شاه إيران (رغمًا عنه) على تعيين مصدق

رئيسا للحكومة الا ان الأخير استغل ظروف المد الثوري داخل ايران وخارجها عن طريق ثورة ١٩٥٢ المصرية إضافة الى الضغوط البريطانية بفرض حظر تجارى على ايران والتي نفذته بريطانيا بقوتها البحرية مما أدى الى انهيار الاقتصاد الإيراني وحدوث غليان شعبي ضد الغرب ، كل ذلك ساعد مصدق على التخلص من الشاه حيث قرر الأخير ترك البلاد . وخوفا من الهيمنة الشيوعية تكتلت الاستخبارات البريطانية والأمريكية للقيام بالثقل ضد حكومة مصدق التي سقطت على الفور وعاد الشاه محمد رضا بهلوى ليمسك بزمام الأمور بعد عدة ايام من الانقلاب . (وحكم على مصدق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة. ولكن ثمرة كفاح مصدق في تأمين شركات النفط وخضوعها لسيطرة الحكومة الإيرانية ظلت مستمرة والتخلص النهائي من النفوذ البريطاني فى القسم الجنوبي الشرقي) .

الشاه والمشروع الأمريكي الخاص

بـ ايران الجديدة

فى عام ١٩٦٢ وافق محمد رضا بهلوى على المشروع الأمريكى الخاص بالإصلاح السياسى الديمقراطى والاقتصادى داخل ايران والذي وضعه الشاه موضع التنفيذ (بالتعاون مع خبراء أمريكيين) بعد أن أطلق عليه اسم (الثورة الإيرانية البيضاء) . وقد تضمن ذلك المشروع إعادة

توزيع الأراضي على المواطنين الإيرانيين الفقراء والمحتاجين (الفكرة ٧ مأخوذة عن مشروع الإصلاح الزراعي الذي فرضته ثورة ١٩٥٢ المصرية الخاص بالقضاء على الإقطاع) إضافة الى بناء مؤسسات الإصلاح السياسي وخاصة تعديل قانون الانتخاب إضافة الى تحرير المرأة وغيرها من الإصلاحات الثقافية والاجتماعية.

كانت واشنطن تسعى من وراء مشروعها الإصلاحي الى جعل إيران قبلة الشرق كأول نظام ديمقراطي إسلامي في العصر الحديث ووثيق الصلة بالولايات المتحدة على أن ينضم إليها بعد ذلك دول الجنوب المسوفيتي الإسلامية إضافة الى باكستان وأفغانستان وفوق كل ذلك دول الخليج .

بداية البرنامج النووي الإيراني

بدأت أنشطة إيران النووية فور قيام الشاه بتبني الثورة البيضاء في عام ١٩٦٢ وذلك بإيفاد بعض الطلاب الإيرانيين المتميزين بمنح علمية الى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة والتخصص في تكنولوجيا التصنيع النووي والأبحاث العلمية المتعلقة بإنتاج النظائر المشعة وإجراء البحوث العلمية . في نفس الوقت طالب الشاه من العلماء الإيرانيين المتخصصين في الفيزياء النووية وضع تصور شامل لبرنامج نووي إيراني طموح بحيث يضع إيران في مصاف الدول المجاورة لها وخاصة

الصين والهند ودول الجنوب السوفيتي التي يوجد ببعضها مفاعلات نووية تابعة للاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت.

في نهاية عام ١٩٦٣ وضع الخبراء الإيرانيون مشروعا مفصلا لبرنامج نووي أمام محمد رضا بهلوي تمثل في بناء عدد من المعجلات النووية من النوع الحراري ، إضافة الى المفاعلات الحرارية التي تستخدم الماء العادي في التبريد واستخدام الجرافيت كعكاس مع استمرار التوسع أفقيًا في مجال البحث والتدريب والتعليم على تكنولوجيا الانشطار النووي. وقد عرض الشاه خطته تلك على كبار المسؤولين بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل دراستها وتنفيذها وقد استمر ذلك نحو عام كان الشاه خلاله يطالب بسرعة الموافقة على ذلك المشروع .

وفي عام ١٩٦٤ وافق الرئيس الأمريكي ليندون جونسون على المشروع الإيراني بعد دراسة مستفيضة من قبل الخبراء الأمريكيين المتخصصين . وبالفعل وضعت واشنطن مشروع برنامج نووي واعد خاص بالطاقة البديلة في إيران .

لماذا الاهتمام الأمريكي بإيران ؟

يرجع سبب اهتمام الإدارة الأمريكية بإيران في ذلك الوقت الى مراحل الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو ، فقد كانت إيران بمثابة الشريك الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية على الحدود الجنوبية للاتحاد

السوفييتي السابق حيث توجد تلك الجمهوريات الإسلامية مثل :
كازاخستان ، أذربيجان ، وأوزبكستان وغيرها التي كانت تابعة للاتحاد
السوفييتي إضافة إلى حدود إيران مع أفغانستان ودول الخليج المصدرة
للنفط ، وفوق ذلك منطقة بحر قزوين ذات الثروة النفطية الهائلة .

رد الفعل الإسرائيلي

اعترضت إسرائيل بشدة على موافقة واشنطن لتنفيذ البرنامج النووي
الإيراني على الرغم من صغره وتواضعه الشديد . وعلى الفور طار لي في
أشكول رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت إلى واشنطن لمقابلة
الرئيس الأمريكي ليندون جونسون وحثه على عدم المضي قدماً في
تنفيذ البرنامج النووي الإيراني وقدم له تقريراً مفصلاً حول أسباب
الرفض والتي كان منها : أن ذلك البرنامج في حال المضي قدماً فيه
سوف يدفع الرئيس المصري عبد الناصر إلى خوض تلك التجربة مهما
كلفته من مشاكل ، إضافة إلى أن ذلك البرنامج الإيراني سيكون بمثابة
تهديد إسلامي للمصالح الغربية للمنطقة في المستقبل القريب خاصة وأن
النظام الإيراني مضطرب ولم يبدأ بعد خطواته الإصلاحية التي وعد بها
واشنطن والتي ستواجه العديد من العقبات وقد يؤدي ذلك إلى حدوث
انقلابات داخله كما يحدث في كل من سوريا والعراق وهي مناطق
متشابهة دينياً (يقصد بذلك المد الشيوعي) .

وبناء على ما تقدم جاء الرفض الأمريكي لمطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بمثابة صدمة للإسرائيليين خاصة وإن عبد الناصر على الجانب الآخر لازال قويا وإن مصر في ذلك الوقت كانت مصممة على بناء برنامجها النووي . وهنا تسائل اليهود سواء داخل الولايات المتحدة أو في إسرائيل : كيف يكون عليه الوضع في حال ظهور إيران الإسلامية النووية على الجناح الشرقي للمنطقة في الوقت الذي تزداد فيه نفوذ عبد الناصر داخل العالم العربي؟.

دعم أمريكي لإيران

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت مقتنعة بتقرير ليفي اشكول إلا أن الرئيس الأمريكي رفض ذلك وأكد له أن النظام الإيراني وافق على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في المجالين السياسي والاقتصادي. وشدد الرئيس الأمريكي على أن إيران بلد هام للغاية بالنسبة ل واشنطن ، وقال: نحن نسعى كي يكون الشاه صديقا قويا للغرب خاصة وإن واشنطن عملت على توسيع دائرة الخلاف بين شاه إيران والرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث كان ينظر الأخير الى الشاه على أنه شرطي الخليج الذي يعمل لصالح واشنطن والذي استبدل اسم الخليج العربي بالخليج الفارسي وأصبح معاديا للتوجهات العربية ذات البعد

القومي وفي نفس الوقت على علاقة جيدة بإسرائيل (على الرغم من رفض إسرائيل لبرنامجها النووي الطموح) . وقبل نهاية عام ١٩٦٥ بدأ الخبراء الأمريكيون في بناء مفاعل أنير أباد المخصص للأبحاث العلمية وهو من نوع المفاعلات الحرارية الصغيرة.

حصل إسرائيل على ٢٠٠ كجم من اليورانيوم عالي التخصيب في نوفمبر ١٩٦٥ اكتشفت السلطات الأمريكية اختفاء ٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم عالي التخصيب من شركة المواد والمعدات النووية نيوميك (NUMEC) وهي شركة خاصة مقرها بنسلفانيا ويرأسها رجل يهودي يدعى زلمان شابيرو (وقد حامت الشبهات حول إسرائيل). ورغم أن المخابرات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي وعملاء لجنة الطاقة تولوا التحقيق مع شابيرو إلا أن مصير الـ (٢٠٠ كيلو جرام) من اليورانيوم عالي التخصيب مازال مجهولاً حتى الآن . (تم تسريب بعض التقارير التي أشارت إلى أنه من المعتقد أن إسرائيل حصلت على تلك الشحنة المفقودة من خلال عميل الموساد رافي إيتان) .

بالإضافة إلى ما سبق وردا على دعم الإدارة الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني قررت إسرائيل سرعة تنفيذ مشروعها الخاص بالفصل الكيميائي بمفاعل ديمونة بحيث تستطيع تل أبيب مع نهاية عام ١٩٦٦ وبدايات عام ١٩٦٧ تجميع مكونات القنبلة ثم إجراء أول تفجير نووي

لها بحلول عام ١٩٦٨ طبقاً للمخطط الإسرائيلي . ولكن نتيجة للتوسع الإسرائيلي في انتاج القنبلة (اشارت بعض التقارير الى ان الفنيين الإسرائيليين كانوا يقومون بتغيير وفود مفاعل ديمونة مرة كل ٦ شهور ، وفي نفس الوقت يقومون بمعالجة البلوتونيوم الناتج عن المفاعل وتحويله الى مستوى تصنيع القنبلة بعيدا عن أعين المفتشين الأمريكيين) نتيجة لذلك التسرع الإسرائيلي وقع حادث التسرب الإشعاعي في نوفمبر عام ١٩٦٦ والذي أدى الى موت عدد من الفنيين العاملين بالمفاعل ، وحدث ذلك ارتباكا شديدا داخل اسرائيل وواشنطن ولكن ظل هذا الحادث طي الكتمان عن العالم الخارجي عامة والاتحاد السوفيتي خاصة.

التشدد الأمريكي

عندما علم البيت الأبيض من واقع تقرير المخابرات الأمريكية بنبا ذلك الحادث الخطير تم استدعاء رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول الى واشنطن على الفور وخلال جلسة مباحثات استغرقت عدة ساعات حضرها خبراء المفاعلات النووية من الجانبين طالب الرئيس الأمريكي ليندون جونسون من اشكول بوضع مفاعل ديمونة تحت الإشراف الأمريكي الكامل ، ونتيجة للضغط الأمريكي استجاب ليفي اشكول للمطالب الأمريكية . ولكن بعد عودة اشكول الى تل أبيب تم عقد اجتماع

وزاري مصغر لبحث الموقف برمته مع حضور بعض ممثلي جماعات الضغط اليهودية بالولايات المتحدة التي كانت في موقف حرج للغاية أمام الإدارة الأمريكية نتيجة التسرب الإشعاعي لمفاعل ديمونة . ولكن نظرا للضغوط الأمريكية الشديدة وافقت اسرائيل في نهاية المطاف ، إلا أنها بدأت في المماثلة والتسويق في مواعيد زيارات المراقبين الأمريكيين لمفاعل ديمونة . كانت تلك الفترة تشهد مفاوضات عديدة بين الطرفين أثمرت في النهاية على موافقة واشنطن في ديسمبر عام ١٩٦٦ على بيع ٢٤ طائرة من طراز (سكاي هوك إيه ٤ آي) أي طائرات الفانتوم ولكنها وضعت شروطا محددة تمثلت في الآتي : (عدم استخدام اسرائيل لتلك الطائرات في حمل رؤوس نووية ، ألا تكون اسرائيل البادئة بإدخال السلاح النووي للشرق الأوسط ، إضافة الى ضرورة عودة العمل لبرنامج الزيارات الأمريكية الدورية لمفاعل ديمونة) .

اثر التسرب الإشعاعي لمفاعل ديمونة الإسرائيلي على

بناء البرنامج النووي الإيراني

في يناير عام ١٩٦٧ توقف العمل في بناء البرنامج النووي الإيراني لسببين رئيسيين الأول معن والثاني غير معن . وبخصوص السبب الأول فقد أعلنت واشنطن ان سبب توقف البرنامج النووي الإيراني يرجع الى عدم قيام شاه ايران بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية

التي تم الاتفاق عليها داخل إيران ، أما السبب الثاني وهو الأكثر أهمية
والغير معن فهو راجع الى حادث التسرب الإشعاعي الذي وقع في
مفاعل ديمونة الإسرائيلي وفرض حالة من التكتف والتعتيم الأمريكي
الشديد حول الحادث وحشد العديد من العلماء الأمريكيين والفرنسيين
لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت الى ذلك التسرب وذلك أملا في معرفة
الآثار الحقيقية التي قد تنجم عنه (في ذلك الوقت) ، وقد استمر ذلك
التوقف للبرنامج النووي الإيراني حتى وقعت حرب ١٩٦٧ (التي لقى
العرب فيها هزيمة خاطفة نتيجة لخطأ رهيب وقع فيه قائد القوات
المسلحة المصرية) التي أعطت لواشنطن مبررا كافيا لتجميد البرنامج
النووي الإيراني .

وعلى الرغم من ذلك ظل الإيرانيون يطالبون واشنطن بإعادة النظر في
البرنامج النووي الإيراني إلا ان الإدارة الأمريكية كانت تماطل خاصة
وان حادث التسرب الإشعاعي لمفاعل ديمونة ظل عالقاً بأذهان
الأمريكيين . ولكن على الرغم من تجميد البرنامج النووي ظل الباحثون
والعلماء الإيرانيون يواصلون عملهم في الجامعات الغربية ، أما داخل
الجامعات الإيرانية فكانت الأبحاث والدراسات تتقدم من الناحية النظرية .

خلافات أمريكية إسرائيلية جديدة

فى بدايات عام ١٩٦٨ طرحت اتفاقية الحد من الانتشار النووي على الصعيد الدولي ، وقد تبنت الأمم المتحدة تلك القضية حيث طالبت بعض الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بضرورة انضمام جميع الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية وتحديد الدول النووية الكبرى الى الاتفاقية ، وقد لعبت دول عدم الانحياز دورا بارزا فى ذلك . أما واشنطن فقد طالبت وبشدة من اسرائيل ضرورة التوقيع على الاتفاقية مستندة فى ذلك الى حداث التسرب الإشعاعي الذى وقع مؤخرا والذي لا زال طى الكتمان ، ولكن اسرائيل رفضت التوقيع كلية وأخذت تماطل . وفى نهاية المطاف وافقت حكومة اسرائيل على التوقيع ولكن مقابل حصولها على صفقة من طائرات الفانتوم الأمريكية .

فى ١٢ يونيو ١٩٦٨ صوتت اسرائيل لصالح الاتفاقية عند طرحها فى الأمم المتحدة (ملحوظة : التصويت غير ملزم إلا بعد التوقيع على الاتفاقية) .

وفى اول يوليو من نفس العام ١٩٦٨ عرضت الاتفاقية للتوقيع فى واشنطن ولندن وموسكو ، وقد وقعت عليها ٦٥ دولة منها ايران ومصر وعدد من الدول العربية الاخرى ، اما اسرائيل فلم توقع على الاتفاقية

وعلت ذلك بان لديها بعض التحفظات ولكنها ستوقع على الاتفاقية فسي
نهاية المطاف.

ايران تجدد موافقتها على مشروع الإصلاح الأمريكي
في أوائل عام ١٩٦٨ اصدر الشاه محمد رضا بهلوي عدة قرارات
تركزت حول تطوير مشروع الإصلاح الذي بدأه في عام ١٩٦٢ ليشمل
الإصلاحات السياسية وتطبيق الديمقراطية والتوسع في الإصلاح
الاقتصادي والإداري والقضائي بالإضافة الى الإصلاح التعليمي والثقافي
ليشمل أبعادا دولية ، إضافة الى وضع برنامج طموح للقضاء على
الأمية وتحرير المرأة وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي
أخذت على عاتقها مراقبة عمليات الإصلاح خاصة في القطاع الاقتصادي
وتوزيع الثروة وعوائد النفط بشكل عادل بين أفراد الشعب عامة .
ولكن واشنطن أصرت على أن يبدأ الإصلاح أولا وقبل التوسع في
البرنامج النووي الإيراني الطموح ، في حين طالب الشاه بالتوازي بين
البرنامج النووي وتنفيذ برامج الإصلاح الشاملة ، وفي النهاية تم
التوصل الى صيغة توافقية مفادها ضرورة البدء في تنفيذ الإصلاحات
السياسية حتى تقطع شوطا لا بأس به ثم يبدأ العمل في البرنامج النووي
جنباً الى جنب ، واخيرا رضخ الشاه الى المطالب الأمريكية وبدأ حركة
الإصلاح السياسي .

عقد اتفاقية التعقيم الإعلامي بين

واشنطن وتل أبيب

عقب وفاة ليفي اشكول مباشرة تولت جولدا مائير رئاسة وزراء اسرائيل في فبراير عام ١٩٦٩ وهو نفس العام الذي تولى فيه ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة الامريكية (يناير ١٩٦٩) . وعلى الفور قامت جولدا مائير بزيارة عاجلة الى واشنطن والتقت مع الرئيس الأمريكي الجديد الأكثر ولاء لليهود الأمريكيين ودولة اسرائيل عن سابقه (ليندون جونسون) ودارت بينهما مباحثات هامة للغاية تضمنت في المقام الأول ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ثم تركزت حول وضع إستراتيجية سياسية وعسكرية جديدة لإسرائيل تمثلت في الآتي : ان واشنطن سوف تتعامل مع اسرائيل باعتبارها الحليف الأوجد في منطقة الشرق الأوسط بحيث تعمل على رعاية المصالح الامريكية بالمنطقة وذلك مقابل تطوير اسرائيل كي تصبح دولة نووية شريطة عدم الاعتراف الرسمي بها أمام العالم مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة سوف تشارك في كافة المشاريع النووية التي ستقوم بها اسرائيل مقابل الحفاظ على أمن اسرائيل الذي تعتبره واشنطن هو أمن الولايات المتحدة طبقا لتلك المعاهدة .

وقد شددت واشنطن على شرط آخر أكثر أهمية وهو " ألا تحيط إسرائيل نفسها بضجة إعلامية حول وضعها النووي " . وهذا يعد اعظم إنجاز حققته إسرائيل منذ تاريخ إنشائها حتى الآن لأنه ضمن لها حق الوجود في المنطقة طالما ان واشنطن هي الدولة الأعظم في العالم .
النتائج الإيجابية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على

البرنامج النووي الإيراني

لم يكن يتوقع شاه إيران محمد رضا بهلوي بالنتائج الإيجابية التي حققتها حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وخاصة عندما قرر العرب وإيران حظر تصدير النفط لدول الغربية ، فقد ارتفعت عائدات إيران من النفط بمقدار أربعة أضعاف عما كانت عليه قبل الحرب حتى بلغت جملة أرباحها أكثر من عشرين مليار دولار سنويا (في عام ١٩٧٤ فقط) ، وقد أدت تلك الزيادة الهائلة في الدخل القومي الإيراني الى إعادة نظـر دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الى شاه إيران مرة أخرى وذلك أملا في استعادة تلك الأموال الضخمة إليهم في صورة استثمارات بالدول الأوربية والولايات المتحدة وهو ما حدث بالفعل ولكن تلك المرة قرر شاه إيران اللجوء الى المساومة خاصة مع الولايات المتحدة التي كان يرى الشاه ان بيدها مفتاح العالم (نفس وجهة النظر التي تبناها نظيره المصري الرئيس انور السادات في ذلك الوقت) ، وعليه اتفق الطرفان

الإيراني والأمريكي على إعادة تحديث إيران بخطى واسعة حتى تحقق
بقطار الغرب الأمريكي السريع وليس الأوربي البطيء الخطى . وهكذا تم
تشكيل لجان إيرانية أمريكية متعددة الأغراض كما تم وضع جداول
زمنية لتلك المهام والتي كان من بينها تحديث البرنامج النووي الإيراني.
وهكذا أعاد الأمريكان تحديث مفاعل أنير آباد وتجهيزه في عام ١٩٧٤ ،
إضافة الى وضع برنامج نووي طموح تضمن بناء ٢٣ مفاعلا نوويا .
وقد اعتبر ذلك اعظم إنجاز حققه الشاه لدولة إيران التي تتسابق مع
الزمن من اجل اللحاق بالقطار الغربي .

الدول الأوروبية والبرنامج الإيراني

انضم الى البرنامج النووي الإيراني الطموح كل من ألمانيا الغربية
وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا . وقد شهد عام ١٩٧٤ توقيع أول اتفاق
تعاون نووي بين إيران وألمانيا الغربية تضمن بناء مفاعل (بوشهر)
الذي اعتبر بعد ذلك نواة للبرنامج النووي الإيراني ، وكانت شركة
زيمينس الألمانية هي الشركة الأساسية التي قامت ببناء ذلك المفاعل .
في نفس الوقت شهد البرنامج الإيراني تعاون أمريكي أوربي في بناء
مفاعلات نووية أخرى في كل من ناتانز واصفهان وبوشهر ودار خوين
إضافة الى مراكز أبحاث الطاقة النووية في تبريز وكاراج ومركز طهران

لأبحاث النووية ، وهكذا دخلت إيران عصر الانفتاح النووي نتيجة إصرار شاه إيران على المضي قدما في برنامجه النووي .
موقف إسرائيل من التعاون الأوربي الإيراني
على الرغم من التطمينات الأوربية لإسرائيل حول طبيعة ومدى التعاون النووي الأوربي مع إيران إلا أن إسرائيل لم تشعر بذلك الاطمئنان أو تقتنع به على الإطلاق ، ومن ثم كان البديل هو عقد عدة صفقات متفرقة خاصة بحصول إسرائيل على معدات خاصة بتكنولوجيا التصنيع النووي ومنها آلات الطرد المركزي ومواد أساسية أخرى لتخصيب اليورانيوم والماء الثقيل خاصة مع فرنسا (روعي أن تكون تلك الصفقات محاطة بسرية تامة) . في نفس الوقت (وفي محاولة للضغط النفسي على إيران) قامت الحكومة الإسرائيلية بتسريب معلومات تشير الى مدى التفوق الإسرائيلي في هذا المجال حيث تم تسريب وثيقة إسرائيلية في فبراير عام ١٩٧٤ تتضمن الآتي: أن رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير أمرت أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بنشر ١٣ قنبلة نووية قوة كل منها ٢٠ طنا وتم تحميلها على طائرات (أف ٤) وكانت تلك الطائرات في انتظار إشارة بدء الهجوم على كل من مصر وسوريا ، وأنه قد تم إبلاغ هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بذلك قبل نشرها بساعات

(وهو ما يعنى أن اسرائيل لديها القدرة واليد العليا فى تكنولوجيا التصنيع النووي والسيطرة على مقدرات المنطقة اذا لزم الأمر) .

رد الفعل الإيراني المصرى

احدث تسريب تلك الوثيقة الإسرائيلية مزيج من القلق والدهشة فى كل من مصر وإيران وصاحب ذلك نوع من الاستياء مما دفع هاتين الدولتين الأساسيتين فى المنطقة الى تصعيد الأمر داخل أروقة الأمم المتحدة باعتبار أن مثل تلك التسريبات تشعل المنطقة من جديد ولا تخدم استقرارها . وعليه توصلت الدولتان قبل نهاية عام ١٩٧٤ للترويج لمشروع إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وكسب التأييد داخل دول عدم الانحياز وخارجها قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفى ٩ ديسمبر عام ١٩٧٤ وإثناء انعقاد الدورة ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة طالب كل من شاه إيران محمد رضا بهلوى والرئيس المصرى أنور السادات من الدول الأعضاء بضرورة إدراج بند (إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط) وذلك لأول مرة فى تاريخ جدول أعمال الجمعية العامة . وقد استطاعت مصر وإيران التوصل الى كسب تأييد الدول الأعضاء والذي أدى فى النهاية الى صدور القرار رقم ٣٢٦٣ (٢٩.د) بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٤ والذي

دعا كافة الأطراف المعنية في منطقة الشرق الأوسط الى الإعلان عن عزمها على الامتناع عن إنتاج أسلحة نووية أو اقتنائها على أي نحو آخر والدعوة لانضمام دول المنطقة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تصعيد إسرائيلي ضد دول المنطقة

جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة صدمة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل . ولكن في الوقت الذي استنكرت ورفضت الولايات المتحدة ذلك القرار أخذت إسرائيل تصعد من حدة هجومها على دول المنطقة وتحديدا إيران حيث أعلنت إسرائيل في يناير عام ١٩٧٥ عن نجاحها في تزويد قذائف المدفعية الأمريكية الصنع عيار ١٧٥ ملليمتر برؤوس نووية ، وقد تمت الإشارة بطريقة غير مباشرة الى نجاح مفاعل ديمونة في إنتاج أسلحة نووية تكتيكية (وهو ما يعنى حدوث نقلة نوعية أكثر تطورا في تكنولوجيا التصنيع النووي الإسرائيلي).

تصعيد إيراني في المقابل

ومع سخونة الموقف وإمعانا في التحدي أعلنت إيران في أكتوبر عام ١٩٧٧ عن شراء ٨ مفاعلات نووية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك بمثابة نقلة نوعية هائلة للبرنامج النووي الإيراني . في نفس

الوقت كانت الولايات المتحدة تدرس مشروع إيراني خاص بتوقيع اتفاقية تعاون نووي بين البلدين.

وفي يوليو عام ١٩٧٨ وقعت كل من ايران والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تعاون في مجالات الطاقة النووية بكافة أنواعها شريطة أن تخضع المفاعلات النووية الإيرانية للرقابة الأمريكية ، وقد كان هذا الاتفاق بمثابة صدمة حقيقية للإسرائيليين في الداخل واليهود في الولايات المتحدة الأمريكية .

في نفس الوقت قامت ايران بالتعاون مع الدول العربية بالتحرك داخل أروقة الأمم المتحدة وتحديدا خلال انعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة التي كرست لبحث نزع السلاح عام ١٩٧٨ . وفي هذه الدورة رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سوف يعزز السلم والأمن الدوليين ، وأنه ريثما يتم ذلك ينبغي على دول المنطقة ان تعلن أنها ستمتنع عن إنتاج أو حيازة أو امتلاك الأسلحة النووية أو المتفجرة النووية أو وضع أسلحة نووية في أراضيها من قبل طرف ثالث ، وإن توافق دول المنطقة على وضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

اسرائيل تطالب واشنطن بإعادة النظر مع

النظام الإيراني الضعيف

جاء اتفاق واشنطن-إيران في أكتوبر ١٩٧٧ ثم توقيع اتفاقية التعاون النووي في عام ١٩٧٨ التي أثارت جدلاً واسعاً داخل إسرائيل بمثابة صدمات متلاحقة ، وبعد العديد من المشاورات داخل إسرائيل ومع جماعات الضغط اليهودية الأمريكية سافر مناحم بيجن إلى واشنطن في مارس ١٩٧٨ للتحادث مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر حاملاً معه تقريراً سرياً للمخابرات الإسرائيلية (تم تسريبه بعد ذلك) عرضه على كارتر يشير إلى عدم قدرة شاه إيران على إدارة شؤون البلاد نتيجة تنامي المد الإسلامي داخل إيران وأن فرنسا تلوي الرجل البديل للشاه (آية الله خميني) الذي يحمل كل الكراهية للأمريكيين والولاء لفرنسا . وطالب بيجن من الإدارة الأمريكية وقف أو تجميد الاتفاقات الأمريكية إلى إيران وتحديد موقف فرنسا في حال استبدال نظام الشاه بنظام إسلامي متشدد ترعاه فرنسا . يبدو أن الإدارة الأمريكية استمعت جيداً لرئيس الوزراء الإسرائيلي ، وهنا وعد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إسرائيل بفرض رقابة صارمة على البرنامج النووي الإيراني وأكد لـ مناحم بيجن أن الإسلاميين لن يصلوا إلى الحكم (وذلك طبقاً للتعاون الاستخباراتي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت) .

وعلى الرغم من ذلك فإن اتفاقية التعاون النووي بين واشنطن وطهران ظلت قائمة دون مساس واستمر البرنامج النووي الإيراني ذو الطبيعة السلمية والعلمية قديماً دون توقف ، ولكن صحبات التشكك الإسرائيلي أخذت تتزايد في ذلك الوقت سواء داخل إسرائيل أو في فرنسا من قبل اليهود الفرنسيين والمقربين من صانعي القرار الفرنسي .

ايران تشتعل من الداخل

وفي نهاية عام ١٩٧٨ تدهورت الأوضاع الأمنية داخل إيران حيث تعالت صحبات المعارضة بكل صورها من يمين انتهازى الى يسار مغامر واسلام متشدد داخل ايران وخارجها . لذلك قرر الشاه نقل الصراع بين تيارين كبيرين داخل البلاد وهما التيار الإسلامى المتشدد الذى تدعمه فرنسا والتيار اليسارى الذى يدعمه الاتحاد السوفيتى (نفس الأحداث كانت مصر تمر بها فى نفس التوقيت) وحتى يضرب الشاه عصفورين بحجر واحد قرر تشكيل حكومة جديدة برئاسة شهپور بختيار رئيس الجبهة القومية التى أرسى قواعدها محمد مصدق وذات النفوذ القوي داخل ايران والتى تعارض الشاه بقوة ولكنها فى نفس الوقت على غير وفاق مع المتشددىين الإسلاميين (شهپور بختيار حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون الفرنسية وهو من أسرة ثرية تنتمى الى قبائل

بختيار وكان عضوا قياديا في حزب إيران ورفض المشاركة في المظاهرات التي كان العلماء الشيعة ينظمونها ضد حكم الشاه .
وأثناء توليه منصبه الجديد حاول أن يقوم ببعض الإصلاحات الداخلية فقام بتفكيك " السافاك " أي البوليس السري الإيراني وأطلق سراح المعتقلين السياسيين وأعطى ترخيصا للعديد من الصحف المعارضة .
كل ذلك أدى الى تنامي التيارات تحت أرضية التي أشعلت الغضب ضد الشاه أكثر فأكثر مما دفعه الى الهرب للمرة الثانية الى خارج البلاد في ١٦ يناير ١٩٧٩ . وبعد خروج الشاه استمر شهبور بختيار رئيسا للوزراء والبلاد معتقدا في قدرته على إعادة الأمور الى نصابها ولكن كل تلك الجهود توقفت بعد عودة آية الله الخميني من منفاه في فرنسا في الأول من فبراير ١٩٧٩ ، وبالرغم من الشعبية الكبيرة التي كانت للإمام الخميني فإن بختيار ظل على موقفه المعارض لتلك الثورة الإسلامية التي كان يعتبرها مناهضة للمفاهيم الليبرالية والعلمانية الغربية التي كان يؤمن بها . وهكذا انهارت حكومة بختيار بسرعة بسبب الخلافات التي دبت بينه وبين قادة الثورة الإسلامية، فاختلف الرجل عن الأخطار إلى أن استطاع الفرار إلى فرنسا في أبريل ١٩٧٩ ، وهناك أسس حركة المقاومة الوطنية في المنفى. وهكذا خرج الشاه محمد رضا بهلوي آخر ملوك البلاد ومات في مصر عام ١٩٨٠

الدولة الإسلامية تحل محل الدولة القاجارية والبهلوية
مما سبق يتبين لنا أن ثورة آية الله الخميني استطاعت أن تغير وجه
فارس (إيران حاليا) السياسي وذلك بالقضاء على الدولة القاجارية ومن
بعدها الدولة البهلوية . فالدولة القاجارية التي بدأت في عام ١٧٩٥
بزعامة آغا محمد خان والتي ساعدت ملوك الصفويين في البداية ثم
انقلبت عليها واستولت على طهران وجعلتها عاصمة مملكة آغا خان لم
تستطع الاستمرار أمام الاستعمار الأوربي الذي بدأ في عام ١٨١٣
واستمر حتى عام ١٨٢٨ وخلال تغفل الروس والإنجليز في الشؤون
الفارسية حيث سلم القاجاريون منطقة القوقاز (وتشمل جورجيا وأرمينيا
وأذربيجان حاليا) إلى الروس في معاهدتين منفصلتين هما : معاهدة
جلستان عام ١٨١٣ ومعاهدة تركمان جاي عام ١٨٢٨ ، ومنذ ذلك
التاريخ وحتى مطلع القرن العشرين قامت السياسة الروسية على
التوسع في آسيا من أجل الحصول على ميناء لها في مياه الخليج ،
بينما سعت بريطانيا العظمى إلى السيطرة على منطقة الخليج وجميع
الأراضي المجاورة للهند. وبذلك انتهت الدولة القاجارية لتحل محلها
الدولة البهلوية التي بدأت في عام ١٨٣٤ حيث حكم البلاد محمد شاه
وهو حفيد فتح شاه ، وقد حاولت روسيا أن تكسب وده كي تتمكن من

دعم نفوذها في ولايات القوقاز وتركستان . ويذكر في أنه في عهد محمد شاه ظهرت الحركة الدينية التي أطلق عليها حركة البابية. وبعد وفاة محمد شاه حكم ابنه ناصر الدين شاه البلاد في عام ١٨٤٧ وامتاز عهده بالعلاقات الودية مع روسيا وهو ما أثار بريطانيا العظمى ودفعها إلى إعلان الحرب على فارس ولكن روسيا لم تستطع دعم ومساندة ناصر شاه مما جعله يستسلم لبريطانيا التي أبرمت معاهدة باريس عام ١٨٥٨ وبمقتضاها اعترفت فارس باستقلال أفغانستان ، بالإضافة إلى حصول بريطانيا على امتيازات تجارية داخل فارس مثل الحق في إنشاء السكك الحديدية وطرق المواصلات واستغلال الثروة المعدنية والبتروول لمدة سبعين عاما والإشراف على الأعمال الجمركية لمدة ٢٤ عاما . وفي عام ١٨٨٢ أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات دبلوماسية مع فارس وفتحت سفارة لها بطهران ، بالإضافة إلى ١٥ دولة أجنبية أخرى حصلت على حقوق وامتيازات لرعاياها المقيمين بطهران . وفي عام ١٨٩٦ اغتيل ناصر الدين شاه ليحل محله ابنه مظفر الدين شاه . ومع تطور الأحداث شهد عام ١٩٠٦ قيام الثورة الدستورية بقيادة بعض علماء الدين والشباب الذين تأثروا بالأفكار التحريرية القادمة من الغرب ، وقد أيدهم في ذلك بعض التجار والأشراف . وعلى الرغم من أن فارس لم تستعمر من قبل إلا أنها قسمت في عام

١٩٠٧ إلى منطقتي نفوذ حيث خضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي،
والقسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني وهو الذي يؤمن الطريق للهند

أما عصر الدولة البهلوية فقد بدأ في عام ١٩٢١ عندما ترقى رضا خان
أحد ضباط الجيش الفارسي إلى رتبة وزيراً للحربية ثم رئيساً للوزراء
بعد قيامه بانقلاب عسكري . وفي عام ١٩٢٥ أصبح رضا خان ملكاً
لفارس على الرغم من أنه كان يأمل في أن يكون رئيس جمهورية إلا أن
رجال الدين أقتنعوه بأن يصبح شاهاً (ملكاً) للبلاد خوفاً من تضائل نفوذ
رجال الدين في حال أصبحت إيران جمهورية . وقام رضا شاه بهلوي
بتعزيز سلطة الحكومة المركزية ، وإعادة بناء الجيش وتقعيد حصانة
زعماء القبائل وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وطالب رسمياً من جميع
الدول الأجنبية مخاطبة الدولة باسم (إيران) بدلاً من فارس. ولكن عندما
قامت الحرب العالمية الثانية رفض رضا شاه الإحياز للحلفاء ، واضطر
تحت تهديد الحلفاء إلى التنازل عن العرش ونفيه إلى جزيرة
موريشيوس وخلفه ابنه محمد رضا شاه بهلوي . وبعد انتهاء الحرب
الثانية ضغط الأمريكان على الروس من أجل انسحابهم من المنطقة
الشمالية الغربية وهو ما حدث بالفعل في عام ١٩٤٦ ، وكانت هذه أول
آخر مرة يعيد فيها ستالين أرضاً محتلة إلى أصحابها. وعندما قام

محمد مصدق بعد تعيينه رئيسا للوزراء فى عام ١٩٥١ ببعض الإصلاحات ومنها تأمين البترول الإيراني من السيطرة البريطانية ، وهو ما دفع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الى إسقاط حكومته وعودة السلطة فى يد الشاه ليمسك بزمام الأمور فى إيران . وفى عام ١٩٦٢ قام محمد رضا بهلوى بتورته البيضاء فى الإصلاح السياسى والاقتصادى ، إضافة الى البرنامج النووى وهو محل الدراسة التى نحن بصدها . ولكن برامج الشاه الإصلاحية لم تتحقق حيث هاجمها آية الله الخميني ، وظل الصراع قائما بين الشاه واتباع الخميني حتى سقط الشاه وسيطرة الثورة الإسلامية على البلاد فى أوائل عام ١٩٧٩ .

الفصل الثاني
الثورة الإسلامية حتى نهاية
ديسمبر ١٩٩٩

آية الله الخميني يتسلم زمام أمور البلاد
في أول فبراير عام ١٩٧٩ وصل آية الله الخميني (١٩٠٢ - ١٩٨٩) إلى
الحكم بعد أن قاد الثورة الدينية الشعبية من المنفى في فرنسا (توفي
والده سيد مصطفى العالم الديني بعد ولادته بستة أشهر ثم توفيت أمه
وخالته وهو في الخامسة عشرة من عمره، وتربى مع أخيه الأكبر
فحفظا القرآن وتعلما مبادئ المذهب الشيعي معا) . سافر الخميني إلى
مدينة أراك لدراسة القانون الإسلامي، وفي بدايات العشرينات من القرون
الماضي تبع أستاذه راحلا إلى قم، حيث نبغ بين أقرانه ووصل إلى مرتبة
آية الله . والتزم بالصوفية التي أثارت اهتمام العديد من السياسيين قس
ذلك الوقت لأنها تشمل القانون والمنطق والفلسفة.

كان على خلاف مع رضا شاه بهلوي (والد محمد رضا بهلوي) الذي
تخلص من أول حكومة إيرانية دستورية بدعم من الحكومة الروسية عام
١٩٢١. كما اختلف الخميني مع سياسة محمد رضا عندما أصبح شاهها
لإيران ووصل هذا الخلاف إلى أقصاه في بداية الستينات عندما أعلن
الشاه ثورة الإصلاح السياسي البيضاء والتي نادى فيها بحقوق المرأة
والتعليم (العلماني) وهو ما تعارض كلية مع فكر الخميني الذي تعلمه في
مدينة (قم) الدينية ، وقد أدى خلافه الشديد مع الشاه بعد دعوته بقيام
الثورة الإسلامية إلى سجنه عام ١٩٦٣ ثم نفيه إلى خارج إيران في عام

١٩٦٤ ، فذهب إلى تركيا أولاً ثم إلى مدينة النجف (المدينة المقدسة عند الشيعة شمالي العراق) حيث مكث هناك ١٣ عاماً وضع خلالها مبادئه حول "حكم الفقيه" الخاصة بتولي رجال الدين حكم البلاد . وقد أخذ علماء وطلاب معهد قم الديني على عاتقهم مهمة نشر رسائل الخميني في كل أنحاء إيران. يذكر هنا أن أحد أتباعه ويدعى (علي خامنئي الذي أصبح بعد ذلك مرشد إيران) كان له دور هام في هذا النشاط، الذي نجح في تحريك وحشد طلاب وعلماء الدين في كل من قم ومشهد وخراسان . في بداية السبعينات غادر مدينة النجف إلى باريس، ومن هناك بدأ الخميني في حث الإيرانيين على إسقاط نظام الشاه وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية التي كان يكن لها كرها شديدا . كانت قيادة الخميني للمعارضة من خارج إيران أكثر تأثيرا من داخلها، وقد اتبع في ثورته ذلك المنهج المصري الذي ظهر في أنحاء المدن المصرية في منتصف الستينات بين أعضاء الإخوان وهو ما عرف بـ (ثورة الكاسيت) والتي كان أبرز سماتها شرائط الشيخ (كشك) الشهيرة . فقد قام الخميني بتسجيل رسائله على أشرطة تحمل أغلفة موسيقية (بغرض التمويه) على أن يتم تهريبها إلى داخل إيران ، وتوزع سريعا بين الناس قبل أن يتم القبض على حازيها ، كما كان لرسائله التي تبث عبر المذياع أثر كبير في حث الناس على العصيان

المدني ، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط الشاه وفراره من البلاد في ١٦ يناير ١٩٧٩. وفي ديسمبر من نفس العام أجاز آية الله الخميني الدستور الجديد وأعلنت إيران جمهورية إسلامية لأول مرة في تاريخها ، وأصبح الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية.

وفقا للدستور الذي وضعه آيات الله الخميني والذي تضمن مبادئ حكم الفقيه وغيرها أصبح لدى الخميني صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة ، فقد منحه الدستور الجديد السيادة السياسية والدينية وكان من سلطاته : إقرار السياسات العامة للدولة ومراقبة تنفيذ تلك السياسات، وإصدار مرسوم الانتخابات العامة ، والحق في إصدار القرارات الهامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلام والتعبئة العامة للقوات المسلحة، وتعيين وإقالة كل من : فقهاء مجلس الأوصياء ورئيس الهيئة القضائية ومدير الإذاعة والتلفزيون ورئيس أركان الجيش وقائد قوات حرس الثورة الإسلامية وجميع قادة أسلحة الجيش المختلفة ، وله الحق في إقالة رئيس الدولة من منصبه ، والحق في إسقاط الأحكام القضائية على المدانين. بالإضافة إلى العديد من الامتيازات .

هذا ولقد تبني الزعيم الديني آية الله خميني فور توليه السلطة مشروع التصفية الجسدية لكل من عارض الثورة الإسلامية سواء داخل إيران أو خارجها في المنفى خاصة طوال عام ١٩٧٩ وحتى بداية عام ١٩٨٠

ولقد اعتمدت تلك التصفية على حسابات قديمة معطلة سواء تجاه المعارضين للثورة الإسلامية أو ضد أشخاص بعديين عن الشأن السياسي (نفس المنهج الذي تبناه صدام حسين ضد معرضيه).

أسباب كراهية الثورة الإسلامية للأمريكيين

تميزت العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في فبراير ١٩٧٩ بالشك والريبة منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

فقد أطلق الخميني على الولايات المتحدة الأمريكية عبارة (الشيطان الأكبر) والسبب في ذلك يرجع للآتي:

- قيام المخابرات الأمريكية بالتعاون مع شركة البترول البريطانية العاملة في إيران بعملية (أجاس) ، حيث لعبت عناصر الـ CIA بقيادة كيم روزفلت دورا بارزا في إسقاط محمد مصدق رئيس وزراء إيران في عام ١٩٥٣ وتم إعادة الشاه الى حكم إيران .
- وقف إدارة الرئيس جيمي كارتر مع شاه إيران حتى آخر لحظة من سقوطه ولم تتعاطف الإدارة الأمريكية مع قادة الثورة الإسلامية.
- اقتناع الخميني المطلق بأن الولايات المتحدة كانت وراء محاولات إسقاط الثورة الإسلامية .
- اقتناع قادة الثورة الإسلامية بأن واشنطن كانت وراء دفع العراق لشن هجومها على الأراضي الإيرانية وجرحها الى الحرب.

كل ذلك دفع الإمام الخميني إلى إصدار عدة قرارات من شأنها محو وإزالة كل ما يمت للثقافة الغربية بصلة داخل إيران وتحديدًا الأمريكية ، ومن ثم فقد أصبحت المصالح الأمريكية بكافة أنواعها هدفًا لرجال الدين والتابعين لهم ويذكر أن أول مواجهة تمثلت في احتجاز الرهائن الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية بطهران في بداية الثورة ، إضافة إلى قيام آية الله خميني بإصدار قرار يوجب فرض رقابة كاملة على شركات النفط الغربية وخاصة الأمريكية .

بداية الصراع الأمريكي مع قادة

الثورة الإسلامية

على الرغم من أن الخلافات الأمريكية مع آية الله خميني بدأت في منتصف السبعينات عندما كانت فرنسا تحتضن الزعيم الديني ورفاقه إلا أن تلك الخلافات وصلت إلى طريق مسدود عندما تم احتجاز الرهائن الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية بطهران ، إضافة إلى قيام آية الله خميني بفرض رقابة كاملة على شركات النفط الغربية وخاصة الأمريكية داخل إيران .

أما أول رد فعل علني قامت به واشنطن إزاء مواقف الثورة الإسلامية المتشددة فهو ما قام به الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عندما وافق على خطة البنتاجون الخاصة بتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين بالسفارة

الامريكية بطهران ، ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل وهو ما جعل العلاقة بين البلدين اكثر تدهورا ومن ثم اصبح الصراع علنيا . لم تتوقف واشنطن عند هذا الحد فقد اخذت تصعد ملف حقوق الانسان وما يقوم به آية الله خميني من تجاوزات تمثلت فى التصفية الجسدية لكل من يعارضه داخل ايران وخارجها سواء فى دول أوريسا أو الولايات المتحدة ، ويبدو أن ذلك الملف أتى بثمار جيدة سواء داخل الامم المتحدة أو على الصعيد الدولي . فى نفس الوقت أخذت واشنطن خطوات اكثر تشددا بدأت أولا بتجميد جميع الأرصدة الإيرانية داخل الولايات المتحدة ، وثانيا طلب الرئيس الامريكى جيمى كارتر من أصدقائه الأوربيين بضرورة فرض حصار اقتصادي على النظام الإسلامى المتشدد يبدأ أولا بمطالبة الشركات الأمريكية والشركات الأوربية الأخرى التابعة لكل من إنجلترا وألمانيا وفرنسا بمغادرة ايران ، ثم فرض حصار نفطى على كافة الشركات النفطية التى تتعامل مع الثورة الإسلامية . وبالفعل تجاوزت كافة الشركات الأمريكية والأوربية عدا شركة توتال الفرنسية (وهى الشركة الأوربية الوحيدة التى خرقت ذلك الحصار النفطى) . وهكذا استطاعت الإدارة الأمريكية أن تضرب النظام الإيراني الجديد فى مقتل ، فقد جاء الحصار النفطى الأمريكى لإيران بمثابة صدمة اقتصادية غير متوقعة للقادة الإسلاميين وهو ما

أربك حساباتهم تماما (لم تستطع إيران تخطي حاجز إنتاج الأربعة ملايين برميل يوميا حيث يلتهم الشعب الإيراني نصف كميته) وهو ما يعنى أن ٨٠ % من مشاريع الثورة الإسلامية قد توقفت ، ومن ثم لم يعد الإمام الخميني قادرا على تنفيذ خطته الخاصة بتصدير الثورة الإسلامية السى خارج بلاده كما خطط لها.

بداية الصراع بين الثورة الإسلامية وإسرائيل
تمثل أول رد فعل لقادة الثورة الإسلامية ضد إسرائيل فى دعم وتأييد الحقوق الفلسطينية . وجاء تطبيق ذلك عمليا فى قيام السلطات الإسلامية بمحاصرة السفارة الإسرائيلية بطهران ثم الاستيلاء عليها وتسليمها الى منظمة التحرير الفلسطينية حيث اعتبرتها الأخيرة سفارة فلسطينية ورفعت فوقها العلم الفلسطينى .

واشنطن تقطع علاقاتها مع إيران
ومع مزيد من تشدد القادة الإسلاميين وصلت العلاقات الأمريكية الى طريق مسدود فيما يخص إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين حيث لم تعد المفاوضات تجدى نفعا ، لذلك قررت الإدارة الأمريكية فى إبريل عام ١٩٨٠ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران خاصة بعد أن أصبحت المصالح الأمريكية داخل إيران مهددة بالخطر . ونتيجة لما تقدم أخذت واشنطن تستخدم آلتها الإعلامية للتنديد بوحشية النظام الإسلامى الجديد

وما يقوم به من عمليات قتل وتعذيب للمعارضة الإيرانية ، كما تقدمت بطلبات للأجهزة المعنية بالأمم المتحدة بضرورة فرض عقوبات اقتصادية رادعة ضد النظام الإيراني الجديد .

الخميني يسعى لتحسين صورته

أمام العالم الخارجي

شكل الحصار النفطي الغربي الذي تزعمته الولايات المتحدة ضد الثورة الإسلامية ضربية قوية ، إضافة الى تلويح واشنطن المستمر بملف حقوق الانسان وما يتضمنه من جرائم التصفية الجسدية التي قامت بها الثورة الإسلامية ضد كل من يعارضها وهو ما أساء كثيرا للقادة الإسلاميين بصفة خاصة والإسلام بصفة عامة، لذلك لم يجد آية الله خميني مخرجا من تلك الورطة إلا بمحاولة مهادنة واشنطن او كسب الرأي العام الدولي او الاثنين ما . ونظرا لان المفاوضات بين الطرفين وصلت الى طريق مسدود حيث تصر طهران على الإفراج عن الأرصادة الإيرانية المجمدة لدى واشنطن ورفع الحصار النفطي أولا مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين بعد ذلك ، بينما تصر واشنطن على إطلاق سراح الرهائن أولا . لذلك قرر خميني اللجوء الى الطريق الآخر وهو تحسين صورته أمام الرأي العام الدولي .

وعليه ففي يناير عام ١٩٨٠ أصدر آية الله خميني قرارا بتعيين أول رئيس للجمهورية الإسلامية هو الدكتور أبو الحسن بنى صدر السياسي الليبرالي المعروف والمعارض المعتدل للثورة الإسلامية وذلك فى محاولة لطمأنة الرأي العام العالمي حول تبنى سياسة الانفتاح نحو التعدد الحزبي والديمقراطية ، فى نفس الوقت وعد الإمام الخميني بإجراء أول انتخابات برلمانية فى مارس ١٩٨٠.

وفى ١٤ مارس عام ١٩٨٠ جرت أول انتخابات برلمانية فى الجمهورية الإسلامية (بعد أن تم تغيير اسم البرلمان من مجلس الشورى الوطنى الى مجلس الشورى الإسلامى) . وفى هذه الانتخابات دخلت الأحزاب والتيارات السياسية على اختلاف أطرافها المعترك الانتخابي بحرية لم تشهدها إيران وتم انتخاب ممثلين عن كافة التيارات السياسية ونجحت أربعة نساء بالفوز بمقاعد فى المجلس . وفور الانتهاء من الانتخابات قرر الإمام الخميني ورفاقه تبني مشروع الثورة الثقافية الإسلامية فى داخل البلاد أولا وحدد لها ٢٤ شهرا فقط لإنجاز مهامها مستخدما فى ذلك كافة الكوادر الإسلامية وطلاب الجامعات والمعاهد العالية على أن يتم بعد ذلك مباشرة تحقيق حلمه الكبير بتصدير الثورة الإسلامية وثقافتها الى دول الجنوب السوفييتي وأفغانستان وباكستان من ناحية

ودول الخليج العربي والشمال الأفريقي العربي من ناحية أخرى . وهنا
انزعج الغرب كله خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
انزعاج أمريكي أوروبي من الثورة الثقافية الإسلامية
وأثرها على المنطقة

جاء قرار آية الله الخميني الخاص بالثورة الثقافية الإسلامية ذات
الـ ٢٤ شهرا وما يتبعه من تصدير للثورة الإسلامية بمثابة تحد كبير
لمصالح الدول الغربية في منطقة الخليج والدول المجاورة لطهران
خاصة بعد أن علمت المخابرات الأمريكية عن طريق عملائها داخل
إيران بأن خطة آية الله الخميني كانت تركز على تصدير الثورة
الإسلامية (الشيعة) الى المملكة العربية السعودية وتحديدا المنطقة
الشرقية الغنية بالبتروول وذات الكثافة الشيعية العالية ، إضافة الى قوة
النفوذ الإيراني في البحرين ثم الامارات وسيطرة إيران على الجزر
الثلاث ، علاوة على شيعة العراق (٦٥ ٪ من سكان العراق) ثم شيعة
لبنان والنظام السوري ذو الأقلية الشيعية.

في منتصف شهر ابريل عام ١٩٨٠ عقدت عدة لقاءات بالبيت الابيض
بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وزعماء كل من إنجلترا وفرنسا
وألمانيا إضافة الى الاتحاد السوفيتي شملت الأوضاع في منطقة الخليج
والآثار المترتبة في حال قيام آية الله خميني بتصدير الثورة الثقافية

الإسلامية الى الدول المجاورة لإيران... وهنا تم التوصل الى ضرورة وقف تلك الثورة بأسرع ما يمكن... ولم يكن هناك بديل سوى دعم التيارات والأحزاب المعارضة للثورة الإسلامية داخل إيران بهدف سخونة الأوضاع وتصارع الأيديولوجيات داخل إيران لأطول مدة ممكنة وذلك كخطوة أولى . وفي حال عدم تحقيق الهدف وانتصار التيار الإسلامي فليس هناك بديل سوى إشعال النار (أي دخول إيران في حرب طويلة مع العراق بحيث تجهض النظام الإسلامي في نهاية المطاف) ..

صراعات دموية داخل إيران

في شهر يوليو عام ١٩٨٠ (أي بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات البرلمانية) شهدت إيران مناخا رهيبا من الاضطرابات والقلق بين جميع الأحزاب المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة وأوروبا إضافة الى الاتحاد السوفيتي ضد رجالات الثورة الإسلامية . وهكذا ساد جو من الرعب تمثل في انفجارات واعتيالات في كل مكان ضد أحزاب المعارضة ، كانت الغلبة في كل الأحوال لرجال الخميني.

وهنا حاول الرئيس الإيراني الجديد أبو الحسن بنى صدر بعد أن حلف اليمين الدستورية أمام آية الله الخميني أن يقوم ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية لكن الجو الثوري الذي كانت تعيشه إيران لم يتج له ذلك . وهكذا اكتشف أبو الحسن انه رئيسا دون سلطات أو بالأحرى

بسلطات مقيدة برضا آيات الله ومجلس الثورة الذي كان يسيطر على مؤسسات الدولة الحيوية (كالجيش والشرطة والقضاء والإذاعة والتلفزيون والبنك المركزي... إلخ) . وباعت محاولات الرئيس الجديد بالفشل ومن ثم اختلف مع آيات الله الخميني ، كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب مع العراق على الأبواب والتي كان لأبي الحسن فيها رأى مخالف عن رجال الدين ، فقد كان يرى ضرورة احتواء الأزمة بين البلدين دون إراقة دماء ، بينما الخميني يرى عكس ذلك ، ولكن يلعب القدر دوره وتسير الأمور عكس ما يريده الرئيس الجديد ، وتبدأ الحرب باجتياح القوات العراقية للأراضي الإيرانية. وهكذا وصلت العلاقة بين الرئيس الإيراني الجديد وآية الله الخميني إلى طريق مسدود ، وأخذ رجال الخميني يتهمون أبو الحسن بالخيانة والعمالة للولايات المتحدة والغرب وتعطيل المجهود الحربي . أضف إلى ما تقدم أن الرسالة التي بعث بها أبو الحسن إلى آية الله الخميني والتي طالبه فيها بحل مجلس الثورة ومجلس القضاء الأعلى وتشكيل حكومة جديدة كوسيلة لإنقاذ البلاد من التدهور السياسي والاقتصادي الذي وصلت إليه كانت تلك الرسالة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير .

وعليه اتسعت شقة الخلاف بين الرجلين وتعلت أصوات كثيرة داخل مجلس الثورة الإسلامي تطالب بعزل أبو الحسن ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى. ولم يكد يمر على تلك الرسالة سوى أيام قليلة حتى توصل الخميني إلى قرار مفاده أن بقاء أبو الحسن أصبح يمثل بالنسبة له مصدر إزعاج وقلق شديدين داخل البلاد وخارجها ولا بد من التخلص منه ، ولكن الحرب كانت قد بدأت مع العراق ، فاضطر الخميني الى تجميد القرار الذي اتخذته ضد الرئيس أبو الحسن .

بداية أطول حرب تقليدية عرفها

القرن العشرين

في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ اجتاحت القوات العراقية المناطق الواقعة غرب إيران لتحرق الأخضر واليابس في تحد مريع للثورة الإسلامية الطامحة ، وهنا لم يجد الإمام الخميني أمامه بديلا سوى إعلان الحرب على العراق لتصبح بعد ذلك أطول حرب تقليدية عرفها القرن العشوين وذلك بسبب الخلافات الحدودية التي راح ضحيتها نحو مليون شخص من الجانبين ودامت حوالي ثمانية أعوام طوال . ففي هذه الحرب قامت دول أوروبا الغربية الرئيسية والاتحاد السوفيتي بدور بارز في إمداد العراق بالأسلحة والمعدات بالإضافة الى الولايات المتحدة التي ساندت العراق بكل قوتها في بداية الحرب. على الجانب الآخر قامت الصين

وكوريا الشمالية بإمداد إيران بكل ما يلزمها من أسلحة وعتاد وخلافه .
كانت خطة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاقتصاد السوفيتي هي استمرار الحرب أطول مدة ممكنة وذلك لإثهاك الاقتصاد الإيراني الى أقصى درجة ممكنة مع تشجيع حركات التمرد الداخلي ضد نظام الخميني مع دعم كامل للمعارضة الخارجية في المنفى حتى يتم القضاء على تلك الثقافة الدينية المتطرفة بمنطقة الشرق الأوسط ككل . أما دور كل من الصين وكوريا الشمالية فكان يهدف الى إحداث توازن مشروط بين القوتين (بغداد وطهران) بحيث تظل إيران في المواجهة كخط دفاعي أول، إضافة الى استخدام إيران كورقة ضغط في حال تطور الأحداث واتجاهها نحو القارة الآسيوية .

العراق وخطة تدمير البنية التحتية

للبرنامج النووي الإيراني

اعتمدت الخطة الغربية بالتعاون مع صدام حسين على تدمير البنية التحتية لكافة المشروعات ذات الطابع الإستراتيجي وعلى رأسها البرنامج النووي داخل إيران وذلك بعد أن توصلت أجهزة الاستخبارات الامريكية الى معلومات تؤكد أن آية الله خميني ورفاقه يحاولون الحصول على أسلحة متطورة وذات تأثير بالغ الخطورة وذلك أملا في احتلال القطاع الجنوبي من العراق ومناطق النفط (أشارت بعض التقارير الى محاولة

حصول إيران على أسلحة دمار شامل من الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية. (لذلك قررت واشنطن إمداد صدام حسين بصور من أقمارها الصناعية للمشروعات الإيرانية الاستراتيجية وتحديدًا المفاعلات النووية وبعض المنشآت النفطية والصناعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الإيراني اعتمادًا كليًا . وبواسطة الدعم الغربي الكامل والاتحاد السوفيتي المتردد استطاعت القوات الجوية العراقية أن تلحق أضرارًا واسعة النطاق بمفاعل (بوشهر) النووي بالإضافة إلى مواقع نووية أخرى كانت تحت الإنشاء في عهد الشاه علاوة على المواقع الصناعية والنفطية الاستراتيجية ، وقد استمرت عمليات القصف تلك حتى نهاية عام ١٩٨٠ وأوائل عام ١٩٨١ ، ولكن لم تحقق النتيجة المرجو منها .

الصفحة

الرهائن والسلاح وتدمير مفاعل أوزيراك
بدا واضحا أن نظام آية الله خميني يواجه ترسانة الغرب التي تدعم صدام حسين والذي لن يسمح بانتصار إيران واحتلال آبار النفط العراقية وتصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة . وهكذا قرر النظام الإسلامي المتشدد إعادة النظر في سياسته مع الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي ، وهنا ظهر هاشمي رافسنجاني رجل إيران الذي فتح ذراعيه ليتفاوض مع رجال واشنطن خاصة بعد فوز رونالد ريجان

بانتخابات الرئاسة الأمريكية في يناير ١٩٨١. وفي هذا الصدد يلاحظ الآتي: أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران واتخذت كافة الإجراءات لدعم العراق ضد إيران بهدف إحراج النظام الإسلامي المتشدد إلا أن واشنطن لم تغلق جميع الأبواب خاصة عندما تولى رونالد ريغان رئاسة البيت الأبيض في أوائل يناير عام ١٩٨١.

كانت الحقيقة التي يحملها رافسنجاني تحتوي على العديد من المطالب الإيرانية . وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة تم التوصل إلى إطلاق سراح الرهائن مقابل الحصول على أسلحة أمريكية والموافقة من حيث المبدأ على تدمير مفاعل أوزيراك العراقي الذي كان في مراحله الأخيرة وقريب من إنتاج القنبلة (على حد زعم رافسنجاني) بينما رفضت واشنطن الإفراج عن الأرصد الإيرانية . وفي خطوة تدل على حسن النوايا قامت إيران بإطلاق سراح الرهائن بعد مرور ٤٤٤ يوما على احتجازهم ، وكان ذلك بمثابة أول تقدم يحرزه الرئيس ريغان فور توليه الرئاسة من ناحية وظهور نجم هاشمي رافسنجاني مهندس العلاقات الإيرانية الأمريكية الذي ذاع صيته داخل إيران وخارجها .

تزايد التوتر داخل إيران

وفيما يتعلق بالشأن الداخلي الإيراني فقدت تصاعدت وتيرة الحرب وتزايدت الخلافات بين الرئيس أبو الحسن وقادة الثورة الإسلامية واتهام الأخيرين لأبي الحسن بالعمالة وخيانة الوطن . كل ذلك دفع الأمام الخميني في ٢٧ مايو ١٩٨١ إلى إصدار قرار الخاص بعزل أبو الحسن من منصبه ، ويرر ذلك بمسئولية الرئيس عن إعاقة عمل القوات المسلحة لصد الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية.

وهكذا تم عزل أبو الحسن من جميع مناصبه ، وأصبح مدانا لدى آية الله الخميني بما له من سلطة روحية كبيرة على ملايين عدة من الشعب الإيراني، كل هذا وسط جو ثوري مشحون، فخشي الدكتور أبو الحسن على حياته التي أصبحت مهددة بالخطر . اختفى بعدها عن الأنظار عدة أيام حتى تمكن بمساعدة المخابرات الفرنسية من الهرب في نهاية يوليو ١٩٨١ إلى باريس، وهناك بدأ حياة جديدة كرسها لمعارضة حكم الخميني في إيران ومحاولة إسقاط نظامه . وذلك بعد أن حكم البلاد لمدة ١٧ شهرا تولى فيها منصب رئيس الجمهورية .

وعلى الفور اصدر الإمام الخميني قرارا بتعيين محمد رجائي رئيسا للبلاد بدلا من أبو الحسن ، ولكن الرئيس الثاني لإيران لم يعمر طويلا حيث تم اغتياله مع ابرز القيادات السياسية الإيرانية . بعد ذلك مباشرة

قرر الإمام الخميني ورفاقه غلق ملف الانفتاح السياسي وإعلان حالة الطوارئ داخل البلاد طولا وعرضا ، بل والأكثر من ذلك اتخذ الخميني قرارا بحظر كافة أنواع الأنشطة السياسية داخل البلاد وغلق جميع الجامعات والمعاهد العالية لمدة عامين . ومرة ثانية قرر الخميني تحريك كافة الكوادر الإسلامية لتنفيذ الثورة الثقافية الإسلامية في جميع أنحاء البلاد وذلك في محاولة للقضاء على الفكر العلماني الغربي الذي تعتقه الأحزاب المعارضة .

قام الخميني بتعيين الرئيس الثالث لإيران وهو علي خامنئي تلميذ آيات الله خميني . (علي خامنئي تولى عدة مسؤوليات أثناء الثورة وبعدها منها: عضو مجلس قيادة الثورة، وعضو مجلس استتقبال الخميني، وممثل الإمام الخميني في مجلس الثورة في وزارة الدفاع، وقائد الحرس الثوري، وإمام صلاة الجمعة في طهران، وعضو في الدورة الأولى للمجلس الاستشاري الإسلامي، ومستشار الإمام الخميني في المجلس الأعلى للدفاع . كما كان لخامنئي دور هام في نجاح الثورة الإسلامية حيث نجح في تحريك وحشد طلاب وعلماء الدين في كل من قم ومشهد وخراسان) . وهكذا شعر الغرب باتزعاج شديد تجاه الثورة الثقافية الدينية خاصة عندما تم تعيين علي خامنئي الأكثر تشددا من الخميني نفسه والأكثر كرها للغرب .



الرئيس الإيراني السابق رافسنجانی



علی خامنئی

اسرائيل تدمر المفاعل العراقي في رسالة واضحة

لنظام الإسلامي الإيراني

تشير بعض التقارير الى أن هاشمي رافسنجاني أثناء مباحثاته مع الجانب الأمريكي قدم تقريراً لهم يفيد بأن مفاعل أوزيرك على وشك تشغيل الفرن الذري الخاص به وإن العراق تسعى للحصول على (اليورانيوم المخصب ٢٩٣) وهو ما يعني أن صدام حسين في طريقه لا محالة لصنع القنبلة في أسرع وقت ممكن خاصة وأنه عقد عدة صفقات مع كل من إيطاليا وفرنسا وبمقتضى تلك الصفقات حصل على نحو ٩٠ كيلوجرام من اليورانيوم المخصب تزيد عن معدل تشغيل مفاعلي تموز (١) وتموز (٢). وشدد رافسنجاني على أن امتلاك صدام حسين للقنبلة سوف يخل بالتوازنات الاستراتيجية في المنطقة وإن إيران لن تسمح بذلك مطلقاً. ومن ثم كان مطلب رافسنجاني محدد وهو: إما أن تقوموا بتمديد البرنامج النووي العراقي (أوزيرك: مفاعل تموز ١ وتموز ٢)، أو أن تعطونا طائرات من طراز (أف-١٦) القاذفة مع تدريب الطيارين الإيرانيين على القيام بتلك المهمة.

وفي أوائل أبريل ١٩٨١ رفع البنتاجون تقريراً إلى الإدارة الأمريكية مفاده أنه ليس في صالح واشنطن تزويد إيران بطائرات (أف-١٦) ذات



مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل

التكنولوجيا الفائقة التطور لتقوم بتدمير مفاعل اوزيراك ، وان البديل هنا هو اسرائيل باعتبارها دولة صديقة. وبالفعل تم استدعاء مناحم بيجن رئيس وزراء اسرائيل وعرض عليه الأمر الذي استجاب له على الفور. وفي اسرائيل عقد اجتماع مصغر ضم كل من : مناحم بيجن رئيس الوزراء ، والجنرال ايتان رئيس الأركان ، وإريل شارون وزير الدفاع ، ثم إسحاق شامير . وفي ذلك الاجتماع تم الاتي: الاعتماد على السرية المطلقة ، وإطلاق اسم (بابل) على عملية تدمير المفاعل العراقي ، وان متطلبات عملية بابل هي ١٦ طياراً من اكفا العناصر ، واستخدام نوعان من الطائرات هما (اف-١٦) القاذفة وعددها ٨ طائرات ، و (اف-١٥) المقاتلة وعددها ٨ طائرات ، وان يتم تدريب الطيارين الـ ١٦ فور اختيارهم وبطريقة مكثفة .

في عصر السبع من يونيو عام ١٩٨١ قامت (١٦) طائرة من طراز اف-١٦ و اف-١٥ بالانطلاق من قاعدة (انزيون) الواقعة في منطقة ايلات بالإقلاع في طريقها الى العراق مخترقة المجال الجوي الأردني صوب شمال الصحراء السعودية وبمحاذاة حدود الأردن ثم الى بغداد حتى وصلت الى موقع مفاعل اوزيراك وقامت طائرات (اف-١٦) بتدمير المفاعل لمدة أربعة دقائق فقط تحميها طائرات (اف-١٥) .

وهكذا تم بتدمير مفاعل اوزيراك العراقي وذلك بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران . وهى أول مشاركة غير مباشرة بين الثورة الاسلامية وإسرائيل .

موقف الأمم المتحدة من تدمير المفاعل العراقي
جاء تدمير مفاعل اوزيراك العراقي بمثابة صدمة عنيفة للنظام العراقي امتد أثرها الى سائر أنحاء العالم العربي . وفور الانتهاء من الصدمة قرر وزراء الخارجية العرب في اجتماع طارئ لهم رفع الأمر الى مجلس الأمن الذي اجتمع في جلسة طارئة من نفس الشهر (يونيو ١٩٨١) بناء على طلب الدول العربية الأعضاء بالأمم المتحدة واصدر مجلس الأمن القرار ٤٨٧ حيث جاء في الفقرة الخامسة منه : دعوة اسرائيل الى وضع منشآتها النووية وبسرعة تحت إشراف وكالة الطاقة النووية.

الخميني يعيد النظر في إحياء برنامجهِ النووي
شعر الخميني ورفاقه بعد قيام اسرائيل بتدمير مفاعل اوزيراك العراقي بأهمية التكنولوجيا النووية خاصة بعد التجارب الامريكي السريع لهم بتدمير المفاعل العراقي ليس حبا في الإبرانيين ولكن خوفا على مصالحهم في المنطقة ، وفوق ذلك عدم ثقة الأمريكيين فيهم والاعتماد على اسرائيل في تدمير المفاعل العراقي . لذلك قرر الإسلاميون المضى قدما في برنامج الرعب النووي ، وسأتلوا ساعتئذ لماذا علق الشاه

آماله على ذلك البرنامج الرهيب . وهنا نيقنوا ان ايران طبقا لموقعها الجغرافي في حاجة ماسة الى تطوير ذلك البرنامج لانها محاطة بترسانات نووية سواء من دول الجنوب السوفيتي السابق ثم روسيا وباكستان والهند والصين اضافة الى التواجد العسكري الامريكي في دول الخليج برا وبحرا وجوا وما لديه من أسلحة نووية إضافة الى العراق التي وقعت معها في حرب لا تعلم متى ستنتهي ، واخيرا اسرائيل التي على عدا شديده معها منذ بداية الثورة الإسلامية ، لذلك قرر قيادة ايران إعادة النظر في بناء برنامجهم النووي من جديد .

في أغسطس ١٩٨١ استدعى آية الله الخميني كبار علماء الفيزياء النووية الموجودين داخل ايران وخارجها . وفي لقاء سرى طلب من هؤلاء إعادة النظر في البرنامج النووي الإيراني مع الوضع في الاعتبار الظروف التي تمر بها البلاد من حرب مع العراق التي تدهور في الاقتصاد الإيراني ، وقد شدد الخميني على الهاجس الأمني للحفاظ على الوطن . وقبل نهاية عام ١٩٨١ توصل العلماء الإيرانيين الى خطة عمل تتمثل في تحديث مفاعل أنير أباد وتطويره ليعمل بقوة ١٢ ميجاوات بعد ان كان يعمل بقوة ٢ ميجاوات بحيث يتم تخصيصه لأبحاث العلوم الفيزيائية التابعة لجامعة طهران ، اضافة الى إعادة بناء البرنامج النووي الطموح الذي وضعه الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية

والجول الأوربية وتحديدا فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، وقد شدد تقرير
العلماء على عنصر السرعة .

اتفاقية التعاون الإستراتيجي بين

واشنطن وتل أبيب

في مارس عام ١٩٨٢ سافر رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيغن الى
واشنطن والتقى بالرئيس الامريكى رونالد ريغان وقدم له تقريراً يشير
فيه الى دعم الثورة الاسلامية الإيرانية للشيعية في لبنان بالمال والعتاد ،
اضافة الى قيام الاستخبارات الإيرانية بزيارات سرية لكل من الصين
 وكوريا الشمالية بهدف الحصول على صواريخ باليستية ، وان هناك
توقعات بتعاون صيني إيراني في مجال الصواريخ الباليستية.

هذا وقد أسفر اللقاء عن اتفاق يتضمن توسيع نطاق التعاون
الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بحيث يشمل
المجالات الدفاعية والأمنية والتكنولوجية والمخابرات على أن يعطى ذلك
التفوق العسكري الكمي والنوعي لإسرائيل اليد العليا على دول المنطقة
بما فيها إيران وذلك في مجالات الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية مع
تأمين الاحتكار النووي لصالح إسرائيل دائما .

واشنطن تشدد على عدم التعاون النووي مع إيران
بالإضافة إلى التقرير الذي حصلت عليه واشنطن من مناحم بيجن
توصلت المخابرات الأمريكية من خلال عملائها داخل إيران إلى أن الإمام
الخميني يسعى لإعادة بناء البرنامج النووي الإيراني بأقصى سرعة
ممكنة وإن هناك العديد من الخبراء الإيرانيين يتجولون في بعض البلدان
الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين) إضافة إلى جنوب
أفريقيا بحثاً عن الحصول على تلك التقنية النووية ، لذلك قررت الإدارة
الأمريكية العمل على وقف جميع أنواع التعاون النووي مع إيران.
وحتى يتم تنفيذ ذلك على أرض الواقع تم التشاور بين واشنطن والدول
الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وبولندا والتشيك ،
إضافة إلى الاتحاد السوفيتي وتوصل الجميع إلى منع وصول التكنولوجيا
النووية إلى طهران وذلك بفرض رقابة مشددة على الشركات الغربية
العاملة في ذلك المجال ، إضافة إلى مراقبة علماء الفيزياء النووية
الإيرانيين في الدول ذات العلاقة الوثيقة بالتكنولوجيا النووية .

رد الفعل الإيراني

جاء الحظر الأمريكي الأوروبي السوفيتي على إيران بمثابة صدمة غير
متوقعة مما دفعها إلى البحث عن مصادر بديلة وعليه قررت الاتجاه
شرقاً في محاولة لتنويع مصادر الحصول على تكنولوجيا المفاعلات

النووية وذلك لاعادة بناء برنامجها النووي الذى وضعه العلماء الإيرانيون والمتضمن بناء مفاعلات نووية جديدة متعددة الأغراض ترضى الطموحات السياسية والقومية الجديدة . فى نفس الوقت حرصت القيادة الإيرانية الإسلامية على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد خوفا من تزايد الضغوط الغربية على ايران خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التى فرضت الحظر الكامل على تصدير أى نوع من تكنولوجيا المفاعلات النووية الى ايران .

واشنطن وتل أبيب

فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٣ وافق الرئيس الأمريكى ريجان على طلب تقدم به رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق شامير بتوسيع نطاق التحالف الإستراتيجى بين البلدين والعمل على تطويره . وفى هذا السياق أعلن وزير الدفاع أرييل شارون أن موافقة واشنطن على توسيع نطاق التحالف الإستراتيجى بين واشنطن وتل أبيب تعنى أن أى تهديد على اسرائيل سوف يعد خطرا على أمن الخليج ، وشدد شارون على الآتى : أن منطقة الأمن الاسرائيلى تمتد من باكستان الى شمال أفريقيا ومن تركيا الى الخليج العربى ، ومن ثم فإنه من حق اسرائيل أن تضرب أية قوة فى هذه المنطقة تسعى الى تهديد أمن اسرائيل (كان ذلك أول تصريح يحدد أمن اسرائيل من الناحية الجغرافية).

ولمزيد من الضغوط النفسية على قادة الثورة الإيرانية أعلنت اسرائيل قبل نهاية عام ١٩٨٣ عن إنشاء الوكالة الإسرائيلية للفضاء وذلك من اجل تحقيق برنامج فضائي متكامل بهدف التجسس على المنطقة وتركز أعماله في تنسيق الجهود الإسرائيلية في مجال شئون الفضاء وترويج البحوث الأساسية والتطبيقية في مجال علوم الفضاء إضافة الى جذب الصناعات الإسرائيلية العاملة في مجال التكنولوجيا العالية نحو تطوير وتصنيع المكونات والأنظمة اللازمة للمشروعات الفضائية وتنفيذ الأنشطة التعليمية والمعلوماتية المتعلقة بالفضاء. في نفس الوقت أتاحت وكالة الفضاء الامريكية (ناسا) لإسرائيل القيام بإجراء التجارب العلمية والعملية على متن سفن الفضاء الامريكية . وهكذا أصبح من الممكن لإسرائيل الاستفادة من برنامجي ديسكفري وتشالينجر .

احتجاج إيراني

انتقد قادة ايران التحالف الإستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب ، كما رفض قادة ايران عبارة الأمن الاسرائيلي الممتد من باكستان الى شمال أفريقيا ومن تركيا الى الخليج العربي . وقد شدد الخميني على أن أي تغيير في منطقة الشرق الأوسط ترفضه ايران شكلا وموضوعا ، لان ذلك يعنى في المستقبل تغيير الحدود السياسية الإيرانية ذاتها سواء في مناطق الشمال المتاخمة للاتحاد السوفيتي أو في منطقة الاحواز

العربية الغنية بالبتروول ، أو بالنسبة للجزر الثلاث (طناب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) التى تركتها إنجلترا لشاه ايران فى أوائل عام ١٩٧١ بعد الاسحاب البريطانى من شرق السويس .

واشنطن وإسرائيل وتقليص النفوذ الإيرانى فى لبنان

فى مارس عام ١٩٨٤ وافقت الإدارة الامريكية على مقترحات رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق شامير أثناء زيارته لواشنطن الخاصة بتشكيل اللجنة السياسية العسكرية المشتركة بين البلدين لمواجهة تداعيات حرب لبنان خاصة بعد تزايد النفوذ الإيرانى ودعم آية الله الخمينى للشيعة فى حربهم ضد الاحتلال الاسرائيلى للأراضى اللبنانية .

رد الفعل الإيرانى

فى منتصف عام ١٩٨٤ سربت الحكومة الإيرانية معلومات تشير الى قيام الحكومة الإيرانية بتنشيط برنامجها النووى . وبالفعل لوحظ عمليات نقل بعض الأجهزة النووية من مركز طهران النووى الى مركز أبحاث اصفهان ، ولكن ذكرت بعض التقارير الإيرانية أن ذلك النقل يأتى بغرض الحفاظ على البرنامج النووى الإيرانى من جراء القصف العراقى الذى يستهدف البرنامج النووى . كما شهد نفس العام افتتاح مفاعل بطاقة (٣٠ كيلوات) الذى كان قد بدأ العمل به أثناء فترة حكم الشاه . فى نفس العام أيضا تم إجراء انتخابات المجلس التشريعى

الثاني للفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٨ والتي عكست ردود فعل الإيرانيين تجاه التشدد الغربي ، إضافة الى اشتعال الحرب الإيرانية العراقية ، كل ذلك اثر سلبيا على نتائج انتخابات المجلس الثاني للبرلمان الإيراني حيث لم تسمح تلك الأجواء إلا للمؤيدين للخط الرسمي بالترشيح ، وعليه جاء البرلمان أحاديا في تشكيله ومفتقدا للحيوية التي رافقت بداية عمل البرلمان الأول ، وعليه جاء البرلمان ضعيفا ، ومع ذلك احتفظت النساء بمقاعدهن التي حصلن عليها في البرلمان الأول وهي أربعة مقاعد .

واشنطن وإسرائيل وفضيحة إيران جيت

في ابريل عام ١٩٨٥ تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين واشنطن وتل أبيب وذلك لتقوية الاقتصاد الاسرائيلي من اجل دعم التحالف الإستراتيجي بين البلدين لتأخذ شكلا اعمق وأقوى خاصة وان واشنطن أصبحت تعتمد على اسرائيل اعتمادا كبيرا في حراسة منطقة الشرق الأوسط .

ولكن المثير للدهشة هنا هو طبيعة الدور الاسرائيلي في الصراع الامريكي الإيراني خاصة بعد أن لعبت تل أبيب دورا محوريا بين البلدين استطاعت من خلاله توسيع نطاق التعاون السري الذي بدأ في عام ١٩٨١ بين رافسنجاني وأجهزة الاستخبارات الامريكية واستمرت الأبواب غير مغلقة بين واشنطن وطهران . وقد استطاعت اسرائيل عن

طريق توطيد علاقاتها مع رافسنجاني منذ ذلك التاريخ (عام ١٩٨١) في دفع إدارة ريجان لفتح الجسور والقنوات السرية مع الحكومة الإيرانية حيث قام روبرت مكفرلين مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس ريجان بزيارة سرية لإيران في عام ١٩٨٦ وكان معه مستشار وزير خارجية إسرائيل ويدعى (عمرام نور) ، ولكن (لسبب غير معلن) اكتشفت تلك الزيارات السرية وما احتوته من صفقات أسلحة وفساد والتي أطلق عليها فضيحة (إيران جيت) لأنها شملت صفقات غير معلن عنها مثل وصواريخ أرض/أرض على تستخدمها إيران في حربها ضد العراق .

رد الفعل الإيراني

جاءت فضيحة إيران جيت بمثابة صدمة للنظام الإيراني حيث توقفت معظم صفقات التسليح التي أبرمت سرا بين إيران والولايات المتحدة وهو ما جعل الخميني ورجاله يعتقدون أن تلك الفضيحة تم تدبيرها مسبقا حتى لا تحصل إيران على تلك الأسلحة والصواريخ المتطورة التي قد تحدث تغيرا في سير الحرب لصالح إيران وهو ما ترفضه الولايات المتحدة وأوروبا . لذلك قرر آية الله خميني ورفاقه إعادة النظر في علاقاته مع الغرب والبحث عن بدائل أخرى في الشرق ، وعليه تم توقيع أول اتفاق تعاون نووي بين إيران والصين (يعتقد أن إيران دفعت

ما بين ٨٠٠ الى ٩٠٠ مليون دولار كدفعة أولى من تمويل اتفاق التعاون النووي بين البلدين) . وعلى هذا الأساس بدأت الصين فى نقل تقنية البحوث النووية الى ايران .

وفى نفس العام (١٩٨٦) وقعت ايران اتفاقية تعاون نووي أخرى مع باكستان ، ويقضى هذا الاتفاق بأن تقوم باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين ، إضافة الى المساعدة التقنية فى البرنامج النووي الإيراني .

والمعروف ان باكستان لم تتمكن إلا فى نهاية عام ١٩٨٥ من تخصيص اليورانيوم المستخدم فى صنع القنبلة النووية خاصة عندما توصل العالم النووي الأشهر عبد القدير خان (أبو القنبلة الباكستانية) الى إجراء تجارب نووية ناجحة على المستوى النظري وهو ما يسمى من الناحية العلمية بالتجارب النووية الباردة والذي اعتبر فى ذلك الوقت بمثابة نقطة تحول فى القارة الآسيوية .

رد الفعل الأمريكى والسماح لإسرائيل

بالمشاركة فى حرب النجوم

جاء اتفاق التعاون النووي الإيراني الصينى فى وقت غير مناسب لواشنطن مما جعل إدارة الرئيس الأمريكى ريجان تشعر بخيبة أمل من النظام الصينى خاصة بعد الزيارات المتكررة من قبل وفود الكونجرس الأمريكى للصين والتي كانت تحذر فى كل مرة من التعاون النووي بين

الصين وإيران . وعليه ففي مايو عام ١٩٨٦ وافقت واشنطن على انضمام إسرائيل الى حرب النجوم وذلك لحصول إسرائيل على نقلية نوعية تستفيد منها واشنطن في حراسة إسرائيل لمنطقة الشرق الأوسط. وقد جرى بالفعل تنفيذ تجارب أمريكية إسرائيلية مشتركة على متن مكوك الفضاء الأمريكي . وعليه حصلت إسرائيل على مساعدات هامة في مجال بناء صناعات مغذية للنشاط الفضائي مثل البصريات وأجهزة الملاحة والطيران واعداد الكوادر البشرية العلمية وبناء المنشآت الفضائية ، والحصول على المساعدات الفنية والمالية من الإدارة الأمريكية للاستفادة منها في إطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي . هذا إضافة الى الجهود التطوعية التي يقوم بها العلماء اليهود لنقل خبراتهم في مجال الفضاء الى إسرائيل .

رد الفعل الإيراني

تبين للنظام الإيراني الإسلامي ان توقيع إسرائيل على اتفاق حرب النجوم مع الولايات المتحدة سوف يجعلها دولة فوق العادة بالمنطقة ، وهو ما دفع القادة في إيران الى شحذ همم علماء البلاد الى خوض ذلك المعترك . في نفس الوقت طالب النظام الإيراني بالمضي قدما في برنامجة النووي . وعليه ففي عام ١٩٨٧ وقعت إيران مع الأرجنتين اتفاقية تعاون تتضمن حصول إيران على وقود نووي أرجنتيني إضافة

الى عقد دورات تدريبية للخبراء الإيرانيين خاصة بتكنولوجيا المفاعل النووي .

مزيد من الدعم الأمريكي لإسرائيل

فى ديسمبر عام ١٩٨٧ تقدم رئيس وزراء اسرائيل إسحاق شامير بمقترحات عرضها على الرئيس الأمريكى ريجان خلال زيارته للبيت الأبيض طلب فيها تمتع إسرائيل بوضع الحليف المتميز غير العضو فى حلف شمال الأطلسي وذلك بمقتضى اتفاق عسكري ، وقد وافقت الإدارة الأمريكية على الطلب الاسرائيلى . وترى اسرائيل ان انضمامها لحلف الناتو سوف يؤثر سلبيا على دول منطقة الشرق الأوسط وسوف يحدث نوعا من الخلل الكامل فى ميزان التوازن العسكري العربى بالمنطقة العربية بصفة عامة وإيران بصفة خاصة .

تطورات سياسية داخل ايران

رأت طهران أن قرار واشنطن بضم اسرائيل كحليف متميز لحلف الناتو يعنى فى المقام الأول محاولة تضيق الخناق على النظام الإيراني عن طريق تركيا(العضو فى حلف الناتو) من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ، وهو ما دفع القادة فى ايران الى بحث الموقف الجديد واعادة النظر فى النظام الأمنى بالمنطقة .

على الصعيد السياسي جاءت انتخابات البرلمان الثالث ٨٨ - ١٩٩٢ (كانت آخر انتخابات تعقد في حياة الإمام الخميني) لتشير الى حدوث انقسام في التيار الديني الوحيد الذي يسيطر على الحياة السياسية والذي اصبح الآن يتكون من معسكرين متنافسين أحدهما متشدد والآخر معتدل (من الناحية الظاهرية فقط)، وقد أطلق على هذين التيارين جناح الثورة الإسلامية . فقد مثل التيار المتشدد (رابطة علماء الدين المناضلين) وقد انشق عنها ذلك التيار المعتدل تحت مسمى (جمعية علماء الدين المجاهدين) . وهكذا اصبح البرلمان موزعا على التيار الديني بجناحيه ، اضافة الى احكام السيطرة على السلطة التنفيذية التي لازالت في قبضة التيار المتشدد.

الاتحاد السوفيتي والعراق وحرب المدن

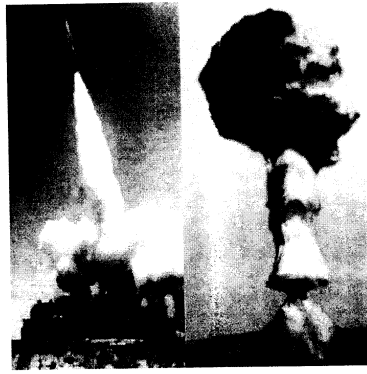
في يناير عام ١٩٨٨ قرر الاتحاد السوفيتي دعم صدام حسين في عمليات حرب المدن . وفي مارس من نفس العام (١٩٨٨) بدأ صدام حسين بالقصف الصاروخي لأهداف أساسية محددة (تم إمداد صدام حسين بصور التقطت بالأقمار الصناعية الامريكية لتلك الأهداف) . وهكذا قام العراق بضرب مدن طهران وقم وأصفهان وجزيرة سيبرلي بصواريخ سكود الروسية التي جعلت ايران تقبل بوقف الحرب بعد أن أعطت صواريخ سكود التفوق اللامحدود للجانب العراقي . وهنا فقط

وافق الإمام الخميني على وقف إطلاق النار وقال في هذا الصدد : إنني أتجرع السم بموافقتي على وقف إطلاق النار .

رد الفعل الإيراني وبناء شبكة الصواريخ

تعد عمليات ضرب المدن الإيرانية التي بدأت في مارس ١٩٨٨ نقطة تحول في تاريخ الحرب الإيرانية العراقية ، وهي التي جعلت إيران في موقف سيئ للغاية من الناحية العسكرية ، ولعل ذلك هو ما دفع قادة إيران إلى تركيز جهودهم على زيادة حجم إنتاج صواريخ (شهاب) حتى يمكن إيران في حال استمرار الحرب من أن تنفذ استراتيجية (الإغراق الصاروخي) ضد المدن المعادية حتى وأن كان ذلك على حساب الدقة التي لا تحتاجها حرب المدن لأن أي إصابات فيها سوف يحدث التساؤل المادي المطلوب ومن ثم سيؤثر في الموقف الإستراتيجي لصالح إيران . وعليه ففي مايو ١٩٨٨ استدعى آية الله الخميني كبار العلماء الإيرانيين وبحث معهم كيفية تطوير الترسانة الصاروخية لتلاشى الكارثة التي حدثت لإيران في حرب المدن .

وفي ديسمبر من نفس العام (١٩٨٨) بدأت إيران في تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة الإيرانية على نطاق واسع وذلك من خلال تعاونها مع الصين التي رحبت بذلك وساعدت إيران في الحصول على صواريخ (سكود-ب) و(فروج-٧).



التحالف الإستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب

في ٢١ إبريل عام ١٩٨٨ وافقت واشنطن على المشروع الذي تقدم به رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحاق شامير والخاص بتعظيم نصيب اسرائيل من المساعدات الامريكية المتنوعة التي تحصل عليها سنويا ومد سريان اتفاقية التحالف الإستراتيجي الى ما لا نهاية (تغطي تلك الاتفاقية كل اوجه التحالف الإستراتيجي العسكري والسياسي والاقتصادي)، ولكن واشنطن وافقت على سريان الاتفاقية لعشر سنوات قابلة للتجديد كضمان لإسرائيل (تحصل الأخيرة على ما تريد أيا كانت الإدارة الامريكية سواء جمهورية أم ديمقراطية) .

وفي ١٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ قامت اسرائيل بإطلاق قمرها الصناعي الأول (أفق ١) لأغراض الاستطلاع والتجسس فوق منطقة الشرق الأوسط ومنها ايران بالطبع ، وهو ما جعل طهران تستشيط غضبا.

ايران تتجه نحو جنوب أفريقيا

وفي مايو عام ١٩٨٩ تم توقيع اتفاق تعاون نووي بين ايران وجنوب أفريقيا حصلت بموجبه ايران على كميات من اليورانيوم (تشير بعض التقارير الى ان ذلك اليورانيوم كان مخصصا ، ولكن ليس هناك ما يؤكد ذلك) .

وفي أغسطس عام ١٩٨٩ قامت إيران بتوقيع اتفاقيتين للتعاون العسكري مع كل من الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية تضمنتا تصنيع صواريخ قصيرة المدى يصل مداها ما بين ٦٠ الى ١٥٠ كيلومتر.

وفاة الخميني وصعود نجمي علي خامنئي ورافسنجاني

نعم .. لقد دفع الخميني ثمن ثماني سنوات طوال من الحرب ضد العراق قال عنها ذات يوم : انه تجرع كأس العلقم . نعم لقد انهكته الحرب تماما وأخذت صحته في التراجع لانه أراد أن يسير كل شئ بمفرده .. نعم كل شئ . وفي محاولة مترددة منه للحفاظ على الثورة أصدر الخميني عدة مراسيم تقوي من سلطة رئيس الدولة والبرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى . وتوفي الخميني في يونيو من العام ١٩٨٩ ، وخرجت الملايين في جنازته تصرخ وتبكي وتنتحب بينما كانت هناك قلة فرحة برحيله (ترايدت بمرور الوقت) . وبعد وفاته انتخب مجلس الثورة بالإجماع علي خامنئي (الذي كان يشغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين متعاقبتين ٨١ الى ١٩٨٩ ليتولي منصب مرشد الثورة الإسلامية ويسير على نهج سلفه الإمام الخميني، ولكن قبل توليه رئاسة البلاد كان علي خامنئي منشغلا بالتدريس ، فبدأ بإعطاء دروس في تفسير القرآن للشباب وطلبة العلوم الدينية في الجامعة ، وقد شكلت محاضراته قاعدة أساسية لبناء وترسيخ ونشر مبادئ الثورة الإسلامية كما تحولت محاضراته إلى

خطابات شعبية انتشرت في أرجاء البلاد . وعمل على تأسيس خلايا إسلامية يقودها العلماء والفقهاء ، وظهرت جماعة العلماء المجاهدين التي كان لخامنئي دور بالغ الأهمية في تأسيسها من أجل حشد وتنظيم ملايين الناس في مسيرات ومظاهرات عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وكانت الجماعة مقدمة لتأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي بعد الثورة) .

وفيما يتعلق بـ رافسنجاني فقد تم ترشيحه من قبل على خامنئي لرئاسة إيران بدلا منه بعد تولي الأخير منصب المرشد العام كي يصبح كل شيء في قبضة التيار المتشدد . وبالفعل انتخب رافسنجاني في تظاهرة إسلامية بأغلبية ساحقة في انتخابات الرئاسة وحصل على ٩٥% من مجموع الأصوات، وعمل رافسنجاني على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية بالانفتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية. (أما عن خلفية رافسنجاني فهي: بعد تولي الخميني حكم البلاد قام بتعيين أحد تلاميذه هاشمي رافسنجاني في مجلس الثورة ، وقد شارك في تأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي. ولاخلافه وولاه للثورة الإسلامية عينه الخميني رئيسا للبرلمان في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٩ ، ونظرا لانتمائه الشديد لـ الخميني قام الأخير بتعيينه رئيسا للقوات المسلحة في الفترة من ٨٨ إلى ١٩٨٩ . تعرض رافسنجاني لموجة واسعة من الانتقادات حول تفاسق السلاح

مقابل الرهائن الأمريكيين وهو الاتفاق الذي أبرمه مع أعضاء من إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان في عام ١٩٨١ ، وبعد وفاة الخميني انتخب رافسنجاني رئيسا للبلاد بعد أن عين على خامنئي مرشدا عاما لإيران) .

عمل رافسنجاني على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية بالافتتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية ، كما عمل على تجديد علاقاته مع الغرب، وحصل على اتفاقية تعاون مع الصين لتقوم الأخيرة بتطوير برنامج التسليح النووي الإيراني .(أعيد انتخاب رافسنجاني لفترة رئاسية ثانية عام ١٩٩٣ وانتهت عام ١٩٩٧، ولم يتمكن من ترشيح نفسه للمرة الثالثة حيث يمنع الدستور الإيراني ذلك).

تكتيف التعاون الفضائي بين واشنطن وتل أبيب
عقب وفاة آية الله خميني وظهور قطبي التشدد الإيراني (خامنئي ورافسنجاني) قررت واشنطن محاولة إحكام السيطرة تدريجيا على إيران، ومن ثم قامت بتكتيف وتشجيع التعاون الفضائي مع إسرائيل في أغسطس ١٩٨٩ وذلك عقب لقاء جرى بين رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية البروفيسور يوفال نعمان مع نائب الرئيس الأمريكي دان

كويل الذي كان يشغل أيضا منصب رئيس مجلس القضاء القومي الأمريكي .

موقف ايران من غزو صدام حسين للكويت

فى الثائى من أغسطس عام ١٩٩٠ قام صدام حسين بغزو الكويت مما احدث ارتياكا شديدا فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة لدخول القوات الامريكية بكامل ثقلها فى المنطقة . وفى هذا السياق لعبت ايران دورا مرنا وسياسة متحركة تميزت بخطوط مفتوحة على مختلف الأطراف الفاعلة فى الأزمة بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب لصالح الدور الإيراني بعد حربه مع العراق التى استمرت ثمانية أعوام . وفى أول رد فعل ادانة القيادة الإيرانية المتشددة والمعتدلة الاحتلال العراقي للكويت ، وقبلت ايران بالحل العسكري لاجراج القوات العراقية من الكويت . فى نفس الوقت دعا مرشد الثورة الإيرانية على خامنئى الى الجهاد ومقاومة الوجود الأمريكى فى الخليج ، ولكن رئيس ايران هاشمى رافسنجاني طالب بضرورة اتباع سياسة الحياد التى تقوم على قبول قرارات مجلس الأمن مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب وعدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية فى العمليات العسكرية الدائرة . كما هددت ايران بالتدخل فى الحرب إذا ما أقدمت القوات المتحالفة على تعريض أمن ايران القومي للخطر ، كما

شددت إيران على عدم تجاوز قرارات مجلس الأمن أو محاولة إحداث أي تغيرات جيواستراتيجية ، وطالبت القيادة الإيرانية بتضييق نطاق الحرب وعدم السماح لكل من إسرائيل وتركيا الدخول في المعركة على نحو مباشر .

وفي ٢٢ ديسمبر عام ١٩٩٠ واثناء انعقاد القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة ، رحب المجلس برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة ، واكد المجلس على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين إيران والدول الأعضاء .

إيران والتعاون النووي مع الصين

في منتصف عام ١٩٩٠ وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية ، ولكن إيران تكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة ، كما زودتها أيضا بكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم .

وفي عام ١٩٩١ لجأت إيران الى الصين مرة ثانية في إطار اتفاقية التعاون النووي وعقدت معها اكبر صفقة في ذلك الوقت تمثلت في الحصول على اليورانيوم بكافة أنواعه المختلفة ومنها : (هكسا

فلوريدا ، تيترا فلوريدا ، ديوكسايد (ويلاحظ أن هذه الأنواع تستخدم في تخصيب اليورانيوم ، وقد قدرت تلك الكمية بنحو ١٨٠٠ كيلو جرام). كما أقامت الصين مفاعلا صغيرا للأبحاث العلمية في مدينة اصفهان والذي يعد أحد أهم عناصر البرنامج النووي الإيراني نظرا لحيازته على تكنولوجيا نووية متطورة ، وهو يعمل بقوة ٤٠ ميغا وات ، ويستخدم لتدريب الطلبة والباحثين . وهو قائم على الخبرات الصينية والروسية .

رد الفعل الامريكى

أدى التعاون النووي بين الصين وإيران الى إثارة العديد من القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خاصة نتيجة لتكثيف تعاونها في مجالي تقنية المفاعلات النووية والصواريخ . وعلى الرغم من أن الحكومة الصينية حاولت توضيح موقفها من ذلك التعاون النووي مع ايران بأنه يتم من منطلق التعاون السلمي ولا يتعدى حدود ذلك المجال اى انه ليس خروجا عن الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى تلتزم بها الصين إلا أن واشنطن لم تقتنع بلك التبريرات وظلت تضغط على الصين فى المحافل الدولية وخلال اللقاءات المتكررة بين واشنطن وبكين .

اعتبر قادة الثورة الإسلامية تدخل واشنطن في شأن العلاقات الإيرانية الصينية غير محمود ، ومن ثم فقد جاء رد فعل علي خامنئي المرشد العام والرئيس الإيراني رافسجاني متمثلا في ضرورة رفع كفاءة التسليح الإيراني . وبالفعل أصدرت الأوامر للحكومة الإيرانية برفع معدلات تسليح البرامج العسكرية وزيادة ميزانية برامج الاتفاق العسكري والأبحاث العلمية العسكرية . في نفس الوقت سعت الحكومة الى تعميق علاقاتها مع الصين في شتى المجالات ، وكان من نتائج ذلك توقيع اتفاقا آخر في نفس العام (١٩٩١) بشراء ٧٠ طائرة مقاتلة من طراز (أف-٧) ، إضافة الى اتفاق خاص بالتعاون معها في مجالات تقنية المدفعية والصواريخ والطاقة النووية السلمية .

المبادرة الأمريكية للحد من التسليح في

منطقة الشرق الأوسط

في مايو ١٩٩١ تقدم الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) بمبادرة أمريكية تتعلق بالحد من التسليح في منطقة الشرق الأوسط (اي الأسلحة التقليدية فقط) ، وكان هدف واشنطن الرئيسي هو وضع حد لمبيعات الأسلحة التي تغذي بؤر الصراع في العالم وخاصة مبيعات الأسلحة الصينية التي في تزايد مستمر مع دول العالم الثالث خاصة وان إيران

تعد المستهلك الأول لتلك المبيعات . ولكن المثير هنا أن دول العالم الثالث طالبت بإضافة بنود أخرى إلى المبادرة الأمريكية ليشمل الأسلحة النووية . وهكذا نجحت دول الشرق الأوسط في الدعوة التي تطبق حظر يمكن التأكد منه بمنع إنتاج وحيازة المواد النووية التي تستخدم في صنع الأسلحة الذرية . كما دعت المبادرة كل دول المنطقة التي لم تفعل ذلك إلى الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتي وضع جميع المنشآت النووية في المنطقة تحت إشراف الوكالة الدولية والاستمرار في دعم إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

الأمم المتحدة وإخلاء منطقة الشرق الأوسط

من أسلحة الدمار الشامل

في ٨ يوليو عام ١٩٩١ قامت الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن (الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين ، فرنسا وإنجلترا) بعقد اجتماع خاص على هامش اجتماع باريس وأصدروا بياناً حول حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وتضمن بيان الدول الخمس دائمة العضوية الإشارة إلى موضوعات نقل أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشار تلك الأسلحة والتأييد الشديد لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وطالبت الدول الخمس بالحاجة إلى تنفيذ هذا

الأمر في ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١ واتخاذ دول المنطقة برنامجا شاملا للحد من التسلح ويتضمن الآتي :

- تجميد وإزالة صواريخ أرض/أرض من المنطقة ككل .
- إخضاع كافة الأنشطة النووية لدول المنطقة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- حظر استيراد وصناعة المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية .

إيران وروسيا وكوريا الشمالية

في مايو عام ١٩٩٢ وقعت إيران اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الأغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية ، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو ٦٥٠ مليون دولار .

ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فأتجه شرقا بعد أن فشل نسبيا مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام ١٩٩٢ أن يبرم اتفاق تعاون عسكري مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية . وفي أكتوبر من نفس العام قام وفد من الخبراء والفنيين

العسكريين الكوريين بزيارة عمل الى طهران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران.

ايران والدول الأوروبية

أعيد انتخاب رافسنجاني لفترة رئاسية ثانية عام ٩٣-١٩٩٧. وكللت خطة رافسنجاني في تلك المرحلة تتمثل في الافتتاح على الغرب وتحديدًا مع الدول الأوروبية التي كانت حليفة لإيران في السابق وأكثر تعاونًا معها في بناء وتطوير البرنامج النووي الإيراني خاصة فرنسا وألمانيا حيث طلب رافسنجاني إعادة تنفيذ عقود الشركات الفرنسية والألمانية ولكن بعد مفاوضات مطولة قررت فرنسا وألمانيا تجديد التعاون النووي لأجل غير مسمى نتيجة للضغط الأمريكي التي امتدت أيضًا لتشمل الشركات الأوروبية الأخرى التابعة لكل من إيطاليا وبولندا وأستراليا والتشيك .

التعاون الاسرائيلي التركي للضغط على ايران

ولمزيد من الضغط الاسرائيلي على النظام الإيراني قامت اسرائيل بالتعاون مع تاتسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا لتنفيذ عملية اغتيال عبد الله أوجلان المعارض الكردي للنظام التركي الذي يعيش في البقاع اللبنانية والذي يدعمه النظام الإيراني (ولكن عملية الاغتيال ألغيت نتيجة وجود خلافات داخلية في الحكومة التركية).

فى ٣١ مارس عام ١٩٩٤ وقعت اسرائيل وتركيا على اتفاقية الأمن والسرية بين جهازى استخبارات البلدين واللى تهدف اسرائيل من وراءها توسيع نطاق العمل الاستخباري فى منطقة الشرق الأوسط وتحديدا ايران.

أيضا قامت اسرائيل وتركيا فى نفس العام بإجراء مناورات مشتركة بين البلدين على ان تقوم اسرائيل بتزويد تركيا بوسائل عسكرية ، إضافة الى إجراء تدريبات عسكرية فى الأراضي التركية القريبة الشبه من الاراضى الايرانية . أما الشىء الهام فهو توقيع اتفاق بين البلدين فى نفس العام ينص على تعاون وثيق بين السلاح الجوى لكلا البلدين وهو ما أعلنه مدير معهد الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب ويدعى(مارتن جرامر) وذلك فى إطار استراتيجية إقليمية وقائية تقوم بها اسرائيل لمواجهة التهديدات المحتملة خاصة من قبل ايران . وفى هذا الصدد أكد وزير الدفاع الاسرائيلى (إسحاق موردهاي) فى نفس العام على ان التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا يمكن ان يكون بمثابة " قوة ردع " لمواجهة أى هجوم قد تفكر بشنه دولة مثل ايران او سوريا او العراق .

التعاون النووى بين الصين وإيران

فى عام ١٩٩٤ قامت الصين ببناء مفاعل بنية كرج الذى يقع غرب طهران فى مدينة البحوث الذرية الايرانية (وذلك فى إطار اتفاقية

التعاون النووي بين البلدين) ، وهو مزود بمتطلبات الأعمال البحثية ويعمل باليورانيوم المخصب . إضافة الى البدء فى بناء مفاعل معلم كلايه الذى يقع بالقرب من مدينة قزوین فى شمال غرب طهران ، وهو صينى المصدر ، ويعمل بقوة ٤٠ ميجا وات ، وقد أحيطت منشآته بوحدات صناعية ، ويعد هذا المفاعل ضمن أحد أهم المشروعات النووية الإيرانية الأكثر تكاملا من حيث التجهيزات والإنشاءات.

كما تم الاتفاق على وضع الترتيبات النهائية لبناء مفاعل جرجان الكبير الذى يقع شمال شرق مدينة جرجان ، حيث من المتوقع أن يكون حلقة مركزية فى البرنامج النووى الإيراني الكبير .

التعاون الروسى الإيراني

وفى ابريل عام ١٩٩٥ عقدت اتفاقية بين ايران وروسيا خاصة بتوسيع نطاق التعاون النووى فى كافة المجالات ، ولكن تضمنت الاتفاقية الجديدة شرطا جوهريا يتمثل فى قيام الخبراء الروس بمراقبة فعاليات البرنامج النووى الإيراني . وبمقتضى ذلك الاتفاق قام الخبراء الروس فى تكنولوجيا بناء المفاعلات النووية باستكمال مفاعل بوشهر(مفاعل بوشهر يقع على الخليج العربى " الخليج الفارسى كما يقول الإيرانيون " ويتم بناؤه وتجهيزه على يد شركات ومؤسسات روسية ، وهو يعمل

بالماء المضغوط ، وكان المتوقع الانتهاء من بنائه ودخوله الخدمة فى عام ٢٠٠٤ إلا انه تأخر الى عام ٢٠٠٥ نتيجة للضغط الأمريكية على روسيا ، وهو مخصص لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه المالحة ، بينما تعتقد واشنطن انه مخصص لإنتاج القنبلة () .

التهديدات الأمريكية

فى أوائل مايو ١٩٩٥ كشفت بعض التقارير الأمريكية أن روسيا بساعت الماء الثقيل الى إيران وهو ما دفع الإدارة الأمريكية الى اتخاذ إجراءات من شأنها فرض عقوبات جوهرية على الجهات التى تتعامل مع إيران . وبالفعل أعلنت واشنطن فى ٦ ما يو ١٩٩٥ فرض حظر اقتصادي شمل على إيران وذلك لاكتمال حلقة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينات . وقد تضمن الحظر الآتي : منع الشركات الأمريكية من تسويق النفط الإيراني ومن المشاركة فى أى عمليات لتطوير حقول النفط الإيرانية ، وكذلك حظر التعاون النووي مع إيران . فى نفس الوقت هددت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على عدد من المعاهد العلمية الروسية التى تتهمها واشنطن ببيع تكنولوجيا الصواريخ لإيران أو مساعدتها فى تطوير قدراتها من خلال تأهيل خبراء إيرانيين فى هذا المجال ، كما طالبت واشنطن بفرض عقوبات على ٨ مؤسسات علمية وفيزيائية ونووية روسية .

خلافات روسية أمريكية حول التعاون النووي

مع إيران

فى منتصف مايو ١٩٩٥ صرح وزير الخارجية الروسى ايجور ايفانوف أن موسكو وحدها هي التي تحدد شركاءها التجاريين . جاء ذلك كرد فعل على الاتهامات التي وجهتها واشنطن الى روسيا والخاصة بأن موسكو لم تلتزم بالاتفاق الذي وقع بين البلدين والمتضمن خفض مبيعات الأسلحة التقليدية الى دول العالم الثالث الذي تم بين آل جور نائب الرئيس الأمريكى والإدارة الروسية .

قلق إسرائيلى من تطوير شبكة الصواريخ الإيرانية فى أوائل عام ١٩٩٦ تجمع لدى المخابرات العسكرية الإسرائيلية(أمن) معلومات تشير الى قيام قوات الدفاع الجوى الإيرانى بتطوير شبكة صواريخها العسكرية بالتعاون مع روسيا . وعلى الفور طار وفد مصغر من جهاز أمان الى واشنطن لاطلاع الإدارة الأمريكية على تقرير خاص بالتعاون الروسى الإيرانى السرى فى مجال تطوير الصواريخ الإيرانية . والملفت هنا أن رجال المخابرات العسكرية الأمريكية قتلوا من أهمية تقرير أمان ، أما الإدارة الأمريكية فقد أشارت الى اعتبارات سياسية بين واشنطن وموسكو فى ذلك الوقت .

واشنطن تلوح بورقة حقوق الانسان ضد ايران

وفى محاولة لمزيد من الضغط الامريكى على قادة النظام الإسلامى قامت واشنطن فى نهاية عام ١٩٩٦ بإلقاء الضوء على تجاوزات قادة الثورة الإسلامية لحقوق الانسان داخل ايران من تعذيب وقتل وسحل الى آخره. وطبقا لإحصاء المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الانسان فقد تبين الآتى :

انتهاك حقوق ١١٠ حالة إعدام سجين سياسى(لمجرد الاختلاف فى وجهات النظر) فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ وهى الحالات التى تم رصدھا من بين مئات الحالات الأخرى الغير موثقة ، ووصل هذا العدد فى شهر نوفمبر ١٩٩٦ الى ١٣٧ حالة إعدام لمعارضين سياسيين .

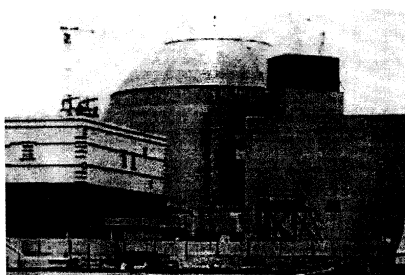
كما كشفت تقارير المنظمة الدولية أن حالات الإعدام تمثلت فى تهمة سياسية دون ان تتوافر إجراءات قضائية عادلة او إمكانية الاستئناف أمام دوائر قضائية أعلى لبحث انتهاكات حقوق الانسان .

وأوضح تقرير آخر للمنظمة الدولية المعنية بحقوق الانسان عن ملاحقات أمنية لعناصر المعارضة للنشطة للنظام الإيراني التى تعيش فى الخارج ، وقد وصلت تلك الملاحقات الى حد اغتيال بعض تلك العناصر مثل حادثة اغتيال رئيس الوزراء الإيراني الأسبق شهروز بختيار فى منزله بإحدى ضواحي باريس عام ١٩٩١ .

وفيما يتعلق بالإقامة الجبرية فقد رصدت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بعض حالات فرض الإقامة الجبرية وكان من أشهر تلك الحالات آية الله محمد صادق روحاني الموجود تحت الإقامة الجبرية لأكثر من ١٥ عاما ، وايضا آية الله حسن الطبطبائي القمى منذ أكثر من ١٦ عاما، وآية الله ياسوب راستجاري الذي يعيش في بيته تحت الإقامة الجبرية منذ عام ١٩٩٦ ، وآية الله منتظري . وقد أكدت التقارير ان الإيذاء طال اتباعهم ومؤيديهم وقد مورست عمليات اعتقالات وتعذيب كثيرة بحقهم .

تغييرات إصلاحية محدودة داخل إيران

في مارس عام ١٩٩٦ خاضت إيران الانتخابات البرلمانية الخامسة (٩٦-٢٠٠٠)، وفي تلك الانتخابات ظهر تيار إصلاحى قوى ، وكانت الخلفية الاقتصادية هي الأساس الذى اعتمد عليه الإصلاحيون ، إضافة الى الحصار الاقتصادي الأمريكى لإيران . ومع ذلك فقد شدد التيار الإصلاحى على قضايا التسليح والأمن القومى واعطاء دفعة قوية للبرنامج النووى الإيرانى والبحث عن مصادر جديدة للحصول منها على التكنولوجيا النووية والصواريخ الباليستية .



مفاعل بوشهر الایرانی

فى شهر أبريل عام ١٩٩٦ أشارت بعض التقارير العلمية الواردة من داخل إسرائيل الى حدوث شروخ فى قلب مفاعل ديمونة مما نتج عنه تسرب إشعاعي راح ضحيته ثلاثة فنيين واصابة عدد كبير منهم بالإشعاع ، وعندما حاول جمع من الصحفيين زيارة موقع المفاعل قامت السلطات الإسرائيلية بمنعهم فى البداية ، ولما تزايدت الضغوط الإعلامية المحلية والدولية على الحكومة الإسرائيلية اضطرت فى النهاية الى السماح للصحفيين لزيارة الموقع برفقة وزير البيئة الاسرائيلى ولكن منعت أولئك الصحفيين من استخدام أجهزة قياس الإشعاعات النووية التى أحضروها معهم ، وسمحت فقط لوزير البيئة باستخدام جهاز قياس الإشعاعات (قيل بعد ذلك ان وزير البيئة الاسرائيلى استخدم جهاز قياس إشعاعات وهمي اظهر عدم وجود اى إشعاعات بمنطقة المفاعل) .

أما الأثر الغير مباشر للتسرب الإشعاعي على البرنامج النووي الإيراني فقد تمثل فى التحذيرات الامريكية التى أصدرتها واشنطن للسدول التى تتعاون نوويا مع إيران وتحديددا روسيا والصين ، كما طالبت تلك التحذيرات الامريكية الشركات الأوروبية والأمريكية التى كانت تتعاون مع إيران فى السابق .



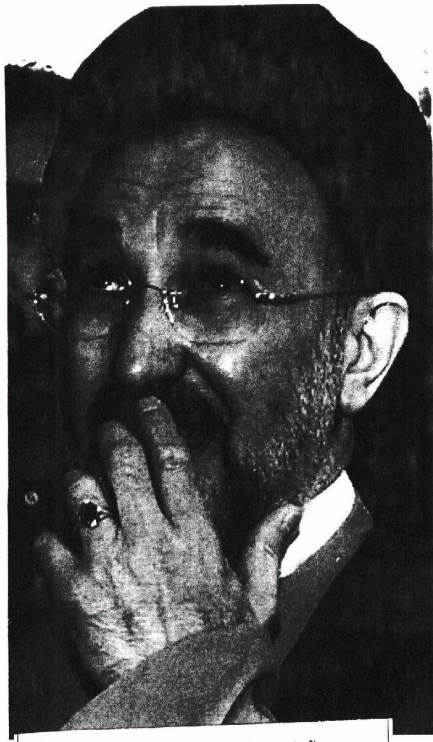
مفاعل ديمونة

تعاون أمريكي تركي إسرائيلي وإقامة محطات تنصت

إسرائيلية قرب الحدود الإيرانية

في أول مايو عام ١٩٩٧ اشتركت واشنطن مع كل من إسرائيل وتركيا في الحوار الإستراتيجي الذي عقد بئل أبيب وبمشاركة ضباط أمريكيين في المباحثات التي تمت بين وزير الدفاع الإسرائيلي ونائب رئيس هيئة الأركان التركي. وقد تم الاتفاق خلال هذه الزيارة على إنتاج مشترك لصواريخ جو/ارض من طراز (بوباي ٢) ، وفي ١٣ أكتوبر ١٩٩٧ قام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أمنون شاحك بزيارة تركيا لمدة أربعة أيام بدعوة من نظيره رئيس الأركان التركي إسماعيل قارداي لبحث المسائل المتعلقة بالحلف العسكري الإستراتيجي بين البلدين . ثم أعقب ذلك السماح لإسرائيل بنصب محطات تنصت داخل الأراضي التركية وبالقرب من الحدود الإيرانية مقابل تعهد القادة العسكريون الإسرائيليون لنظرائهم الأتراك بمساعدة تركيا في مجال الصناعة النووية العسكرية بما في ذلك إنشاء مفاعل نووي . كما تم بحث إقامة قاعدة للاستخبارات الإسرائيلية في اسطنبول . وكان الهدف من إقامة محطات التنصت الإسرائيلية في الأراضي التركية القريبة من الحدود الإيرانية هو دعم عملاء الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية داخل إيران .

وصول التيار الاصلاحى الايرانى الى الحكم
وفى ٢٣ مايو عام ١٩٩٧ وصل التيار الاصلاحى الى الحكم بقيادة
محمد خاتمي بعد ان حصل على ٦٩ % من مجموع أصوات الناخبين
الذى طالب بضرورة التركيز على الأمن القومي الإيراني على ضوء
المتغيرات الجديدة بالمنطقة وخاصة تنامي التعاون العسكري الاسرائيلي
التركي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية (محمد خاتمي
ينتمي الى حركة حوزى الاسلامية المتشددة قبل قيام الثورة الاسلامية
عام ١٩٧٩ ، وهو خريج جامعة اصفهان قسم الفلسفة ، ويتقن ثلاث
لغات هم العربية والإنجليزية والألمانية بالإضافة الى الفارسية ، وبعد
الثورة أصبح نائبا فى البرلمان عام ١٩٨٠ ، ثم وزيرا للثقافة والتوجه
الإسلامي فى عام ١٩٨٢ ، واثناء الحرب الإيرانية العراقية تولى منصب
رئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة ورئيس قيادة الحرب الدعائية ،
وفى عام ١٩٩٢ عين مستشارا لرئيس الجمهورية ، وفى عام ١٩٩٧
عين رئيسا للمجلس الأعلى للجمهورية الاسلامية ، وهو متزوج وله ولد
وبنتان).



الرئيس الإيراني محمد خاتمي

نشاط أمريكي إسرائيلي مكثف داخل إيران

لم تكن المخابرات العسكرية الأمريكية بعيدة عن متابعة النشاط الروسي داخل إيران خاصة وأنه مع بدايات عام ١٩٩٧ فتحت المخابرات العسكرية الأمريكية ملف شبكة الصواريخ ومدى ارتباطه بالبرنامج النووي الإيراني وقامت بتكليف أحد سفرائها ويدعى (فرانك ويزنر الذي عمل من قبل سفيراً ل واشنطون بالقاهرة) بالعمل سفيراً بالهند وكلفته واشنطون بتشكيل فريق عمل استخباراتي رفيع المستوى من المتخصصين في تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وبالفعل تم عقد عدة لقاءات مع وفد آخر من المخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، وهكذا بدأ الفريقان بتجميع المعلومات الفنية الدقيقة حول مشروع شبكة الصواريخ الإيرانية . وقبل نهاية عام ١٩٩٧ وضع فرانك ويزنر تقريراً مفصلاً أمام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول مدى التعاون الروسي الإيراني في مشروع الصواريخ الإيراني . وقد تمثلت التوصية التي وضعها كبار المسؤولين بالبيت الأبيض بعد الاطلاع على تقرير فرانك ويزنر في الآتي: (ضرورة اتخاذ موقف محدد ضد روسيا مثل فرض عقوبات اقتصادية من أجل وقف تعاونها مع إيران في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية) ، ولكن الرئيس كلينتون كان أكثر حكمة حيث



الرئيس الامريكي بيل كلينتون

قرر تجميد تلك التوصية حتى لا يؤدي ذلك الى نتائج عكسية وغير محسوبة مع روسيا .

مزيد من صفقات الأسلحة الصينية الى ايران

نجح محمد خاتمي في التوجه شرقا بسرعة مذهلة وذلك عندما توصل الى صفقة الأسلحة الصينية في منتصف عام ١٩٩٨ والتي تمثلت في حصول ايران على ١٤ طائرة نقل عسكرية من طراز (y-7)، وعشرة زوارق دورية سريعة من طراز (هودنج ١٩) ، اضافة الى نقل الخبرة الصينية المتعلقة بتصنيع الصواريخ قصيرة المدى وتطوير صواريخ (عقاب)، ومساهمة الخبراء الصينيين في إنتاج صواريخ سيك وورم من طراز (سى ١٨٠) علاوة على مساهمتهم في توفير المنظومات التقنية والحواسيب الإلكترونية الخاصة بتلك الأنظمة الصاروخية الإيرانية مثل (صاروخ زلزال ، و صاروخ شهاب) . أيضا ساهم الخبراء الصينيون في تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية مثل (سكود-٩٣) وصواريخ sss8) . ولقد أدى ذلك التعاون الواسع النطاق بين بكين وطهران الى حدوث قلق عميق داخل أروقة البيت الابيض والبنجابون .

مزيد من التعاون الإستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب

في عام ١٩٩٨ وافقت واشنطن على طلب تل أبيب الخاص بتوسيع نطاق التعاون الإستراتيجي بين البلدين وذلك بالدعم العسكري الامريكي

المطلق لإسرائيل بعد أن حصلت واشنطن على تقرير إسرائيلي يشير إلى تقدم إيران في بناء شبكة الصواريخ الباليستية .

ويلاحظ أنه بمقتضى ذلك التعاون الإستراتيجي بين البلدين فإنه يمكن لواشنطن أن تحدد حالات التدخل العسكري الأمريكي المباشر لصالح إسرائيل خاصة وإن واشنطن تعهدت (طبقا لاتفاقية التعاون الإستراتيجي) بتدخلها المباشر في حال تورط إسرائيل في حرب مع الدول المجاورة أو في حال تورطها مع دولة واحدة مجاورة ، مع مراعاة أن هذا التدخل الأمريكي يعمل على منع تحقيق أي نصر من أي دولة معادية على إسرائيل . كما تعهدت واشنطن أيضا باستعدادها لشن ضربات مؤثرة بأسلحة تقليدية وفوق تقليدية (يقصد بذلك أسلحة نووية) ضد أي دولة تهاجم إسرائيل . علاوة على ما سبق فقد نصت تلك الاتفاقية على أن الولايات المتحدة ستقدم لإسرائيل كل ما تحتاجه من إمدادات عسكرية إذا ما قررت إسرائيل شن هجوم بمبادرة منها ضد أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط بشرط موافقة واشنطن مسبقا على ذلك .

الامم المتحدة وحقوق الانسان في ايران

مرة ثانية قامت واشنطن بالضغط على النظام الإيراني مستخدمة ورقة حقوق الانسان التي صدرت عن الامم المتحدة (منظمة مراقبة حقوق الانسان) التي أكدت أن عام ١٩٩٨ شهد العديد من التجاوزات من قبل الحكومة ضد الشعب الإيراني . وكان أبرز تلك التجاوزات اغتيال دارويش فروهر وزوجته بروانه فروهر زعيمى حزب الأمة المعارض للنظام الاسلامى فى منزلهما بطهران يوم ٢٢ نوفمبر عام ١٩٩٨ ، وهى الحادثة أدت الى استقالة وزير الاستخبارات الإيراني قربان درى نجف آبادى ومعه عدد من مساعديه وذلك بعد ان حملهم مجلس الأمن القومى (الذى يرأسه محمد خاتمي) مسئوليتهم عن تلك الاغتيالات وذلك بعد ان كشفت التحقيقات عن وجود كاميرات خفية ومعقدة فى منزل الضحيتين وضعها رجال الاستخبارات . وقد اعتبرت منظمة المراقبة الدولية لحقوق الانسان الدور الذى قام به جهاز الاستخبارات بمثابة فضيحة للحكومة والنظام ككل . أما الشيء المثير للغاية فهو ما حدث بعد أيام قليلة من مقتل دارويش وزوجته حيث تم اغتيال كاتبان هما محمد مختارى ومحمد بوينده المعروفان بالدفاع عن حرية الرأى . وعليه فقد اوجدت تلك الحوادث حالة من الذعر والخوف والهلع لدى

جميع المثقفين خاصة بعد ظهور شائعات قوية تفيد بوجود نحو ١٨٠ شخصية ثقافية وصحفية وسياسية على قائمة الاعتقالات.

كما شهدت الحياة السياسية خلال عام ١٩٨٨ العديد من حالات الحبس والاحتجاز لفترات طويلة دون سند قانوني أو تهمة محددة سواء من المعارضة أو المحسوبون على التيار الاسلامي الإصلاحى الجديد.

وكانت أصابع الاتهام تشير الى سيطرة التيار المتشدد على جميع المحاكم القضائية فى ايران حيث كان قضاء المحاكم فى ايران اكثر تشددا من قادة الثورة الإسلامية أنفسهم .

والمثير انه لم توجد إحصاءات دقيقة عن اعداد المعتقلين السياسيين فى ايران منذ بداية الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ ، ويرجع السبب فى ذلك الى ان الكثير من السجون الإيرانية لا تخضع لمراقبة منظمات حقوق الانسان المحلية او الدولية . ويذكر انه فى المرة الوحيدة التى سمح فيها لإحدى منظمات حقوق الانسان (منظمة مراقبة حقوق الانسان) بزيارة تلك السجون أشار تقرير تلك المنظمة الى انه لا توجد رعاية صحية او طعام كاف للسجناء ، كما تحدث نفس التقرير عن الحبس الانفرادي وعن عمليات اغتصاب فى سجون النساء وأيضا الرجال ولكن لم يتم توثيق تلك الحالات " تقرير عام ٢٠٠٠ " .

ضغوط أمريكية على روسيا

شهد شهر نوفمبر ١٩٩٨ تصعيد مشوب بالحذر في بيانات واشنطن ضد روسيا وذلك لتعديل أو إلغاء الاتفاقات المبرمة مع إيران ، وهو ما اثير بالسلب على بناء مفاعل بوشهر الايراني . ولكن استطاعت ايران إغراء الروس بمزيد من الدعم المادي وهو ما دفع موسكو للمضى قدما فى تنفيذ بناء المفاعل وذلك فى إطار بروتوكول تعاون جديد وضعت له معايير أكثر جرأة عن غيرها .

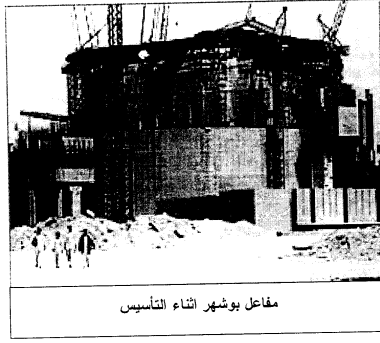
محمد خاتمي يعلن نجاح إطلاق صواريخ ارض-جو جديدة
دفعت الضغوط الامريكية المتزايدة على النظام الإيراني الى الإعلان عن نفسه فى شهر إبريل عام ١٩٩٩ وليؤكد نجاحه رغم تلك الضغوط ففى إطلاق صاروخ ارض-جو تم إنتاجه كاملا فى ايران واطلق عليه(صيد-١) تيمنا باسم نائب رئيس الأركان الإيراني(صيد شيرازي) الذى كرس كل جهده لإنتاج ذلك الصاروخ . ولكن شيرازي اغتيل بعد نجاح تجربة إطلاق الصاروخ بعدة أيام أمام منزله وسط ذهول جميع المراقبين. وانشاء التحقيقات فى حادث الاغتيال خرجت بعض التقارير التى أشارت الى تورط المخابرات الإسرائيلية فى عملية الاغتيال وركزت تلك التقارير على محطات التنصت الاسرائيلية القريبة من الحدود الإيرانية وقاعدة الاستخبارات الإسرائيلية فى اسطنبول التى تضرع ايران فى أولوياتها.

جاءت عملية اغتيال شيرازي بمثابة لكمة شديدة للحكومة الإيرانية مما دفعها الى التعجيل بالإعلان في وسائل إعلامها في شهر يوليو ١٩٩٩ عن نجاح اطلاق صاروخ ارض-ارض والذي أطلقت عليه شهاب-٣ (وذلك على الرغم من عدم اكتمال أجهزته الإلكترونية التي تستخدم في التوجيه عن بعد) .

قلق أمريكي وخطة إسرائيلية لقصف البرنامج النووي وشبكة

الصواريخ الإيرانية

حصلت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون على تقارير من أجهزتها الاستخباراتية تؤكد مدى جدية إيران في تطوير برنامجها الصاروخي بعد نجاح التجربة الأولى للصاروخ شهاب-٣ في يوليو علم ١٩٩٩، لذلك قررت واشنطن ضرورة وضع حد لذلك البرنامج الإيراني الذي بات يهدد أمن المصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط . وفي نهاية يوليو ١٩٩٩ كشف تقرير آخر يفيد بأن وفد استخباراتي عسكري إسرائيلي تابع لجهاز أمان سافر سرا الى الولايات المتحدة وتم الاتفاق على وضع خطة متكاملة بهذا الصدد . وبالفعل قام الجنرال هارون زنيقي (الذي خلف عاموس ملكا) بوضع خطة متكاملة لقصف المفاعلات النووية الإيرانية ومصانع الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى .. وإمعانا في التحدي تم تسريب أخبار متفرقة مفادها أن



مفاعل بوشهر أثناء التأسيس

المخابرات العسكرية الإسرائيلية أعدت بالفعل الخرائط اللازمة لذلك ، ثم طلب رئيس الأركان الاسرائيلي من قسم الطوارئ في الاستخبارات العسكرية(أمان) بضرورة متابعة البرنامج الايراني وطالبه بأن يوافيه بتقارير فورية أولا بأول حتى إشعار آخر حول كل صغيرة تدور داخل ورش تصنيع صواريخ شهاب- ٣ . ولكن ما حدث بعد ذلك كان شينا آخر حيث تدخل الرئيس بيل كلينتون وإدارته بعد أن اكتشفت المخابرات الروسية مدى تورط جهاز أمان الاسرائيلي داخل إيران ، وخوفا من ان تتعقد الأمور في المنطقة بعد علم الروس بالمخطط الاسرائيلي طلبت الإدارة الامريكية من اسرائيل تجميد عملية قصف البرنامج النووي وشبكات الصواريخ الإيرانية حتى إشعار آخر(تشير بعض التقارير الى ان روسيا تدخلت رسميا لدى الإدارة الامريكية بعد ان كشفت الاستخبارات الروسية دور جهاز أمان داخل إيران وهو ما دفع الروس الى التحرك بجدية لحفظ توازن القوى بالمنطقة خاصة وان إيران تشكل بعدا استراتيجيا للعمق الروسي) .

مزيد من التعاون الصيني الإيراني

في أغسطس عام ١٩٩٩ أشارت بعض التقارير الى أن المخابرات العسكرية الامريكية علمت بعقد صفقة سرية بين إيران والصين اشترت طهران بموجبها غازا خاصا يمكن بواسطته تخصيص اليورانيوم اللازم

لإنتاج أسلحة نووية، ولقد أقرت الصين بذلك بعد ضغوط أمريكية عليها واعترفت بأنها باعت لإيران طناً من الغاز (uf_6) الذى يتم خلطه باليورانيوم فى آلات الطرد المركزية فيساعد على تخصيب اليورانيوم الخام ، ويلاحظ أن تركيز اليورانيوم فى خامه لا يتجاوز ١ % وإن عملية خلطه بالغاز ترفع تركيزه الى ٥ % مما يجعله جاهزاً للاستخدام فى المفاعلات النووية ، وعندما يصل تركيز اليورانيوم ما بين ٨٠ % الى ٩٠ % يكون صالحاً لصناعة الأسلحة النووية .

توتر إسرائيلى

فى نهاية عام ١٩٩٩ كشف تقرير استخباراتى إسرائيلى تسم تسريبه للإعلام أن إسرائيل وضعت ما يسمى بخطة (الاستراتيجية الكبرى) وهى استراتيجية عسكرية تضع على رأس أولوياتها منع وصول أسلحة الدمار الشامل الى الأراضي الإسرائيلية ، وقد خصصت لهذا الغرض نحو ١٠٠ طائرة من طراز (أف-١٥) و ١٠٠ طائرة من طراز (أف-١٦) " لم يتم استكمال ذلك العدد بعد " ، وسوف تكون مهمة تلك الطائرات التعامل مع الخطر النووى الإسرائيلى. وفى هذا الصدد أكد موشى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى السابق (وزير الخارجية فى نهاية الثمانينات) أن إيران تعلمت الدرس من قصف إسرائيل لمفاعل "اوزيراك" العراقي فى ٧ يونيو عام ١٩٨١ وقامت بتوزيع منشآتها النووية على

أنحاء متفرقة من إيران . وشدد موسى أرينز على أن لدى إسرائيل القدرة على ضرب تلك الأماكن ، ولكن مرة واحدة لا تكفى لتدميرها لأنها تعطل البرنامج النووي كثيرا (يعنى ضربها عدة مرات لتحقيق الهدف المرجو من القصف) . وأضاف أرينز: إذا كانت إسرائيل جادة فى ضرب البرنامج النووى الإيراني فإنها بحاجة الى قصف عدة أهداف منتشرة فى أرجاء إيران بحيث تشمل تلك الأهداف مفاعل بوشهر المكشوف على الخليج والذى يسهل قصفه ، إضافة الى قصف مصنع إنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة أرك على أن يكون الهدف الثالث هو إحدى المنشآت النووية الواقعة على بعد مائة كيلو متر شمال اصفهان الواقعة على الطريق السريع بين ناتانز وكاشان ، إضافة الى الشركة القومية الإيرانية للصلب فى اصفهان نظرا لقدرتها على توفير المنتجات المعدنية ذات الصلة بالأسلحة النووية ، وكذا مركز الأبحاث النووي الواقع بالقرب من شيراز الذى يقوم بتحويل اليورانيوم الى ثنائي أكسيد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم .

الفصل الثالث
يناير ٢٠٠٠ حتى ١٠ سبتمبر ٢٠٠١



تشدد أمريكي

في ١٢ يناير عام ٢٠٠٠ اصدر الكونجرس الأمريكي قرارا يقضى بحظر الانتشار النووي ومنع بيع أى منتجات عسكرية أو تكنولوجيا متطورة قد تساعد ايران فى تطوير صواريخ بعيدة المدى ، وقد تشدد القرار على أن الإدارة الأمريكية جادة فى مساعدتها لاستخدام العقوبات كوسيلة لدعم الجهود لحظر الانتشار النووي فى منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن قرار الكونجرس لم يشر الى امتلاك اسرائيل لأسلحة دمار شامل أو حث اسرائيل للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . فى نفس الوقت أعرب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى عن قلقهم المتزايد من استمرار ايران فى تطوير شبكتها الصاروخية والتي على حد قولهم تهدد الأمن القومي الأمريكى.

ايران تندد بازدواجية المعايير

في ١٣ يناير ٢٠٠٠ اخذ الاعلام الإيراني يعرب عن ازدواجية المعايير بالنسبة لقرار الكونجرس الأمريكى الخاص بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة والذي لم يشر فى قراره الى اسرائيل . فى نفس الوقت طالب الاعلام الإيراني بضرورة المضي قدما فى تحديث القوات المسلحة الإيرانية وذلك بعد قيام قوات الجيش الإيراني

بالاستعراض العسكري السنوي الذي تضمن صواريخ باليستية أُنشِرت
جدلاً واسعاً داخل واشنطن وتل أبيب ، وقد شمل العرض العسكري
قوات الحرس الثوري الإيراني التي شكلت من خمس وحدات للصواريخ
الباليستية مزودة بصواريخ شهاب-٣ البعيدة المدى والتي تصل إلى
عمق الأراضي الإسرائيلية والقواعد الأمريكية المتواجدة في الخليج .
وفي ذلك العرض شدد الرئيس الإيراني محمد خاتمي في خطاب له على
أن هذا العرض لا يمثل تهديداً لأيّة دولة . وفي اليوم التالي للعرض
العسكري أكدت الخارجية الإيرانية ما قاله الرئيس خاتمي من أن إيران
لا تتوَّى تهديد الدول المجاورة أو القوات الأمريكية المربطة في منطقة
الخليج ، وقد جاء ذلك ردّاً على ما نشرته وسائل الإعلام الأمريكية
والإسرائيلية من أن الصواريخ الإيرانية تشكل تصعيداً خطيراً للأمن
القومي الأمريكي والإسرائيلي معاً في منطقة الشرق الأوسط .

قلّق أمريكي من جراء التعاون الروسي الإيراني

في ١٥ يناير ٢٠٠٠ أعربت الإدارة الأمريكية عن قلقها إزاء اتساع
دائرة التعاون العسكري بين إيران وروسيا وشددت على أن تطور ذلك
التعاون سوف يضر بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .
وعليه قام وفد أمريكي بزيارة موسكو لتوضيح مدى قلق واشنطن إزاء
ذلك التعاون ، وقد بحث هؤلاء مع كبار مسؤولي الكرملين ضمان ألا

تشمل العلاقات الروسية الإيرانية أي صفقات تقنية قد تستغلها طهران في تطوير شبكتها الصاروخية وخاصة شهاب-٣ الذي يبلغ مداه ١٥٠٠ كم تقريبا وهو ما يعنى تهديد الأمن والمصالح الامريكية بالمنطقة .

وإيران تعرب عن قلقها إزاء التعاون

الاسرائيلي التركي

في ١٨ يناير ٢٠٠٠ أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أثناء زيارته للعاصمة التركية أنقرة قلق بلاده من التعاون الاسرائيلي التركي ومن تأثير الدولة اليهودية على شعوب المنطقة . ويذكر أن الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد انتقد في نهاية عام ١٩٩٩ التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وقال : إن تركيا ليست في حاجة الى التعاون مع دولة برهنت على طبيعتها العدوانية والتي اضر وجودها جميع الدول في المنطقة " وذلك في إشارة الى اسرائيل " . (ويذكر أن الرئيس محمد خاتمي قد انتقد تركيا في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٩٧ لمشاركتها كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية في مناورة عسكرية في ذلك الوقت وقال خاتمي في هذا الصدد: إن أنقرة انحازت الى اسرائيل بضغط من الأمريكيين رغم سخط العالم العربي والإسلامي على ذلك الانضمام ..

وشدد خاتمي على أن تلك المناورات العسكرية المغنة تشكل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط .

انفراجة أمريكية محدودة مع إيران

في ١٥ مارس ٢٠٠٠ أعربت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عن تلمين طفيف في علاقاتها مع إيران وذلك في محاولة لتشجيع التغييرات الديمقراطية التي حدثت مؤخرا في حكومة محمد خاتمي الذي دعا الى ضرورة الدفع باستئناف الحوار مع واشنطن وذلك بعد الفوز الكاسح للإصلاحيين الإيرانيين في الانتخابات التشريعية في فبراير ٢٠٠٠ . وقد سمحت الإدارة الأمريكية باستئناف استيراد الكافيار والفسق والسجاد الإيراني وذلك أملا في أن تؤدي تلك المبادرة الأمريكية بثمارها من انفتاح ديمقراطي داخل البلاد .

ويذكر أن الولايات المتحدة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام ١٩٨٠ وفرضت حظرا اقتصاديا عليها في أعقاب الثورة الإسلامية الإيرانية بعد احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية بطهران ، وقد عززت هذه العقوبات عام ١٩٩٥ بعد اتهام إيران بدعم ما تصفه واشنطن بالإرهاب الدولي ومعارضة جهود السلام في الشرق الأوسط وسعيها للحصول على أسلحة للدمار الشامل .

ضغوط إسرائيلية على النظام الإيراني

في أوائل شهر مايو ٢٠٠٠ أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في بيان لها أن الجيش الاسرائيلي أجرى تجربة ناجحة لصاروخ (حيثس) الجديد المضاد للصواريخ الذي لديه القدرة على اعتراض أى صاروخ باليستي. وقد أشار البيان الى انه أصبح بمقدور اسرائيل الآن التصدي لشبكة الصواريخ الإيرانية والعراقية . (تشير التقارير الامريكية الى أن مشروع حيثس بدأ في عام ١٩٨٨ بمبادرة من البنتاجون في إطار حرب النجوم التي أطلقها الرئيس الامريكي الأسبق رونالد ريجان والتي تم التخلي عنها رسميا في عام ١٩٩٣ . وقد قامت واشنطن بتمويل الإنتاج الأول من صواريخ حيثس ، أما الجيل الثاني فكان تمويله مناصفة بين واشنطن وإسرائيل . ويلاحظ ان تكلفة البطارية الواحدة قدر بنحو ١٧٠ مليون دولار) .

تطوير شبكة الصواريخ الإيرانية

في منتصف شهر يوليو عام ٢٠٠٠ أعلنت الحكومة الإيرانية عن نجاح تجربة إطلاق صاروخ شهاب أرض-أرض ، وكان ذلك ردا على قيام اسرائيل بإنتاج صاروخ حيثس المضاد للصواريخ . ولقد أشارت بعض التقارير العسكرية الى أن صاروخ شهاب-٣ هو نموذج متطور لصاروخ

نودنج الكورى الشمالى والذي هو فى الأساس تطوير لصاروخ (سكود) السوفيتى الصنع وقد نجح العلماء الإيرانيون بالتعاون مع نظرائهم من الكوريين فى إطالة مداه ليصل الى ١٣٠٠ كيلومتر . ويلاحظ ان ذلك الصاروخ ينطلق بالوقود السائل وقادر على حمل ٧٧٠ كيلوجرام من المواد المتفجرة.

قلق إسرائيلى من شبكة الصواريخ الإيرانية

فى ٢٢ يوليو عام ٢٠٠٠ أعربت إسرائيل عن قلقها الشديد إزاء تجربة الصاروخ شهاب-٣ ، وفى هذا الصدد أشار تقرير للمخابرات الإسرائيلية يفيد بان إيران تقوم حالياً بتطوير صاروخ شهاب-٣ وإدخال بعض التعديلات عليه كى يصل مداه الى ٢٠٠٠ كيلومتر ويمكنه حمل رأس نووي وستطلق عليه إيران (شهاب-٤) ، وشدد التقرير على أن هناك دراسات جدية لبناء صاروخ جديد هو شهاب-٥ .

لقد كان الموقف الاسرائيلى اكثر قلقا ، بل واكثر نشاطا من واشنطن فى محاولة عرقلة المشروع الكورى-الإيراني حيث لعب جهاز الاستخبارات الاسرائيلى العسكري (أمان) دورا حيويا وذلك عندما قام بإيفاد شخصين من ابرز عملائه فى مجال تقنية الصواريخ الى كوريا الشمالية سرا لعقد عدة صفقات مقابل تجميد اتفاقية التعاون العسكري الكورى الإيراني الخاصة بتطوير صاروخ شهاب-٣ ولكن تلك اللقاءات لم تحقق النتائج

المرجوة نتيجة للضغط الأمريكي على كوريا الشمالية فيما يتعلق ببرنامجه النووي .

إيران تسعى لتطوير ترسانتها العسكرية

في أوائل شهر نوفمبر ٢٠٠٠ أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إن إيران ترغب في زيادة تعاونها العسكري مع روسيا خاصة وأن الموقع الجغرافي للبلدين في هذه المنطقة الحساسة من العالم يقتضي تعاوناً وثيقاً بينهما في كافة المجالات ، وذلك على ضوء المتغيرات الدولية والزعحف الأمريكي السريع نحو المنطقة . في نفس الوقت كشف تقرير عسكري أمريكي أن إيران تسعى لشراء صواريخ (إم-٣٠٠) المضادة للطائرات وطائرات (ميغ-١٧) ومقاتلات سوخوي ، إضافة إلى عدد من الدبابات . كما أوضح التقرير أن روسيا ستساهم في بناء وتشغيل مفاعل اصفهان النووي الذي يعمل بقوة ٤٠ ميجا وات ، ويستخدم لتدريب الطلبة والباحثين (يذكر أن هذا المفاعل قائم على الخبرات الصينية والروسية) .

واشنطن تندد بالصفقة الروسية لإيران

علمت الإدارة الأمريكية بصفقة الأسلحة الروسية التي أبرمتها إيران مع الجانب الروسي وهو ما جعلها تشعر بعدم ارتياح شديد إزاء تلك الصفقة وذلك بالتعاون الآخذ في التطور ، واخذ الإعلام الأمريكي وعدد من

أعضاء الكونجرس الأمريكي ينددون بعدم احترام موسكو لاتفاقها المبرم في عام ١٩٩٥ الذي يقضى بعدم بيع أسلحة تقليدية الى إيران . ولعل ذلك هو ما دفع الإدارة الأمريكية الى إرسال وفد أمريكي عالي المستوى الى موسكو لعرض الموقف الأمريكي على الحكومة الروسية إزاء صفقة الأسلحة ، كما قدم الوفد الأمريكي للجانب الروسي تقريراً مفصلاً يشير الى تورط إيران في دعمها لما وصفته " بالجماعات الإرهابية " المناهضة للغرب . في نفس الوقت اقترح عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي بضرورة اتخاذ موقف حاسم إزاء الحكومة الروسية مثل فرض عقوبات صارمة على الشركات الروسية . وقد لاقى هذا الاقتراح قبولا من بعض وسائل الإعلام إلا ان الإدارة الأمريكية كانت أكثر تعقلاً في هذا الخصوص .

روسيا ترفض التهديدات الأمريكية

في ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٠ شهدت العلاقات الأمريكية الروسية سخونة غير متوقعة بسبب تكرار التهديدات الأمريكية للشركات الروسية من جديد حول مبيعات تكنولوجيا روسية متطورة لإيران . ولكن موسكو قللت من تهديد واشنطن بفرض عقوبات جديدة على الشركات الروسية التي تبيع الأسلحة لإيران (ذلك على غرار " قانون دامتو " الذي يعاقب الشركات التي تتعامل مع طهران) . وهنا أعلن

وزير الخارجية الروسي ايجور ايفانوف إن موسكو وحدها هي التي تحدد شركاءها التجاريين (ولكن ايفانوف لم يشير إلى إعلان رفض بلاده لاتفاق خفض مبيعات الأسلحة التقليدية الذي وقّعه روسيا مع نائب الرئيس الأمريكي آل غور عام ١٩٩٥) . من ناحية أخرى أكدت موسكو ان العمل في المشروع الذي تبلغ كلفته ٨٠٠ مليون دولار في ميناء بوشهر على الخليج العربي يسير حسب الخطة الموضوعية ومن المتوقع ان ينتهي العمل فيه بحلول عام ٢٠٠٢ ، ولكن إيران أكدت أن الموعد قد يتأخر نحو عامين أي بحلول عام ٢٠٠٤ . جاء ذلك في الوقت الذي أعلن وزير الدفاع الروسي ايجور سرجيف : أن موسكو تراعي التزاماتها الدولية بمنع انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك عدم تزويد إيران بأسلحة الدمار الشامل.

سخونة أمريكية ضد روسيا

في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠ خرجت وسائل الإعلام الأمريكية تتدد باستمرار موسكو في دعمها للثورة الإسلامية الإيرانية التي تهدد الأمن القومي والمصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط وذلك عندما خرجت تصريحات بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي لتعلن أن روسيا أبلغت الإدارة الأمريكية بأنها لم تعد ملتزمة باتفاق آل غور - شرنو مردين الذي عقد في عام ١٩٩٥ والذي يمنع روسيا من توقيع عقود جديدة

لبيع أسلحة متطورة لإيران . جاء ذلك بعد أن أفشى آل غور هذا الاتفاق السري خلال حملته الانتخابية ضد بوش الابن . ومرة أخرى شددت الإدارة الأمريكية على ضرورة فرض رقابة صارمة على حظر بيع التكنولوجيا المتطورة لإيران خشية استخدامها في تطوير برنامجها النووي وإنتاج القنبلة .

ضغط إسرائيل على متواصلة

في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ أعلنت إسرائيل عن إطلاقها للقمر الصناعي EROS A1 وذلك بغرض الاستطلاع والتجسس فوق منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وإيران بصفة خاصة . وقد أشارت بعض التقارير التي تم تسريبها إلى أن هذا القمر هو نتاج لجهود مشتركة بين مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة (إيماج سات الدولية) وهي شركة أمريكية-إسرائيلية مشتركة . ويحمل هذا القمر أجهزة استشعار ذات دقة عالية ، كما يحمل كاميرا رقمية متطورة إسرائيلية الصنع وقادرة على التقاط صور بدقة تتراوح ما بين ١٨٠ سم إلى ١٠٠ سم . وقد لوحظ أن الكاميرا التي يحملها القمر EROS A1 قد صممت في الأصل من جانب شركة (البابيت) للأنظمة المتقدمة بغرض تركيبها أساسا على أقمار (أفي) الإسرائيلية الخاصة بأغراض الاستطلاع والتجسس العسكري . كما أشار التقرير إلى أنه تم إطلاق هذا القمر بواسطة

صاروخ الدفع الروسي " ستارت-١ " الذي يعمل على مدار قطبي فسي حين ان أقمار التجسس الإسرائيلية تعمل على مدارات استوائية وهو ما يوضح ان ذلك القمر يستطيع ان يمر فوق جميع مناطق العالم بما فيها ايران وبقيّة الدول العربية بينما أقمار (أفق) محكومة بمسار محدد (ويرجع السبب في ذلك الى ان اسرائيل لا تستطيع ان تطلق أقمارها الى مدارات قطبية من مواقع الإطلاق المحلية) .

مزيد من الدعم الروسي للبرنامج الإيراني

في ٢٦ ديسمبر عام ٢٠٠٠ قام وزير الدفاع الروسي ايجور سرجيف بزيارة رسمية لإيران ، وفور وصوله الى طهران أعلن أن التعاون العسكري بين روسيا وإيران يشكل قاعدة جيدة لأمن المنطقة واستقرارها ، كما أكد الوزير الروسي إن حقبة جديدة من التعاون العسكري والتكنولوجي المشترك ستبدأ بين البلدين ، وشدد سرجيف أثناء لقائه مع نظيره الإيراني علي شمخاني على إلغاء اتفاق سابق بين روسيا والولايات المتحدة (اتفاق عام ١٩٩٥) الذي يقضي بامتناع موسكو عن بيع أسلحة لطهران، التي ترى فيها واشنطن خصماً إقليمياً لها . إلا أن سرجيف عاد من جديد وأكد على أن روسيا لن تنتهك أي معاهدات دولية بتعاونها العسكري مع إيران . ويذكر هنا أن زيارة وزير



وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد

وزير دفاع روسيا ايجور سيرجيف

الدفاع الروسي تعد الأولى منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩.

التحدي الإيراني

في ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٠ أكد وزير الدفاع الإيراني شامخاني أن العلاقات الإيرانية الروسية تشهد تطورا غير مسبوق وأن التاريخ دفن اتفاقا وقّعه موسكو مع الولايات المتحدة في العام ١٩٩٥ والذي كان يمنع روسيا من بيع أسلحة لإيران . وشدد شامخاني في تصريحاته على أنه جاء اليوم الذي تختار فيه الدول المستقلة (يقصد إيران) شركاءها دون أخذ أطراف أو قضايا أخرى بعين الاعتبار. وأشار شامخاني إلى أن لإيران وروسيا نفس وجهات النظر حيال موضوعات عدة منها: توسيع حلف الناتو، وحركة طالبان الأفغانية، وتزايد النفوذ الغربي في منطقة القوقاز ووسط آسيا. وأوضح شامخاني أن تلك القضايا الدولية دفعت إيران وروسيا لتطوير وتعميق استراتيجية الدفاع والتعاون العسكري، التي تسمح بتدريب عسكريين إيرانيين في روسيا ، إضافة إلى عقد اتفاقية التعاون الثنائي المتعدد الجوانب ومنها الجانب العسكري والنووي. وقال شامخاني إن الاتفاقية التي وقّعت بين طهران وموسكو تتيح للبلدين التعاون المشترك في جميع القضايا الدفاعية بسبب تقارب وجهات النظر. وأضاف أن بلاده قادرة على تصنيع جميع الأسلحة

محليا، وأنها تمتلك الآن خبرات ومهارات التكنولوجيا العسكرية. وأكد شمخاني على أن بلاده فاقت أوروبا الشرقية في التطور التكنولوجي وأن إيران لا تحتاج إلى أية مساعدات أجنبية لتطوير تكنولوجيا الصواريخ. وشدد شمخاني على حق إيران في غزو الفضاء، في إشارة إلى محاولات طهران لتطوير صاروخ شهاب-٤ غير العسكري، ليصبح قادراً على حمل الأقمار الصناعية إلى المدار الخارجي كما فعلت إسرائيل. وأكد أن عملية الإطلاق التجريبي ستكون ناجحة تماماً، مثلما نجح اختبار صاروخ شهاب-٣ متوسط المدى. وقال شمخاني: إن إيران تصنع الآن الوقود الصلب لتشغيل تلك الصواريخ، إضافة إلى تصنيع المواد الأولية الداخلة في صناعة الوقود الصلب. وأكد أن بلاده ستفعل كل ما هو ممكن من أجل أن ترتفع إيران إلى المستوى الذي يليق بها.

قلق في واشنطن بعد زيارة سرجيف لإيران

في ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٠ أعربت الولايات المتحدة عن قلقها الشديد من إعلان موسكو-طهران الخاص بتعزيز تعاونهما العسكري، وقد أصدرت الخارجية الأميركية بيانا جاء فيه: أن من شأن هذا التعاون تعريض أمن الولايات المتحدة وحلفائها للخطر. ويذكر في هذا الصدد أن وزير الدفاع الروسي قد أعلن عزم بلاده بيع أسلحة لإيران رغم الاعتراضات الأميركية. وهنا جاء رد فيليبس ريكر المتحدث باسم

الخارجية الأميركية أن واشنطن تشعر "بالانزعاج" من تقارير صحفية حول محادثات وزير الدفاع الروسي إيغور سيرجيف مع المسؤولين الإيرانيين ، وأشار ريكر إلى أن تلك التقارير تقول إن موسكو مستعدة لتزويد إيران بغواصات وصواريخ ومعدات عسكرية أخرى. وشدد ريكر على أن مبيعات الأسلحة الروسية المزمعة لإيران "سوف تعرض المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في المنطقة للخطر " . ورفض ريكر تأكيدات سيرجيف التي قال الأخير فيها أن تلك المبيعات لن تهدد أمن أي طرف ثالث(يقصد بذلك الولايات المتحدة) وأنها لن تنتهك أي اتفاقات دولية . كما رفض ريكر أيضا تعهدات سرجيف الخاصة بأن الأسلحة التي تبيعها روسيا إلى إيران ذات طبيعة دفاعية وليست هجومية . وهنا قال ريكر: " لا يكفي بالنسبة لروسيا أن تقول ببساطة إن هذا النوع من المعدات دفاعي خاصة وأن بعض المعدات تمثل تهديدا خطيرا " . أيضا أكدت الخارجية الأميركية أن السفارة الأميركية بموسكو ستسعى للحصول على إيضاحات بشأن نوايا روسيا تجاه العلاقة مع طهران. في نفس الوقت أشارت بعض التقارير إلى إن إدارة الرئيس جورج بوش قد تنتهج مع الحكومة الروسية خطأ أكثر تشددا من إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون.

روسيا تقوم بتجهيز مفاعل بوشهر النووي

في ١٣ يناير عام ٢٠٠١ قامت أجهزة الاستخبارات الروسية بتسريب معلومات لأجهزة الإعلام تشير إلى أن شركة روسية كبرى لتصنيع المعدات النووية قامت بإرسال أول شحنة من معدات تكنولوجيا متطورة إلى إيران تستعمل في بناء مفاعلات نووية ، وأن إرسال تلك المعدات تم بموجب اتفاق سابق بين موسكو وطهران عقد في عام ١٩٩٥ خاص بإعادة بناء مفاعل بوشهر الذي دمرته العراق خلال حربها مع إيران. ويقضي ذلك الاتفاق بإرسال مفاعلين نوويين يعملان بالماء المضغوط لتجهيز وتفعيل مجمع بوشهر النووي. أيضا أشارت تلك المعلومات المسربة إلى أن شركة أتوماش الروسية قامت بتسليم إيران إحدى القواعد التي سيجوز عليها المفاعلات.

رد الفعل الأمريكي

جاء رد الفعل الأمريكي سريعا فور حصول واشنطن على تلك المعلومات حيث أعلنت الإدارة الأمريكية عن تمسكها بالاتفاق المبرم مع روسيا في عام ١٩٩٥ بين آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق والمسئول الروسي شرنو مردين . وفي ١٤ يناير ٢٠٠١ أصدرت واشنطن تقريرا أوضحت فيه سعي إيران لامتلاك تكنولوجيا متطورة ، وشدد التقرير على أن طهران تسعى لامتلاك أسلحة نووية ، وطلبت الإدارة

الامريكية من الحكومة الروسية عدم التعاون مع النظام الإيراني البذى بات يهدد المصالح الغربية . ويذكر أن واشنطن تتهم طهران برعاية الإرهاب في حين تعرب الحكومة الإيرانية عن قلقها من اتهام واشنطن المتكرر لها بمحاولة إضعاف الجمهورية الإسلامية ووصف إيران بالشيطان الأعظم.

الموقف الاسرائيلى

فى ١٥ يناير ٢٠٠١ قامت أجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) بتسريب معلومات تفيد بوجود سرب من الطيارين الإسرائيلىين يتدربون منذ بداية يناير ٢٠٠١ فى منطقة الأناضول الوسطى التركية على خطط تستهدف التحضير لقصف مقاعدات نووية إيرانية . وذكرت تلك المعلومات أن الطيارين الإسرائيلىين يحلقون فوق الحدود الإيرانية ضمن تحضيرات قد تمهد لعمليات قصف أو إنزال عسكري بغرض توجيه ضربات محتملة لأهداف عسكرية إيرانية . وشددت تلك المعلومات على أن استخدام إسرائيل للأراضي التركية يأتى فى إطار اتفاقية التعاون العسكري مع تركيا والتي تسمح لإسرائيل باستخدام قواعد السلاح الجوى التركى كمراكز انطلاق لطائرات سلاح الجو الاسرائيلى لشن عمليات حربية ضد أهداف عسكرية استراتيجية فى

ايران . (يذكر أن اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين تسمح لإسرائيل بوضع ٨ طائرات حربية للمراقبة بصورة دائمة في الأراضي التركية) .

رد الفعل الإيراني

في ١٦ يناير عام ٢٠٠١ قدم وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي نداء شفهيا للرئيس الأميركي بوش بعد فوزه في انتخابات الرئاسة الامريكية وطالبه فيه بتعديل سياسة بلاده تجاه طهران. وأشار خرازي في خطابه الموجه للرئيس بوش الى أن السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون تجاه إيران قد فشلت وأن تلك الإدارة فقدت فرصة تاريخية لتحسين علاقاتها مع طهران . وبين خرازي أن الحصار الذي تفرضه واشنطن ومازال قائما ولا يشكل إلا جزء " نافه " على التجارة بين البلدين . (وكانت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون قررت السماح بدخول سلع إيرانية مثل الكافيار والسجاد ومنتجات خفيفة أخرى للأسواق الأميركية عام ١٩٩٩) . كما شدد خرازي على أن الرأي العام والشركات الأميركية الكبرى باتت تعارض صراحة تلك العقوبات المفروضة على إيران . ورفض خرازي قلق واشنطن من تطور العلاقات الإيرانية الروسية، وقال إن : " الجمهورية الإسلامية تهتم بمصالحها الوطنية عندما يتعلق الأمر بتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى".

انفراجة أمريكية محدودة تجاه ايران

وفي ١٨ يناير ٢٠٠١ أعلن وزير الخارجية الأميركي كولن باول أثناء جلسة ترشيحه في مجلس الشيوخ أن الإدارة الأميركية الجديدة ستبحث سبل تعزيز الاتصالات مع إيران. في نفس الوقت أكد باول وجود خلافات كبيرة بين طهران وواشنطن تتعلق بالقضايا السياسية والمصالح والأمن الأميركي في منطقة الشرق الأوسط ، لكن هذه الخلافات لا تمنع وجود تفاعل سواء عن طريق زيادة التبادل التجاري بين البلدين أو زيادة الحوار. وشدد باول على أن إدارة بوش تعتبر إيران دولة مهمة تمر بتغييرات داخلية كبيرة .

تفاؤل إيراني

وفي ٢١ يناير عام ٢٠٠١ أعلن حامد رضا أصفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن تصريحات كولن باول وزير الخارجية الأميركية تعد خطوة إيجابية . وجدد أصفى دعوة بلاده للرئيس الأميركي بوش إلى التحلي بالشجاعة واتخاذ خطوات تساعد على إعادة بناء العلاقات بين البلدين . وأكد أصفى على أن هناك فرصة جيدة لتحسين العلاقات مع واشنطن في ظل الإدارة الجديدة للبيت الأبيض ، كما شدد على أن إيران

سترد الرد المناسب إذا رفعت واشنطن الحظر المفروض عليها وغيرت سياستها تجاه الجمهورية الإسلامية.

ردود فعل أوروبية غاضبة من النظام الإيراني

لانتهاكه حقوق الإنسان

ولكن يبدو أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن بالنسبة لإيران فقد تصاعدت حدة الاتهامات الغربية خاصة من قبل ألمانيا وإنجلترا وفرنسا إزاء انتهاك النظام الإيراني لحقوق الإنسان وذلك بعد أن وجهت محكمة إيرانية اتهامات لنائب وزير الداخلية الإيراني مصطفى تاج زاده بالتحريض ومساعدة اضطرابات طلابية جرت غرب إيران في عام ٢٠٠٠ ، كما إتهم زاده أيضا بأنه وصف مجموعة من التيار المحافظ في إيران بـ الفاشيين لمنعهم اثنين من أساتذة الجامعات الإصلاحيين من الحديث مع طلابهم . بالإضافة الى اعتقال عدد من المتظاهرين في اشتباكات وقعت بين محافظين وإصلاحيين حيث حاول المحافظون العاملون بتلك الجامعات منع الطلاب الإصلاحيين من عقد مؤتمر وطني في المدينة. وكان وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر قد استدعى السفير الإيراني في برلين في منتصف يناير ٢٠٠١ للتعبير عن قلق برلين

البالغ من صدور أحكام مشددة صدرت بحق سبعة إيرانيين لحضورهم ندوة في ألمانيا في عام ٢٠٠٠ حول مستقبل الإصلاحات في إيران. وردت إيران باستدعاء السفير الألماني في طهران لإبلاغه احتجاجها على رد الفعل الألماني والتدخل المباشر في شئون البلاد .

إيران وألمانيا

في ٨ فبراير ٢٠٠١ وصل وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى برلين لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين الألمان وذلك من أجل تحسين العلاقات بين البلدين بعدما طرأ عليها توتر ملحوظ في ذلك الوقت بسبب قضايا حقوق الإنسان داخل إيران وتحديدًا بعد صدور أحكام مشددة بحق سبعة إيرانيين حضروا ندوة بألمانيا عام ٢٠٠٠ حول مستقبل الإصلاحات الإيرانية وهو ما دفع المستشار الألماني شرودر إلى تأجيل زيارته لإيران بعد أن كان مقرراً لها صيف عام ٢٠٠١ ، وقررت ألمانيا تجميد زيارته إلى حين حصولها على تأكيدات بعدم المساس بحق السبعة الإيرانيين المحتجزين بسجون إيران . وقد أكد خرازي للمسؤولين الألمان خلال زيارته لبرلين أن مسألة المحتجزين في طريقها للحل . وكان من نتيجة ذلك أن أعلن يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا أن بلاده

حريصة على تحسين العلاقات مع إيران رغم التوترات الأخيرة ، ولكن فيشر أكد في نفس الوقت أن ألمانيا تتعاطف مع الإصلاحيين المحيطين بخاتمي.

(ويذكر ان العلاقات الإيرانية الألمانية قد منيت ببعض الانتكاسات في السنوات القليلة الماضية أهمها ما حدث عام ١٩٩٧ بعد أن قضت إحدى المحاكم الألمانية بأن إيران أمرت باغتيال أربعة من الأكراد المنشقين في برلين عام ١٩٩٢) . وقد تركزت محادثات خرازي في برلين طبقا لما أعلنته الخارجية الألمانية في بيان لها على العلاقات الإيرانية الألمانية والموقف الإيراني من مسائل إقليمية، بالإضافة إلى السياسة الأمنية ونزع السلاح. يذكر أنه بعد وصول الإصلاحيين إلى الحكم في طهران وزيارة محمد خاتمي لبرلين في عام ٢٠٠٠ أصبحت طهران أكبر شريك تجاري لألمانيا ، وقد أعلن شرودر أثناء لقائه بخاتمي في ذلك الوقت أن بلاده ستضاعف ضماناتها التصديرية للاستثمار في إيران إلى خمسة أضعاف لتصل إلى مليار مارك ألماني .

روسيا توسع تعاونها العسكري مع إيران

في ١٢ فبراير عام ٢٠٠١ أعلن رئيس الهيئة الروسية لتصدير الأسلحة فيكتور قمر الدين أن موسكو سوف توقع اتفاقا للتعاون الفني العسكري

مع إيران ، وأكد أن اتفاقات الأسلحة مع إيران سوف تعود على موسكو بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، وأنه تم بحث تلك الاتفاقات أثناء زيارة وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجيف إلى طهران في ديسمبر ٢٠٠٠ . وأشار قمر الدين أن التوقيع على العقود سوف يتم في يوليو ٢٠٠١ مؤكدا أن فرنسا وألمانيا قد تنشطان في مجال صفقات الأسلحة لإيران . (يذكر أن روسيا أبلغت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ أنها لم تعد ملتزمة بشروط اتفاق وقعته مع نائب الرئيس الأميركي السابق آل غور عام ١٩٩٥ والذي يقيد مبيعات أسلحتها لإيران) .

رد الفعل الأمريكي

في ١٤ فبراير ٢٠٠١ أعربت واشنطن عن استيائها إزاء صفقة الأسلحة الروسية التي أعلن عنها قمر الدين رئيس الهيئة الروسية لتصدير الأسلحة . وقد شدد دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي على أن إيران تعد من الدول التي ترعى الإرهاب وأن قيام الروس ببيع تكنولوجيا الصواريخ النووية ووصولها لإيران يعني أن الأمن القومي الأمريكي والأوروبي والشرق الأوسط قد أصبح في خطر ، وأنه يجب على الحكومة الروسية وضع ذلك في الاعتبار .

في نفس الوقت أعلنت واشنطن بنيرة تحدى أنها تقوم حاليا بوضع برنامج ضخم للدفاع الصاروخي للرد على التهديدات الإيرانية للمصالح

الامريكية فى المنطقة. يلاحظ أن القيادة الروسية تعارض برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي حيث ترى إنه قد يقضى على معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية الموقعة بين واشنطن وموسكو عام ١٩٧٢. موسكو ترفض لهجة التحدي الأمريكية

فى ١٥ فبراير ٢٠٠١ رفض مسؤولون عسكريون روس اتهامات وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد بتشجيع روسيا لانتشار تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة النووية، وقد حذر هؤلاء المسئولون الروس من العودة الى فترة الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة. وفى هذا الصدد أعلن المسئول الثانى فى قيادة الأركان الروسية الجنرال فاليري ماتيلوف: إن روسيا لم ولن تخالف تعهداتها فى الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية ، وأن موسكو طلبت أكثر من مرة من المسئولين الأمريكين عدم الإدلاء بتصريحات معدة للاستهلاك الشعبى . وأكد ماتيلوف أن بلاده غير مستعدة لتليين موقفها فى ما يتعلق بنشر الولايات المتحدة للمظلة المضادة للصواريخ. فى نفس الوقت أعلن رئيس دائرة التعاون الدولى بوزارة الدفاع الروسية الجنرال ليونيد إيفاتشوف فى نبذة تحدى : إن موسكو يمكن أن تتكيف مع درع الدفاع الصاروخي هذا الذى تشير إليه الإدارة الأمريكية إذا اقتضى الأمر. إلا أنه عاد وقال: إن روسيا تنفذ بدقة كل التزاماتها الدولية بما فيها

الالتزامات في مجال الحد من انتشار الأسلحة وإن الاتهامات الأميركية بعيدة عن الحقيقة لأنها غير موثقة وليس لديها أى إثبات.

إيران تنتقد روسيا لتباطؤها في بناء محطة

بوشهر النووية

ألقت السخونة بين واشنطن وموسكو بظلالها على العلاقات الروسية الإيرانية . ففي ١٠ مارس عام ٢٠٠١ انتقدت الحكومة الإيرانية بعض الشركات الروسية لتباطؤها في بناء محطة كهرباء بوشهر النووية وجاء على لسان كبار المسؤولين الإيرانيين أن الشركات الروسية لم تنجز من المشروع النووي بإيران سوى ٥٠% فقط رغم مرور سبعة أعوام على توقيع عقد إنشائها. في نفس الوقت أكد نائب رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية أسد الله صبوري إن الخبراء الروس يتقنون تماما التكنولوجيا النووية، لكن إدارتهم وتخطيطهم ليست على مستوى كفاءتهم التقنية. وقد بدا واضحا استياء الحكومة الإيرانية من بطء العمل في بناء محطة كهرباء بوشهر . جاء ذلك في الوقت الذي حاولت الولايات المتحدة العمل على إلغاء البرنامج النووي الإيراني عبر الضغط على روسيا التي كانت تجري محادثات مع إيران لبناء مفاعل آخر بديل في بوشهر.

خاتمی وأول زيارة لرئيس إيراني إلى موسكو
في محاولة لتهدئة سخونة العلاقات الإيرانية الروسية ودفعها للأمام قام
الرئيس محمد خاتمی في ١٢ مارس ٢٠٠١ بزيارة رسمية إلى روسيا
اعتبرت الأولى التي يقوم بها زعيم إيراني لموسكو منذ أربعين عاما ،
كان هدفها المعلن تعزيز التعاون التجاري والفني بين البلدين ، بينما
الغير معلن فقد تمثل في محاولة التوصل إلى مزايا استراتيجية تحد من
الضغط الغربي على النظام الإيراني . وقد ركزت الزيارة على
احتياطات النفط لمنطقة آسيا الوسطى والأسلحة والطاقة النووية
والوضع في القوقاز وبحر قزوين ، إضافة إلى الحصول على تراخيص
لتجميع معدات عسكرية روسية مثل طائرات ميغ ٢٩ - المقاتلة ودبابات
تي ٧٢ وبحث عقود أسلحة روسية جديدة مع إيران تصل قيمتها إلى
سبعة مليارات دولار وهو ما يعنى طبقا لتقارير مبيعات الأسلحة لدول
العالم الثالث أن إيران ستكون أحد أكبر مستوردي الأسلحة الروسية بعد
الصين والهند (رافق خاتمی وزير الدفاع على شمخاني ووزير النفط
بيجن زنجانيه). وفي تلك الزيارة أكدنا إيران وروسيا عزمهما على
مواصلة التعاون العسكري . ويذكر أن الدولتان أشارتا في بداية عام
٢٠٠٠ إلى مشروع للتعاون يقوم على تطوير علاقتهما لإحداث توازن
مع النفوذ الغربي لا سيما الأميركي في المنطقة.

رد الفعل الامريكى

اعتبرت واشنطن الاتفاقات الروسية الإيرانية بمثابة تحد صريح لها ، وعليه قررت واشنطن تطوير التعاون مع حلفائها الأوربيين ووضع مزيد من الضغوط على روسيا حتى توقف موسكو بيع أسلحة متطورة الى ايران . وعليه قررت واشنطن وضع ايران ضمن قائمة الدول المارقة والراعية للإرهاب وهو ما أعلنته فيما بعد الخارجية الامريكية وتلقفته وسائل الإعلام التي شددت على أن إيران في طريقها لإنتاج أسلحة نووية (ويذكر أن حملة انتخابات بوش الابن في عام ٢٠٠٠ كانت تركز على حظر مبيعات الأسلحة الى النظام الإيراني) . وتزعم واشنطن أن طهران ربما تستخدم التقنيات الروسية لتطوير أسلحة نووية وذلك في الوقت الذي تصر موسكو وطهران على أن تعاونهما النووي يقتصر على الأغراض المدنية فقط.

روسيا تزود ايران بالأسلحة

في ١٣ مارس ٢٠٠١ أعلنت روسيا أنها تنوي المضي قدما بتزويد إيران باحتياجاتها العسكرية في مجال الدفاع وسوف تتعاون معها في مجال الطاقة النووية للاستخدامات السلمية ، وشددت موسكو على أنها لن تنتهك التزاماتها الدولية. في نفس الوقت يرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التعاون العسكري والنووي مع ايران قائلا: تهتم روسيا

لأسباب اقتصادية بالتعاون العسكري مع إيران ، أما الأسباب السياسية فإننا نعتقد أن إيران دولة مستقلة قادرة على الدفاع عن مصالحها الوطنية . في نفس الوقت أشار تقرير لوكالة صدارات السلاح الروسية أن الصفقات العسكرية لإيران قد تتضمن قطع غيار لكل من عربات مدرعة، ودبابات وطائرات سوخوي ٢٤ و ٢٥ وميج ٢٩ وثلاثة أنواع من طائرات الهليكوبتر. إضافة الى بيع عدد غير محدد من المدرعات والصواريخ التكتيكية، وغواصات تعمل بالديزل. أما الاتفاق الذي وقعته بوتين وخاتمي والذي يستمر لمدة عشر سنوات فهو يقضي بالتعاون في مجال الطاقة النووية لغايات سلمية، وقيام روسيا ببناء محطات كمحور أساسي للتعاون، وعلى رأسها استئناف العمل في مفاعل بوشهر.

خاتمي يرد

أيضا أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي أثناء زيارته لروسيا ان اتفاقية التعاون العسكري مع روسيا تأتي في إطار اعتزامنا تطوير قطاع الطاقة النووية على أساس الاتفاقات الدولية، وأن أنشطة روسيا في هذا المجال تستند فقط إلى قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتم تحت إشرافها. وأكد خاتمي أن تنمية العلاقات بين البلدين ليست ضد مصلحة أي دولة أو منطقة. وشدد على أن المنطقة بحاجة إلى قدر أكبر من الهدوء

والاستقرار، وإن أي وجود أجنبي يمكن أن يؤثر على الاستقرار (كان ذلك إشارة إلى الوجود الأميركي في دول الخليج).

روسيا وإيران وبحر قزوين

في نفس الوقت وقعا الرئيسان الإيراني والروسي على بيان مشترك بشأن الوضع في بحر قزوين ، وقد أشار البيان الى عدم الاعتراف بأي حدود بحرية قبل إيجاد إطار قانوني ، إلا ان البيان اغفل الوضع السياسي المتشابك المحيط ببحر قزوين الغني بالنفط والذي ثار الخلاف بشأنه منذ عهد الاتحاد السوفيتي السابق . كما شدد البيان على ان أي اتفاق بشأن الوضع في بحر قزوين لن تكون له قوة القانون إلا إذا وافقت الدول الخمس المظلة على البحر . أيضا اتفقت الدولتان على عدم مد أي خطوط للنقط أو الغاز في بحر قزوين لأن ذلك سيكون له أضرارا بيئية . يأتي ذلك في الوقت الذي ترغب فيه كل من أذربيجان وجورجيا وتركيا بمد خط أنابيب للنفط بين الشرق والغرب حتى يصل الى ميناء جيهان التركي .

بوش في أول مواجهة رسمية ضد النظام الإيراني

جاءت أول مواجهة عنيفة بين الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش والنظام الإيراني في ١٤ مارس ٢٠٠١ عندما أعلن بوش عن تجديد الحظر على التجارة والاستثمارات الأميركية مع إيران ، وقال أن ذلك الحظر سوف يستمر حتى يتم الانتهاء من إجراء مراجعة شاملة للسياسة الأميركية نحو إيران . وقد أكدت ذلك المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي ماري إيلين كاتتريمان بقولها : أن الرئيس بوش وقع أمرا بتجديد العقوبات الاقتصادية السارية التي فرضها الرئيس السابق بيل كلينتون في عام ١٩٩٥ والتي ينتهي أجلها في ١٥ مارس ٢٠٠١ ، وأوضحت : أن تجديد العقوبات لا يحد من خيارات سياستنا فيما يتعلق بإيران . ولكن الجديد في تصريحات ماري كاتتريمان : أن بوش احتفظ بإمكانية تعديل أو رفع تلك العقوبات ، وهو ما يعني أن الإدارة الجديدة ستراجع السياسة الأميركية إزاء إيران برمتها.

في نفس الوقت أكد الرئيس الأمريكي الجديد بوش : أن الأزمة التي نجمت عن أعمال وسياسة الحكومة الإيرانية في السابق بما فيها دعم طهران للإرهاب الدولي وسعيها إلى نسف السلام في الشرق الأوسط وحيازة أسلحة الدمار الشامل هي مسائل لم تحل بعد . وشدد بوش على

أن مثل هذه الأعمال تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة خاصة الحيوية منها والمنطقة بمجال الأمن القومي .

إيران تحت الإدارة الأمريكية على رفع العقوبات

الاقتصادية عنها

على ضوء تحذيرات الإدارة الأمريكية الجديدة باستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على إيران أخذت حكومة محمد خاتمي تلوح بورقة فتح الأسواق الإيرانية للسلع الأمريكية . ففي ١٨ مارس ٢٠٠١ قال وزير التجارة الإيراني محمد شريعة مداري : إن رفع هذه العقوبات عن إيران سوف يضمن مصالح الكثير من الشركات الأمريكية ، وأنه في حال فتح الأسواق الأمريكية أمام السلع الإيرانية فإننا سنشتري سلعاً مثل القمح والأرز والسكر والزيوت النباتية من أمريكا خاصة وأننا قمنا بتخصيص خمسة مليارات دولار لاستيراد أغذية وقطع غيار سيارات خلال السنة الإيرانية الجديدة التي ستبدأ يوم ٢١ مارس ٢٠٠١ (وهو مبلغ يسيل له اللعاب) . وشدد وزير التجارة الإيراني شريعة مداري على أن التجارة الثنائية بين إيران والولايات المتحدة اكتسبت قوة دافعة لتخفيف واشنطن للعقوبات منذ عام للسماح باستيراد السلع الإيرانية مثل الكافيار والفسنق والسجاد.

هذا ويلاحظ ان حجم التبادل التجاري بين إيران والولايات المتحدة كان يتجاوز المليار دولار في صورة سلع أهمها النفط قبل أن يفرض الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون عقوبات على التجارة والاستثمار بموجب الحظر على إيران في عام ١٩٩٥ .

مزيد من الضغوط الأميركية على إيران
في ٢٣ مارس ٢٠٠١ انتقد توم لانتوس النائب الديمقراطي بلجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأميركي إيران لعدم سعيها لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، وزعم أن إيران مستمرة في تطوير الأسلحة الكيميائية ودعم الإرهاب . وقال أنه سيعمل مرة أخرى على مساعدة مد العمل بقاتون يقيد الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط الإيراني . وعلل لانتوس موقفه هذا بأن طهران أخفقت في الرد بالمثل على النوايا الحسنة التي أبدتها واشنطن في عام ٢٠٠٠ عندما رفعت الإدارة الأميركية السابقة برناسة بيل كلينتون حظرا تجاريا كان مفروضا على واردات الكافيار والبندق والسجاد من إيران. وقال لانتوس إذا لم تتخذ القيادة الإيرانية خطوات ملموسة للعودة مرة أخرى إلى مجموعة الدول المحبة للسلام والملتزمة بالقانون واحترام حقوق الإنسان والأعراف الدولية المتعلقة بالعدل فإن العلاقات الامريكية سوف تأخذ موقفا أكثر تشددا في المرحلة القادمة وسنعمل على مد العمل بالقانون

الأميركي الخاص بفرض عقوبات على إيران وليبيا، والذي يقضي أيضا بمعالجة الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار سنويا في قطاع النفط والغاز الطبيعي الإيراني .

وعلى الصعيد نفسه قال هنري هايد رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب (النائب الجمهوري عن ولاية إلينوي) إنه سيبدأ جهودا حثيثة كي يجدد مجلس النواب العمل بقانون العقوبات الذي فرض لأول مرة عام ١٩٩٥ . جاء ذلك تدعيما لقرار الرئيس الأمريكي جورج بوش الخاص بتجديد الحظر الأمريكي على الاستثمار والتجارة الأمريكية مع إيران إلى حين إجراء مراجعة للسياسة تجاه الجمهورية الإسلامية .

رد الفعل الإيراني

جاءت سخونة الإدارة الأمريكية الجديدة ضد النظام الإيراني على عكس ما توقعه قادة طهران . ففي ٢٥ مارس ٢٠٠١ وصف سفير إيران لدى الأمم المتحدة هادي أجاد حسنيان قرار الرئيس الأمريكي الجديد بمد العمل بالعقوبات الاقتصادية ضد إيران بأنه قرار " مخيب للآمال " . وشدد حسنيان على أن هذا القرار يظهر أن الولايات المتحدة تفتقر إلى النية الحسنة تجاه إيران .

وبناء على ما تقدم قررت الحكومة الإيرانية توسيع نطاق تعاونها مع الدول الخليجية المجاورة لها . وبالفعل تم عقد اجتماع اللجنة

السعودية-الإيرانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والثقافي (وهو امتداد لاجتماع ١٥ يناير ٢٠٠١) ، أيضا تم تفعيل أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة البحرينية-الإيرانية التي عقدت في(فبراير ٢٠٠١) ، ثم بحث مشروع نقل المياه من إيران الى الكويت لضخ المياه العذبة من سد كاركى في شمال إيران الى الساحل الجنوبي للكويت عبر خط أنابيب طوله ٥٤٠ كم يشمل ٣٣٠ كم داخل إيران و ٢١٠ كم من الأنابيب تحت مياه الخليج وينتج المشروع نحو ٢٠٠ مليون جالون يوميا . بالإضافة الى تعميق التعاون التجاري مع الامارات وتحديد ا إمارة دبي التي تعد شريكا تجاريا مهما لإيران . ولقد بدا واضحا أن رسالة إيران قد وصلت الى الولايات المتحدة وإسرائيل .

واشنطن تتعهد بدعم غير محدود لإسرائيل

أملا في ردع إيران

في أوائل ابريل ٢٠٠١ قامت الادارة الامريكية بتسريب معلومات تفيد بتوقيع خمس اتفاقيات مع حكومة تل أبيب في مجال التعاون الإستراتيجي. وقد تكون الوفد الاسرائيلي الذي حضر تلك الاتفاقيات من كل من مدير عام وزارة الدفاع عاموس يارون والمستشار السياسى لرئيس الحكومة شفى شنواير ورئيس لجنة الدفاع القومى ديفيد عبرى ، وايهود ميرنى رئيس قسم الميزانيات بوزارة المالية . وتمثلت الاتفاقيات

الخمس فى الاتى: الاتفاق الأول وينص على تعويض جزئى عن النفقات التى تكبدتها اسرائيل بسبب الاسحاب من جنوب لبنان ، أيضا تعويض اسرائيل عن عدد من الأسلحة والمواقع التى تركها جيش جنوب لبنان الموالى لإسرائيل والجيش الاسرائيلى نفسه بعد قرار الاسحاب، بالإضافة الى دفع تعويض مادي لإسرائيل خاص بالخسائر الاقتصادية التى تكبدتها بعض الشركات التى كانت تمتلك فروعاً لها فى جنوب لبنان. أما الاتفاق الثانى فقد تضمن تجديد الاتفاق الإستراتيجى السابق (الذى عقد عام ١٩٨٨)، وقد نص الاتفاق الجديد على قيام الادارة الامريكىة بتقديم جميع المساعدات المدنية والعسكرية والاستخباراتية مع المحافظة على قدرات اسرائيل فى عمليات الردع العسكرى بالمنطقة . والاتفاق الثالث نص على تقديم أسلحة متطورة للجيش من اجل ضمان قدرة اسرائيل على مواجهة التهديدات التى قد تواجهها من الدول المجاورة . وبخصوص الاتفاقية الرابعة فقد تضمنت تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل حسب خطة تمويل تم الاتفاق عليها خلال فترة حكم رئيس الوزراء السابق بنيامين نيتايهاو التى بموجبها سوف تزايد المساعدات العسكرية لتصل الى ٢ مليار و ٤٠٠ مليون دولار على ان يتم فى نفس الوقت خفض المساعدات المدنية لإسرائيل . أما الاتفاق الخامس : فقد نص على المشاورات والرقابة من قبل البلدين

على بيع الأسلحة ، وذلك لضمان عدم وصول التكنولوجيا العسكرية الأمريكية أو الإسرائيلية إلى أيدي غير مرغوب فيها ، مع التزام إسرائيل بالتشاور مع واشنطن حول مبيعات إسرائيل للأسلحة إلى أي من الدول التي تمثل حساسية لأمريكا.

إيران تفتتح على السعودية

جاءت الاتفاقيات الأمريكية الإسرائيلية بمثابة ورقة ضغط جديدة تمارسها واشنطن ضد النظام الإيراني كعقاب له نتيجة توسيع نشاطه مع الدول المجاورة وخاصة ما يتعلق بأمن الخليج ، إضافة إلى تعميق التعاون العسكري بين موسكو وطهران .

وعليه قرر محمد خاتمي (معمانا في التحدي) توسيع وتوثيق العلاقات الإيرانية السعودية وذلك عندما قامت إيران في أول مايو ٢٠٠١ بتوقيع الاتفاق الأمني الإيراني السعودي الشهير . فقد وضعت تلك الاتفاقية قاعدة للأمن والاستقرار في المنطقة ، إضافة إلى فتح آفاق جديدة للتعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات . وقد تركزت الاتفاقية الأمنية على عدة محاور أهمها : التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ، ومكافحة تزوير الوثائق الرسمية والإرهاب ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع داخل البلدين ، إضافة إلى محاربة الجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لتسهيل الأموال ومكافحة جرائم تهريب

الأسلحة والبضائع ومنع التسلل غير المشروع ومحاولة القضاء نهائيا على تهريب الآثار والتراث الثقافي ، أيضا التعاون في مجال التدريب الأمني وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية بين البلدين ، ثم التعاون في مجال الإنقاذ البحري ومنع التسلل غير القانوني عبر الحدود البحرية ، إضافة الى التعاون في مجال مكافحة المخدرات (تجارة واستهلاك) والتعاون فيما يخص أمن المواطنين في البلدين . وبجانب كل ذلك تم منح تسهيلات أكثر للحجاج الإيرانيين خلال موسمي الحج والعمرة وكذلك تسهيل سفر رجال الأعمال والتجار الإيرانيين الى السعودية وإقامة المعارض التجارية والصناعية بين البلدين .

تصعيد أمريكي ضد ايران

في الرابع من شهر مايو عام ٢٠٠١ أعلن وزير الخارجية الأميركي كولن باول أن واشنطن سوف تواصل عزل الأنظمة الخطرة في كل من إيران والعراق عبر الحفاظ على العقوبات الأميركية ضد طهران ومراجعة نظام العقوبات الدولي المفروض على بغداد . وقال باول أمام لجنة فرعية في مجلس الشيوخ أن " هذين النظامين خطران ويجب أن يتم احتواؤهما ، فهما لا يسيران بالطريقة التي يتطور بها العالم " . وشدد باول على ان واشنطن تتابع باهتمام متزايد مجريات الوضع السياسي داخل ايران وخاصة حقوق الانسان والانتخابات الرئاسية .

وأبدى باول أسفه عندما قال : أن هذا البلد الذي يملك مقومات النجاح لا يزال متمسكا بإيديولوجيا غير متماشية تماما مع القرن الحادي والعشرين . وأكد باول أن واشنطن التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذ أكثر من عشرين عاما مستعدة لاستئناف الحوار مع هذا البلد عندما يظهر أن هناك جدوى من ذلك. وأوضح أنه حتى يتم ذلك فإن الولايات المتحدة ستبقي العقوبات المفروضة على طهران والتي تشمل حظر التبادل التجاري وحظر الاستثمار على قطاعي النفط والغاز في إيران. أيضا شدد باول على النظام الإيراني واتهم قادته بالسعي الدائم للحصول على أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، وأكد باول على أن واشنطن لن تسمح لإيران بالحصول على تلك الأسلحة مهما كانت النتائج . ويذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودا كبيرة لعدم انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. رفسنجاني ينتقد معارضة أميركا انضمام

إيران لمنظمة التجارة

في ١١ مايو ٢٠٠١ انتقد الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني موقف الولايات المتحدة المعارض لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية حيث وصف موقف واشنطن بأنه مشبوه. وامتدنا في انتقاد واشنطن رجب رفسنجاني بعدم إعادة انتخاب الولايات المتحدة

لعضوية لجنة حقوق الإنسان والمكتب الدولي لمكافحة المخدرات في الأمم المتحدة. وقال رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام أن الأميركيين رفضوا مجرد ذكر اسم إيران أثناء اجتماع منظمة التجارة العالمية. وكان المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قد بحث للمرة الأولى طلب إيران الانضمام إلى المنظمة ، إلا أن الولايات المتحدة حالت دون التوصل إلى أية موافقة بشأن الطلب الإيراني . يشار إلى أن إيران تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سبتمبر ١٩٩٦ ولكن رفض طلبها بسبب الموقف الأمريكي الأوروبي تجاه طهران ، ثم عادت إيران إلى تقديم طلبها مرة أخرى عام ١٩٩٨ ، ولكن تعذر بحثه من قبل المجلس العام للمنظمة بسبب معارضة أميركا أيضا .

إيران تتعاون مع شركات النفط الغربية العملاقة

في ١٢ يونيو ٢٠٠١ أكدت مجموعة رويال داتش شل النفطية العملاقة وجود مباحثات بينها وبين مجموعة من شركات الطاقة اليابانية بشأن تطوير مشاريع نفطية في إيران . يأتي ذلك في الوقت الذي أشارت فيه بعض التقارير الاقتصادية اليابانية إلى أن مجموعة من الشركات اليابانية توصلت إلى اتفاق مع مجموعة رويال داتش شل للتعاون في تطوير أحد حقول النفط في إيران . وقد منحت إيران الشركات اليابانية

حق الأولوية في التفاوض على تقييم وتطوير جزء من حقول النفط الإيراني الصالح آراد جان أثناء زيارة الرئيس محمد خاتمي إلى اليابان في نوفمبر عام ٢٠٠٠ (ويذكر أن الكونسورتيوم الياباني الذي يضم إندونيسيا بتروليم لميند وجابان بتروليم إكسبلوريشن وتومين كورب وجابان ناشيونال أويل كورب، سوف يتولى تمويل معظم تكلفة المشروع التي تصل إلى ٥٠٠ مليار ين " أي حوالي ٤ مليار دولار ").

وقد أشار تقرير اقتصادي ياباني إلى أن تلك الشركات سوف تبدأ في إنتاج النفط بكميات تجارية في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. (يذكر أن اليابان تعتمد بالكامل تقريباً على استيراد النفط الخام الذي يأتي أكثر من ٨٠% منه من منطقة الشرق الأوسط) . من ذلك يتبين أن الحكومة اليابانية حريصة على فوز الشركات اليابانية بحقوق تطوير حقول النفط الإيراني، خاصة بعد أن خسرت شركة الزيت العربية ومقرها طوكيو امتيازها في الجزء السعودي من المنطقة المحايدة مع الكويت في فبراير عام ٢٠٠٠ .

مخاوف أميركية من حصول إيران على مكونات نووية

في ١٥ يونيو عام ٢٠٠١ أعربت الإدارة الأميركية عن مخاوفها إزاء حصول طهران على بعض المواد التي يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة نووية وذلك عن طريق تاجر معادن روسي وأن تلك الصفقة تمت في

بدايات عام ٢٠٠١ عقب تولي جورج بوش مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة ، و اوضح تقرير للبناتجون أن تلك الصفقة تمثلت فى شحنة من الألومنيوم شديد الصلابة الذى يستخدم فى تكنولوجيا المفاعلات النووية. وشدد التقرير على أن لدى واشنطن وتل أبيب أدلة دامغة على أن شحنة الألومنيوم شديد الصلابة قد سلمها بعض العملاء الروس الى مؤسسات إيرانية متخصصة فى مشروع لانتاج أسلحة نووية داخل ايران . وأوضح التقرير ان ذلك النوع من الألومنيوم يستخدم فى صنع شفرات دوارة فى أجهزة الطرد المركزي الغازية المستخدمة فى صناعة اليورانيوم الذي يصلح لصنع الأسلحة النووية . وبناء على ما تقدم قرر الرئيس بوش أنه سي طرح موضوع المخاوف من انتشار الأسلحة النووية فى أول لقاء مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين فى سلوفينيا فى نفس الشهر .

الرد الروسي

وفى ١٦ يونيو ٢٠٠١ نفت السلطات الروسية ما ترددده الولايات المتحدة حول صفقة الألومنيوم شديد الصلابة ، فى نفس الوقت قام وفد روسي عالى المستوى برئاسة سيرجى يكموف مسئول التصدير بالكرملين الروسي بإبلاغ مسؤولين أمريكيين بأن شحنة الألومنيوم المذكورة لإيران كانت للاستخدام السلمى الخاص بصناعة الطائرات

وليس لها صلة بتكنولوجيا صناعة الأسلحة النووية ، إلا أن واشنطن لم تقتنع بهذا التفسير .

فى نفس الوقت قدم وزير الدفاع الروسى سيرجى إيفانوف تأكيدات كتابية لمستشارة الأمن القومى الأمريكى كونداليزا رايس تفيد بأن الألومنيوم المذكور كان لصناعة الطائرات وليس للمفاعلات النووية الإيرانية . أيضا قام الرئيس الروسى بتقديم ردا مماثلا لرئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إيهود باراك .

ايران وخطوة إيجابية نحو الإصلاح السياسى

فى ظل الضغوط الأمريكية والأوروبية على نظام طهران المتشدد جاءت نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية فى ٢٥ يونيو ٢٠٠١ بفوز غير مسبوق للتيار الإصلاحى بقيادة محمد خاتمى وذلك على عكس ما توقعته واشنطن (٨٠ ٪ من الشعب الإيرانى صوت لصالح التيار الإصلاحى وهى سابقة لم تشهدها ايران منذ ثورة الإسلاميين فى فبراير ١٩٧٩) . وتوقع الغرب أن ذلك الفوز قد يمكن خاتمى من تطويع أو إزالة عقبات التيار المحافظ الأكثر تشددا فى ايران . (يذكر أن من أهم ما أجزه خاتمى فى ولايته الأولى أنه رفع سقف الحوار والجرأة فى المجتمع ، وأحدث تغييراً جوهرياً فى المناخ السائد ، وقد أصبحت الديمقراطية مطلب الأغلبية الساحقة ، وصار الاستماع إلى صوت

الجماهير واجبا، كما أصبحت شرعية النظام ومؤسساته مستمدة من تأييد الشعب ورضاه، وزاد عدد الرافضين لفكرة أن الولي الفقيه هو "هبة" من الله (. ويذكر أنه أثناء مرحلة الانتخابات وما تلاها زادت أنشطة أجهزة الاستخبارات الغربية في إيران وتم تسريب العديد من تقارير تلك الأجهزة كان أهمها تقرير للاستخبارات الألمانية أشار إلى أن كل من المرشد العام علي خامنئي ورئيس الجمهورية محمد خاتمي بحاجة إلى الآخر، فخامنئي يملك صلاحيات واسعة تقوت بكثير ما يملكه رئيس الجمهورية محمد خاتمي ، وإن علي خامنئي قادر من الناحية الدستورية والقانونية على أن يشل حركة رئيس الجمهورية. أما خاتمي فهو نائب الشعب الذي يملك الآن تقويضا من ٨٠ % من الجماهير التي صوتت لصالحه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، ونظرا لأن المرشد علي خامنئي يستحوذ على معظم الصلاحيات، وأن محمد خاتمي مؤيد من قبل أغلبية الشعب ، فإن علي خامنئي يحتاج إلى الرصيد الجماهيري الذي حصل عليه خاتمي ، في نفس الوقت نجد أن خاتمي بحاجة إلى صلاحيات المرشد العام. وبعبارة أخرى فإن جماهيرية خاتمي تعزز مركز ودور خامنئي، وأن صلاحيات خامنئي مطلوبة لإجاز مشروع خاتمي، والطرفان يدركان ذلك جيدا . وقد أكد التقرير الألماني أن الرجلان سيعملان على ضرورة استمرار وانتظام الاجتماعات

الأسبوعية التي ينفرد فيها محمد خاتمي مع علي خامنئي، وأيا كانت طبيعة تلك الاجتماعات فهي تقوي خطوط التفاهم والفهم المتبادل. وشدد التقرير على أن فوز خاتمي الكاسح لا يعني على الإطلاق أنه أصبح ينفرد بصدارة الساحة السياسية لأن قوته المستمدة من تأييد الجماهير لا تعني على الإطلاق ضعف الجانب المتعلق بالمحافظين، فالمحافظون أقوياء في مؤسسات الدولة القضائية والاقتصادية، إضافة إلى نفوذهم الشديد في مجالس الخبراء وصيانة الدستور وصيانة مصلحة النظام، وهم أقوياء أيضاً في حرس الثورة والحوزة العلمية وفي البازار.

في نفس الوقت أشار تقرير لأحد مراكز الأبحاث الإنجليزية المتخصصة في الشأن الإيراني أنه لوحظ على الجانبين المعارضين (الإصلاحيين والمحافظون) في إيران أن هناك معتلون ومتطرفون. وأن دفاع الإصلاحيين عن الديمقراطية يوازيه دفاع المحافظون عن ثوابت الأمة وهويتها واستقلالها. ويشدد التقرير على أن هناك فهم واضح بين الجانبين على التفاهة عقلاء الطرفين والتعاون جنباً إلى جنب حتى لا تفرق البلاد، ومن ثم فإن الرئيس محمد خاتمي لن يتورط مطلقاً في صدام مع آية الله على خامنئي بسبب الخلاف حول الصلاحيات حتى لا يلجأ على خامنئي إلى عزل محمد خاتمي أسوة بما فعله آية الله الخميني مع الحسن بن علي صدر الرئيس الأول لإيران بعد وصول الثورة الإسلامية

للحكم ، لأن ذلك لو حدث سيرفع احتمالات الصدام بين المحافظين والإصلاحيين . وأوضح التقرير أن التحرش بين الإصلاحيين والمحافظين قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقبها لأنه في تلك الحالة سيتطلب تدخلاً من قوات الحرس الثوري وقوات الباسيج (الدفاع الشعبي)، وأن مثل هذا التدخل سوف يكون في أغلب الأحوال لصالح المحافظين باعتبار أن قيادة الحرس على الأقل لها موقف ناقد للإصلاحيين ، وفي هذه الحالة سيتعكر الصفو الذي يؤدي إلى تهديد الأمن العام، وفي هذه الحالة سوف يستخدم على خامئى صلاحياته التي منها "عزل رئيس الجمهورية متخذاً في ذلك عبارة مصالح البلاد".

وقد أشار التقرير أيضاً إلى أنه من المحتمل أن يكون محمد خاتمي آخر المعمين الذين يشغلون منصب رئيس الجمهورية خاصة وأنه لوحظ في الانتخابات الرئاسية الأخيرة أن المرشحين العشرة، كان بينهم اثنان فقط من المعمين وهما محمد خاتمي وحجة الإسلام علي فلاحيان ، أما الثمانية الباقون فقد كانوا جميعاً من غير أبناء الحوزة الدينية ، بل كانوا من طبقة الأفندية غير المعمين ، ولوحظ أيضاً أن المرشحين كانوا يحاولون إخفاء علاقتهم بالمحافظين . ويؤكد التقرير بأنه ليس هناك ضمانات وإن كل شيء في السياسة قابل للتغيير في أي وقت خصوصاً في إيران.

رد فعل أمريكي غير متوقع من قبل إيران
على الرغم من ترحيب الإدارة الأمريكية بنجاح الإصلاحيين في انتخابات
الرئاسة الإيرانية إلا أن المنتاجون سرب تقريراً جاء بمثابة صدمة
جديدة للحكومة الإصلاحية الجديدة حيث أشار إلى أن إيران خلال معظم
العقد الماضي كانت تحاول الحصول على تقنية الطرد المركزي وتقنيات
أخرى لتخصيب اليورانيوم ضمن جهود كبيرة لصنع قنبلة ذرية .
في نفس الوقت أشار تقرير المنتاجون عن اختباره بنجاح لسلح ليزر
عالي الطاقة مصمم بمواصفات خاصة وسوف يستخدم لحماية الحدود
الإسرائيلية الشمالية مع لبنان والتي تتمركز فيها قوات حزب الله
اللبناني التي يدعمها النظام الإيراني ويمدها بالأسلحة خاصة صواريخ
كاتيوشا . وأشار التقرير إلى أن تلك الاختبارات الأولية قد أجريت في
منطقة (وايت ساندز) بولاية نيو مكسيكو بجنوب الولايات المتحدة ،
وهو أول اختبار لنظام الليزر التكتيكي عالي الطاقة الذي يستخدم ضد
عدة صواريخ في وقت واحد . وقد تمت تجربة هذا السلاح الجديد على
صواريخ الكاتيوشا المختلفة الأنواع ونجحت التجربة نجاحاً متميزاً
" طبقاً لما ورد بالتقرير الأمريكي " . في نفس الوقت أعلنت قيادة
الجيش الإسرائيلي عن تسلمها نظام تسليح جديد يقوم بتدمير أهدافه
باستخدام حزم مكثفة من أشعة الليزر .

وفي ١٧ يوليو ٢٠٠١ قامت واشنطن ببذل كافة الجهود مع حلفائها لعرقلة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية.

محاولات إيرانية مستمرة للانضمام لمنظمة الجات

وفي ١٨ يوليو عام ٢٠٠١ فشلت محاولات إيران المستمرة في بدء مفاوضات بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وذلك نتيجة للمعارضة الشديدة التي قامت بها الولايات المتحدة ضد طهران. ويذكر انه أثناء جلسة المجلس العام المشرف على منظمة التجارة قام السفير الأمريكي لينيت ديلي بإبلاغ المجلس أن واشنطن لا توافق على طلب إيران الخاص ببحث انضمامها لعضوية المنظمة التي كانت تضم في ذلك الوقت ١٤١ دولة. لكن مندوب ماليزيا سوبيرا ماتيام الذي كان يتحدث باسم عدد من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والفقيرة المؤيدة للطلب الإيراني أوضح للمجلس العام المشرف على منظمة التجارة أن أنصار إيران سيواصلون ضغوطهم بلا توقف حتى تتخلى الولايات المتحدة عن موقفها الرافض ضد إيران . وشدد سوبيرا ماتيام على أن مجموعة الدول المساندة للطلب الإيراني ستواصل طرحه باستمرار على اجتماعات المجلس العام التي تعقد كل شهر. (هذا وتنص لوائح منظمة التجارة العالمية على الإجماع التام في اتخاذ القرارات وهو ما يعني أنه بمقدور الولايات المتحدة منع إيران من الفوز بعضوية المنظمة إلى الأبد).

ضغوط أمريكية على النفوذ الإيراني

في آسيا الوسطى

في ٢٠ يوليو ٢٠٠١ قامت واشنطن بإحياء مشروع مادلين أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون الخاص بتعزيز التعاون الأمريكي الإسرائيلي لمواجهة ما وصف بالخطر الإيراني في آسيا الوسطى . وشددت إدارة بوش على ضرورة مواجهة مخططات القيادة الإسلامية الإيرانية الخاصة بتعزيز مواقعها في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين . كما تقرر تكثيف العمل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى وخاصة أوزبكستان وذلك في مجالات الخارجية والدفاع والمخابرات خاصة وأن رئيس أوزبكستان إسلام كريموف أكثر ولاءاً لواشنطن وعلى علاقة جيدة بإسرائيل ، كما أنه أبدى استعداداً بلا شروط للتعاون مع واشنطن في حملتها ضد الإرهاب والأصولية الإسلامية ، وفوق ذلك أنه عقد العديد من الصفقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل في مجال النفط والغاز والزراعة وغيرها من المجالات ، أما الأهم فهو أن الرئيس كريموف فتح باب الهجرة إلى إسرائيل أمام يهود أوزبكستان وعمل على إحياء الجالية اليهودية التي تعيش بأوزبكستان .

وتسعى واشنطن الى ممارسة الضغط على إسلام كريموف فى التخلي تدريجيا عن التعاون مع روسيا وإيران وسائر دول الرابطة المستقلة بدول آسيا الوسطى فى كل القضايا المتعلقة بالأمن وحماية الحدود بحيث تصبح قادرة على استقبال قوات ردع دولية تحت رعاية حلف الناتو فى حال وجود خطر يهددها من إيران . (وتعتقد واشنطن انه فى حال انتقال اوزبكستان بصورة نهائية الى المعسكر الأمريكى فإن ذلك سيؤدى الى تغيير جذرى فى توازن القوى بآسيا الوسطى لصالح واشنطن) .

روسيا وإيران تعارضان بشدة التحرك الأمريكى

فى آسيا الوسطى

عارضتا روسيا وإيران التحرك الأمريكى فى آسيا الوسطى بأبعاده المختلفة ، ودعا الرئيس بوتين الى ضرورة التحرك فى حوض بحر قزوين لمواجهة النشاط المتزايد للولايات المتحدة ودول أخرى فى هذه المنطقة (يقصد بذلك أوروبا الغربية وإسرائيل) . فى نفس الوقت طالب مجلس الأمن القومى الروسى بضرورة تصحيح الأوضاع بالمنطقة لمنع تحويل بحر قزوين الى منطقة نزاعات أخرى .

أبضا حذرت إيران من أخطار التواجد العسكري الأمريكى الاسرائيلى فى بحر قزوين وطالب قادة إيران بضرورة الاسراع فى تطوير شبكة صواريخها وخاصة من طراز ارض/جو .

واشنطن تسعى لتحجيم دور روسيا وإيران

بمنطقة وسط آسيا

فى ٢٣ يوليو ٢٠٠١ أعلنت واشنطن دعمها لموقف أذربيجان فى نزاعها الحدودي مع إيران وهو النزاع الخاص بوقف أعمال التنقيب عن البترول فى بحر قزوين . ومن هذا المنطلق شددت الإدارة الامريكية على تنفيذ خططها الخاصة بمنطقة آسيا الوسطى والتي ترمى الى: ضرورة تحجيم النفوذ الروسي فى منطقة آسيا الوسطى الى أقصى درجة ممكنة وذلك بهدف ابتعاد دول تلك المنطقة عن المظلة الأمنية الروسية ، أيضا الحد من النفوذ الإيراني فى آسيا الوسطى بأسرع وقت ممكن ، والعمل على تقوية الدور والنفوذ التركى بالمنطقة وذلك لإحداث نوع من التوازن بين الأتراك والإيرانيين ، ثم الحد من إمكانية استفادة روسيا وإيران الى أقصى قدر ممكن من ثروات بحر قزوين ، وفوق ما تقدم العمل على إثارة النزاعات حول الثروات النفطية وخطوط الأنابيب الناقلة لها للأسواق العالمية بين الدول المطلة على حوض بحر قزوين بما يتيح الفرصة لواشنطن للتدخل فى المنطقة تحت ستار فض الاشتباك، ثم وهو الأهم استبعاد الصين من التدخل فى شئون هذه المنطقة .

مزید من الضغوط الامريكية

فى ٢٥ يوليو ٢٠٠١ وافق مجلس الشيوخ الامريكى على قرار الكونجرس الخاص بتجديد القانون الذي يهدف إلى معاقبة إيران وليبيا بزعم دعم الدولتين للإرهاب الدولي وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتهديد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والمصالح الامريكية بالمنطقة . هذا ويعطي قانون العقوبات الجديد الرئيس الأمريكى جورج بوش الحق في فرض عقوبات على أي شركة أجنبية تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار في قطاع الطاقة في كل من إيران وليبيا . وقد أشارت بعض التقارير الى انه من المتوقع أن يصادق الرئيس بوش على التشريع.

انتقاد أوروبى محدود لسياسة واشنطن

ضد إيران

فى ٣١ يوليو ٢٠٠١ أعربت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبى عن أسفها للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بتمديد العمل بالعقوبات على ليبيا وإيران لمدة خمس سنوات أخرى . فى نفس الوقت هدد كريس باتن مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الاوروبى بأن اللجنة التنفيذية للاتحاد الاوروبى سترد بالمثل إذا فرضت واشنطن عقوبات على شركات أوروبية بموجب هذا القرار . وأصدر باتن بياناً جاء فيه : من حيث

المبدأ والسياسة فإن الاتحاد الأوروبي يعارض منذ مدة طويلة فرض عقوبات من جانب واحد يكون لها آثارا اقتصادية سيئة على دول الاتحاد الأوربي خاصة من دول خارج حدود الاتحاد . وأضاف : هذه العقوبات التي تهدف إلى فرض شروط أميركية على العاملين بالقطاعات الاقتصادية في دول أجنبية هي في واقع الأمر تهدد النظام التجاري الدولي المفتوح .

إيران تحسن علاقاتها مع دول الخليج

في ٦ أغسطس ٢٠٠١ قام محمد علي ابطحي مدير مكتب الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة إلى الإمارات لتهنئة الشيخ زايد آل نهيان بالعيد الـ ٣٥ للجلوس على كرسى الحكم . وقد أجرى خلال الزيارة مباحثات مع المسؤولين الإماراتيين حول القضايا السياسية والاقتصادية والتجارية وقضية الجزر الثلاث . وقد أكد على ابطحي أثناء زيارته أن المباحثات كانت بناءة وإيجابية وناجحة وتناولت البحث في الوسائل التي تخدم أمن المنطقة، ولكنه لم يشر إلى حل مشكلة الجزر الثلاث .

وفيما يتعلق بالجزر الثلاث (أبو موسى ، طناب الكبرى ، طناب الصغرى) فإن إيران تعتبرهم المتنفس الاقتصادي والتجاري والإستراتيجي الوحيد لها بالمنطقة وذلك بعد أن سحب شاه إيران محمد رضا بهلوى مطالبته بالبحرين التي يعتبرها الإيرانيون أحد الأراضي الفارسية . ولكن إحقاقا

للحق فإن الشاه سعى للتوصل الى اتفاق مع إمارة الشارقة بخصوص جزيرة أبو موسى ، كما سعى الى اتفاق مع إمارة رأس الخيمة بخصوص جزيرتي طناب الكبرى والصغرى . وبالفعل تم التوصل الى مذكرة تفاهم مع إمارة الشارقة نصت على عدم تنازل أى من الطرفين عن مطالبته بالسيادة أو الاعتراف بمطالب الطرف الآخر مع تقسيم السيادة بين الطرفين بحيث تتولى ايران السيطرة على شمال الجزيرة وتتولى الشارقة السيطرة على الجزء الجنوبي بما فى ذلك قرية أبو موسى مع تقسيم ناتج النفط مناصفة بينهما . وبالنسبة لامارة رأس الخيمة لم يتم عقد اتفاق نظرا لان الشاه كان مصرا على السيادة الإيرانية الكاملة على جزيرتي طناب الكبرى والصغرى نظرا لموقعهما الإستراتيجي وقربهما من الأراضي الإيرانية حيث اتهمها أشبه بالصمام الذى يشرف على الشريان المائى والملاحي للخليج العربى وما يتمتع به من تحكم فى تصدير البترول من مناطق انتاجه فى الدول المطلة عليه الى الدول المستوردة فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها .

اتهامات أمريكية جديدة ضد روسيا

والصين وكوريا الشمالية

فى ٨ سبتمبر عام ٢٠٠١ قام جورج تينيت مدير وكالة المخابرات الامريكية CIA بتقديم تقرير مفصل للكونجرس الامريكى جاء فيه: ان

جهات روسية وكورية شمالية وصينية وايسا أوربية قد زودت ايران بمعدات وتكنولوجيا متقدمة لها صلة بصواريخ ذاتية الدفع خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ وهو ما ساعد ايران على الاكتفاء ذاتيا في مجال إنتاج الصواريخ بعيدة المدى . وأوضح تينيت في تقريره ان ايران مازالت إحدى أكثر الدول سعيا للحصول على التكنولوجيا الغربية والشرقية أيضا الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل، وان طهران تمضي قدما في محاولة تطوير قدراتها المحلية من أجل بناء ترسانة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ، بالإضافة الى تطوير شبكتها الصاروخية التي سوف تستخدمها في حمل تلك الأسلحة الفتاكة . كما أشار تقرير تينيت الى ان دوائر الـ CIA تتوقع ان تمتلك ايران القدرة على تهديد أمن الولايات المتحدة الامريكية بصواريخ عابرة للقارات في غضون ١٥ عاما على الأكثر .

وشدد تقرير مدير المخابرات الامريكية على انه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ استمرت جهات في روسيا وكوريا الشمالية والصين في تزويد ايران بمعدات وتكنولوجيا وخبرة حاسمة ذات صلة بصواريخ ذاتية الدفع. وأوضح تينيت ان الشركات الروسية مازالت تشكل مصدرا هاما لحصول ايران على معدات كيماوية وتكنولوجيا متطورة يمكن استخدامها في النواحي العسكرية ، وان روسيا تحديدا مازالت إحدى

الجهات الرئيسية التي تزود البرنامج النووي الإيراني باحتياجاته ولاسيما بناء مفاعل للطاقة النووية بقدرة ألف ميجاوات في مدينة بوشهر . و اشار تقرير تينيت الى ان الخبرة الروسية والتكنولوجيا المتطورة قد يؤديان الى تطوير وتعزيز البرنامج النووي الإيراني لاستخدامه في إنتاج أسلحة نووية .

وحول الموقف الصيني : أشار تينيت في تقريره الى ان النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ شهد استمرار تمسك الصين بتفسير ضيق جدا لالتزاماتها مع واشنطن في مجال حظر الانتشار النووي . ولكن في نوفمبر ٢٠٠٠ أعلنت الصين عدم مساعدة أي دولة بأى شكل في تطوير الصواريخ ذاتية الدفع والتي قد تستخدم في إطلاق أسلحة نووية.

وفيما يخص كوريا الشمالية اوضح التقرير ان النظام الكوري واصل تصدير معدات ومكونات ومواد فنية لها صلة بالصواريخ ذاتية الدفع لدول الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠٠٠ .

ايران ترحب بعودة علاقاتها مع الاتحاد الاوربي
في ١٠ سبتمبر ٢٠٠١ التقى وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أثناء زيارته لمقر الاتحاد الاوربي ببروكسل بكل من خافيير سولانا مسئول الشؤون الخارجية بالاتحاد الاوربي ووزير خارجية بلجيكا لويس ميشيل وذلك في محاولة لإحياء بلاده للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وبدء

التفاوض بشأن التعاون والتجارة مع الدول الأعضاء في الاتحاد . (يذكر أن هذه الزيارة تعد الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩). وقد بحث خرازي مع سولانا مقترحات من أجل التوصل لاتفاق التعاون والتجارة مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال خفض التعريفات الجمركية والحصول على حصص أكبر للصادرات الإيرانية (لم يتم التوقيع على اتفاق بهذا الخصوص في ذلك الوقت نظرا للمعارضة الامريكية التي طالبت ربط تلك المقترحات بإعادة النظر في سجل انتهاك حقوق الانسان في ايران وموقف نظام طهران من دعمه للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل) .

ايران تنفى قيامها بتطوير أسلحة الدمار

في الوقت نفسه جدد خرازي أثناء لقائه بخافيير سولانا ووزير خارجية بلجيكا نفي بلاده محاولة تطوير أسلحة نووية . وقال إن إيران أبدت ضبط نفس في هذا الصدد رغم وجود دول نووية تقع في شرق وغرب ايران ولا يسألها احد . وطالب خرازي بأن تكون منطقة الشرق الأوسط بأكملها خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت نفسه أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفي : إن إيران التي عانت أكثر من أي دولة أخرى على الصعيد البشري من تأثير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية، لم تسع

يوما ولا تسعى إلى امتلاك مثل هذه الأسلحة". وأوضح أن تعاون إيران النووي والدفاعي مع دول أجنبية يندرج في إطار المعاهدات الدولية ويسعى إلى الحفاظ على الأمن والسلام العالميين.

وشدد أصفى على أن المسؤولين الأميركيين والصهاينة يطلقون هذه الاتهامات المتكررة ضد إيران في حين يرفض النظام الصهيوني أن يدع الوكالة الذرية الدولية تتحقق من ترسانته النووية .

المراجع

- Asian strategic review : 1991-1992 , New Dalhi ,the
institute for Defense Studies and Analyses,
1993.
- Andrew Rathmell, a new Persian gulf security
May 2003.
- Anthony Cordesman & Ahmed Hachim : Iran ,
dilemmas of Dual containment(Boulder , Colorado
westview press , 1997
- Barbara Sulvain, Iranian Diplomat makes
rare visit to Capital Hill , USA today , Oct. 2001
- Joseph Bermudez : Ballistic missiles in the third
world, Jane's intelligence review , 1992.
- China : Arms control and – White paper
disarmament information office of the state council
of China , November 1995 , Beijing . (from
internet) .
- Sean Foley, the gulf Arabs and the new Iraq :
the most to gain and the most to lose? Middle east
review of international affairs , June 1993

□ Saumel Segev, The Iranian Triangle : the untold story of Israel's role in the Iranian-Contra affairs, New York , free press 1988
□ The Rise and Fall of Bani Sadr
□ Joseph Bermudez : ballistic missiles in the third world : Iran's medium range missiles, April , 1992 .
□ William Beeman : Bush's targeting of Iran is an inept foreign policy move, university news service, Feb.2002.

□ احمد راسم النفيس : مجاهدي خلق
□ احمد نافع : العرب وإسرائيل وتركيا ، الأهرام ١٠ فبراير ١٩٩٨ .
□ العلاقات التركية الإسرائيلية والتوازن الإقليمي : الهيئة العامة للاستعلامات : سلسلة دراسات دولة معاصرة ، ديسمبر ١٩٩٧ .
□ أسامة مخيمر : العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل ، إبريل ١٩٩٢ .
□ باتريك سيل : فجأة أصبحت إيران العدو رقم واحد للولايات المتحدة ، مقالات متفرقة .

- رفعة الشطرنج: ز. بريجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق .
- الصين والولايات المتحدة -جوهـر الخلاف : مجلة السياسة الدولية ، الأهرام عدد أكتوبر ١٩٩٦ .
- عبد العظيم حماد : العرب وتوسيع الأطلنطي ، جريدة الأهرام مارس ١٩٩٧ .
- اسرائيل -الصين-ايران فى دائرة الضوء : مجلة الدفاع العربى ، اغسطس ١٩٩٩ .
- بيل تامبوس : ايران.. مشكلة أمريكا فى العام الجديد .
- التقرير الاستراتيجى العربى : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨ .
- جمال عبد الحى التميمى : الأبعاد الحقيقية للتهديد الأمريكى والإسرائيلى لإيران : جريدة القدس العربى ، فبراير ٢٠٠٢ .
- تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (IISS) بلندن / إنجلترا .
- فريد هاليدى : ايران والوضع الجديد فى غرب آسيا ، جريدة الحياة ، فبراير ٢٠٠٢ .
- جريدة الحياة اللندنية : مقالات متفرقة حول ايران .

- ☐ جريدة الأهرام المصرية : تقارير متفرقة حول ايران.
- ☐ جريدة الأخبار المصرية : تقارير متفرقة حول ايران.
- ☐ جريدة القدس ، لندن : تقارير متفرقة حول ايران.
- ☐ جريدة هيرالد تريبيون : مقالات متفرقة حول ايران.
- ☐ خالد خليل : هل تسقط طهران ؟
- ☐ خضر الدهراوي : اسرائيل والصين وايران في دائرة الضوء ، مجلة الدفاع العربي ، اغسطس ١٩٩٩ .
- ☐ دوجلاس فرانكز : إخفاء النشاط النووي الإيراني .
- ☐ رياض فهوجي: التحالف العسكري التركي-الاسرائيلي .
- ☐ سامح راشد : القدرة العسكرية الإيرانية والمخاوف الغربية ، صحيفة الخليج الإماراتية ، اغسطس ٢٠٠٣ .
- ☐ سامي منصور : تجارة السلاح والأمن القومي العربي ، ١٩٩١.
- ☐ سوني إفرون : لجنة عليا إيرانية لاختفاء أسرار البرنامج النووي.
- ☐ سعيد اللاوندي : ايران-أمريكا ..هل حانت ساعة المواجهة؟
- ☐ شهبور بختيار : الموسوعة السياسية ١٩٩٠ .
- ☐ صالح السيد باقر: العلاقات الامريكية بين التوتر والحلقة.
- ☐ عبد العزيز سلامة : ايران وأمريكا وإسرائيل
- ☐ عمرو الشويكي : تحديات الديمقراطية الإيرانية .

- فهمي هويدي : مقالات متفرقة حول ايران .
- لجنة مراقبة حقوق الانسان : تقرير الامم المتحدة حول ايران فى أعوام ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١
- لوس أنجلوس تايمز.
- ماتيو ليفيت : معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.
- مايكل ليدن : الحرب ضد سادة الإرهاب .
- محمد عبد السلام : كيف يمكن حل المشكلة النووية الإيرانية .
- مصطفى عبد الله : معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية.
- منظمة العفو الدولية : تقارير سنوية حول الأوضاع فى ايران، الامم المتحدة .
- هشام الحديدي : الحالة الإيرانية بين العراق وكوريا الشمالية.
- هنرى ايرو : الصين .. من يأمر بإطلاق النار
- واشنطن بوست ، تقارير متفرقة .
- وكالة أنباء الشرق الأوسط: تقارير متفرقة
- وكالة رويترز : أخبار متفرقة .
- وكالة اسوشيتدبرس : أخبار متفرقة .
- وكالة E.F.B : اخبار متفرقة .

صدر للمؤلف

- الانشطار : التطور التاريخي للانشطار النووي.
- لماذا تفوقت إسرائيل على العرب نووياً ؟
- البرنامج النووي الإيراني :
- الكتاب الأول : هل ستصبح إيران دولة نووية تخفأها الدول المجاورة لها؟ (١)
- الكتاب الثاني : رعب داخل دول الخليج وإسرائيل من بناء القنبلة النووية الشيعية. (٢)
- الكتاب الثالث: بداية التعاون الخليجي العلني مع دول الغرب وإسرائيل لوقف بناء القنبلة الشيعية. (٣)
- الكتاب الرابع: المراحل التمهيدية للمواجهة الكارثية بين الغرب ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى. (٤)
- ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية (دراسة نقدية).
- تجاوب مصري ضعيف رغم الضغوط الأمريكية والأوروبية لتحرير سياسة سعر الصرف خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٥ (دراسة نقدية).
- أزمة الإعلام التعاوني في العالم العربي . (دراسة نقدية).

- قضايا ديموجرافية في كل من مصر وإسرائيل .
(دراسة نقدية) باللغة الإنجليزية.
- سلسلة قضايا عربية استراتيجية مثيرة للجدل :
مايو ٢٠٠٥ ، يوليو ٢٠٠٥ ، أغسطس ٢٠٠٥
- التاريخ القديم لشمال أفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب).
الكتاب الأول: بداية من السكان الأصليين ثم الفينيقيين
وإمبراطورية كرتاج. (باللغة الإنجليزية)
الكتاب الثاني: النفوذ الإغريقي والروماني والبيزنطي.
(باللغة إنجليزية)
- قضايا سورية باللغة التعقيد:
(الكتاب الأول): محاسبة سوريا.
- كيف تواجه الترويح تفاقم المشكلة الإسلامية على أراضيها.
- الصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر الفولكلاند.
الكتاب الأول: بداية الأزمة (باللغة الإنجليزية).
الكتاب الثاني: الاحتلال الأرجنتيني للفولكلاند .
الكتاب الثالث: بريطانيا تستعيد جزر الفولكلاند بالقوة العسكرية.

- موسوعة الجيب لمخرجي السينما المصرية:
- - حرف (أ) . - حرف (ب الى ج) . - حرف (ح) .
- المحاكمة : تاريخ المسرح المصري عبر عصره الحديث
- (مسرح تسجيلي)
- سيطرة ومال ودماء : قصة وسيناريو وحوار.
- بطل المدينة : قصة وسيناريو وحوار.
- مسرح الطفل : لا للشر .. نعم للحب .
- القنلة ومصيف جمصة الهادئ (رواية) .
- القاموس الإسلامي : (أ) .
- قصة أصحاب الفيل .
- قصة أصحاب الأخدود .